

الكتاب : دليل الطالب لنيل الطالب

المؤلف : مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (المتوفى : ١٠٣٣هـ)

المحقق : أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي

الناشر : دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض

الطبعة : الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م

مصدر الكتاب : موقع مكتبة المدينة الرقمية

<http://www.raqamiya.org>

[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع وهو مذيل بحواشي المحقق]

#### مقدمة

...

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقني ١

الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له مالك يوم الدين.  
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المبين لأحكام شرائع الدين الفائر بمنتهى الإرادات ٢ من ربه فمن تمسك بشريعته فهو من الفائزين صلى الله وسلم عليه وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وعلى آل كل وصحبه أجمعين.

وبعد: فهذا مختصر في الفقه على المذهب الأحمد مذهب الإمام أحمد بالغت في إيضاحه رجاء الغفران  
وبينت فيه الأحكام أحسن بيان لم أذكر فيه إلا ما جزم بصحته أهل التصحيح والعرفان وعليه الفتوى  
فيما بين أهل الترجيح والإتقان وسميته بـ دليل الطالب لنيل الطالب  
والله أسأل أن ينفع به من اشتغل به من المسلمين وأن يرحمني والمسلمين إنه أرحم الراحمين.

١ قوله: و به ثقني لا يوجد في أ، ب.

٢ في حاشية الدليل لابن عوض: المراد - هنا - أن هذا الكتاب ظفر باختصاره من منتهى الإرادات من قبيل التوراة وهي: إطلاق لفظ له معنيان فأطلق منتهى الإرادات وأراد معناه البعيد. حاشية ابن مانع "ص: ٣".

## كتاب الطهارة

### مدخل

...

## كتاب الطهارة

وهي: رفع الحدث ١ وزوال الخبث.

وأقسام الماء ثلاثة:

أحدها: طهور وهو الباقي على خلقته يرفع الحدث ويزيل الخبث.

وهو أربعة أنواع :

١ - ماء يكره استعماله ولا يرفع الحدث ويزيل الخبث وهو ما ليس مباحا. ٢

٢ - وماء يرفع حدث الأنثى لا الرجل البالغ والخنثى وهو ما خلت به المرأة المكلفة لطهارة كاملة عن حدث.

٣ - وماء يكره استعماله مع عدم الاحتياج إليه وهو ماء بئر بمقبرة وماء اشتد حره أو برده أو سخن بنجاسة أو بمغصوب أو استعمل في طهارة لم تجب أو في غسل كافر أو تغير بملح مائي أو بما لا يمازجه كتغيره بالعود القماري وقطع الكافور والدهن ولا يكره ماء

١ الأولى أن يقول: وهي ارتفاع الحدث إلخ لأنه تفسير للطهارة وأما الرفع، فهو تفسير للتطهير لأنه الفاعل، فيحصل التطابق بين المفسر. حاشية اللبدي "ص: ١٠".  
٢ في "أ" "مباح".

زمزم إلا في إزالة الخبث.

٤ - وماء لا يكره استعماله كماء البحر والآبار والعيون والأنهار والحمام ١ المسخن بالشمس والمتغير بطول المكث أو بالريح من نحو ميتة أو بما يشق صون الماء عنه كطحلب وورق شجر ما لم يوضعا.

الثاني : طاهر يجوز استعماله في غير رفع الحدث وزوال الخبث ٢ وهو ما تغير كثير من لونه أو طعمه أو ريحه بشيء طاهر فإن زال تغيره بنفسه ٣ عاد إلى طهوريته.

ومن الطاهر: ما كان قليلا واستعمل في رفع حدث أو انغمست فيه كل يد المسلم المكلف النائم ليلا

نوما ينقض الوضوء قبل غسلها ثلاثا بنية وتسمية وذلك واجب.

الثالث: نجس يحرم استعماله إلا للضرورة ولا يرفع الحدث ولا يزيل الخبث وهو ما وقعت فيه نجاسة وهو قليل أو كان كثيرا وتغير بها أحد أوصافه.

فإن زال تغيره بنفسه أو بإضافة طهور إليه أو بترح منه ويبقى بعده

---

١ في "ن" زيادة: "لا يكره". وكذا في "ج".

٢ أي ونحوهما، فلا يصح أن يغسل به ميت، ولا غسل يدي قائم من نوم ليل ولا أنثي من نزل منه مذي، ولا غسل مستحب، كغسل الجمعة، ولا وضوء مسنون، ونحو ذلك، مع أن هذا ليس رفع حدث، ولا إزالة خبث، ففي عبارته قصور. حاشية اللبدي "ص: ١٢".

٣ ليس بقيد، بل إن زال تغيره بإضافة ونحوها عاد إلى طهوريته. حاشية اللبدي "ص: ١٢".

(٤/١)

---

كثير طهر

والكثير قلتان تقريبا ١ واليسير ما دونهما وهما خمسمائة رطل بالعراقي وثمانون رطلا وسبعان ونصف سبع بالقدسوي ومساحتهم أي القلتان ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً.

فإذا كان الماء الطهور ٢ كثيراً ولم يتغير بالنجاسة فهو طهور ولو مع بقائها فيه وإن شك في كثرتة فهو نجس.

وإن اشتبه ما تجوز به الطهارة بما لا تجوز به الطهارة لم يتحرر ويقيم بلا إراقة.

ويلزم من علم بنجاسة شيء إعلام من أراد أن يستعمله.

---

١ الأولى أن يأتي بهذه اللفظة بعد قوله: "وهما خمسمائة رطل بالعراقي" لأن الكثير قلتان تحديداً، فلو نقص عن القلتين يسيراً صار دونهما ومناطق الحكم بلوغ الماء قلتين أو عدمه وأما كون القلتين خمسمائة رطل بالعراقي فتقريب لا تحديد فلو نقص هذا القدر رطلاً أو رطلين فلا يضر ويسمى قلتين لأن هذا التقدير بالنص وذلك لأن المراد بالقلتين من قلال هجر وكانت القلة تسع قربتين وشينا والقربة تسع مائة رطل فاحتاطوا وجعلوا الشيء نصفاً وهو يمكن أن يكون أقل من النصف بل ومن الربع فاغتفروا النقص اليسير من هذا العدد وهذا ظاهر لا غبار عليه لا يحتاج لتأمل. حاشية اللبدي "ص: ١٣".

٢ "والطهور" لا توجد في "ن".

(٥/١)

## باب الآنية ١

يباح اتخاذ كل إناء طاهر واستعماله ولو ثميناً إلا آنية الذهب والفضة والمموه بهما.  
وتصح الطهارة بهما ٢ وبالإناء المغصوب.  
وبباح إناء ضبب بضبة يسيرة من الفضة ٣ لغير زينة.  
وآنية الكفار وثيابهم طاهرة.  
ولا ينجس شيء بالشك ما لم تعلم نجاسته.  
وعظم الميتة وقرنها وظفرها وحافرها وعصبها وجلدها نجس ولا يطهر بالدباغ ٤.  
والشعر والصوف ٥ والريش طاهر إذا كان من ميتة طاهرة في الحياة ولو كانت ٦ غير مأكولة كالأهر والفأر.

- 
- ١ ترجم لشيء وزاد عليه وهذا ليس بعيب. حاشية اللبدي "ص: ١٤" ومراده بالزيادة: أن ذكر في آخر الباب حكم ثياب الكفار والتجنيس بالشك وحكم الشعر والصوف ونحوها وليست من آنية وليس ذلك معيياً لأنه استطراد للمناسبة.  
٢ في "أ"، و"ب"، "بها"، وكذا في "ن".  
٣ في "ب"، زيادة "لحاجة" وفي "ن" فضة بالتنكير.  
٤ تبعاً للإقناع "٢١/١"، وقال المنتهى "١٢/١": "يباح ديبغ جلد نجس بموت واستعماله بعده".  
٥ في "ن"، زيادة: "والوبر".  
٦ "كانت" لا توجد في "أ"، و"ب".

(٦/١)

---

ويسن ١ تغطية الآنية وإيكاء الأسقية ٢

- 
- ١ في "ب" سن، وكذا في "ن".  
٢ في المنتهى "١٢/١": أن التغطية والإيكاء سنة، سواء كان الوقت ليلاً أو نهاراً وقال في الإقناع "٢١/١": إذا أمسى.

(٧/١)

---

## باب الاستنجاء وآداب التخلي

الاستنجاء هو إزالة ما خرج من السبيلين بماء طهور أو حجر طاهر مباح منق. فالإنقاء بالحجر ونحوه أن يبقى أثر لا يزيله إلا الماء ولا يجزئ أقل من ثلاث مسحات تعم كل مسحة الحبل ٣.

والإنقاء بالماء عود خشونة الحبل كما كان وظنه كاف. ويسن ٤ الاستنجاء بالحجر ونحوه ثم بالماء فإن عكس كره ويجزئ أحدهما والماء أفضل. ويكره استقبال القبلة واستدبارها في الاستنجاء. ويحرم بروت وعظم وطعام ولو لهيمة فإن فعل لم يجزئه بعد

---

٣ وهذا الشرط الثامن في المتن.

ذكر الماتن ثمانية شروط ويستفاد من الإقناع بقية اثني عشر. قال: "ولا يجزئ في قبلي خنثى مشكل ولا مخرج غير فرج كنتنجس مخرج ولا إن خرجت أجزاء الحقنة فهذه أربعة شروط وتقدم ستة وتأتي البقية. نيل المآرب "٥٠/١".

٤ في "ب" سن، وكذا في "ن".

(٧/١)

---

ذلك إلا الماء كما لو تعدى الخارج موضع العادة ١. ويجب الاستنجاء لكل خارج إلا الطاهر والنجس الذي لم يلوث الحبل. فصل

يسن لداخل الخلاء تقديم اليسرى وقول: "بسم الله" ٢ أعوذ بالله من الخبث والخبائث ٣. وإذا خرج قدم اليمنى وقال: "غفرانك" ٤ "الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني" ٥.

---

١ فلو تعدى بول المرأة إلى مخرج الحيض لزمها الغسل ولا يكفي الاستجمار لأن مخرجها مختلف وذكر في المغني احتمالاً أنه لا يجب الغسل بل يكفي الاستجمار وأقره في الشرح والرعاية لأن هذا عادة في حقها كالمعتادة في غيرها قلت: وهذا وهو الصواب إن شاء الله ويرشد لذلك قولهم: موضع العادة ولو كان مرادهم ما تقدم لقالوا: موضع الخروج أو المخرج مثلاً ويلزم عليه أن لا يصح استجمار أنثى أصلاً لأنه لا بد من التعدي المذكور وهذا لا قاتل به والله أعلم. حاشية اللبدي "ص: ١٦".

- ٢ أخرجه ابن ماجه "٢٩٧" من حديث علي وقد صح بمتابعاته وشواهده
- ٣ أخرجه البخاري "١٤٢"، ومسلم "٣٧٥/١٢٢" من حديث أنس.
- ٤ أخرجه الترمذي "٧" من حديث عائشة وقال الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار "٢١٤/١": هذا الحديث حسن صحيح.
- ٥ أخرجه ابن ماجه "٣٠١" من حديث أنس قال ابن حجر في نتائج الأفكار "٢١٧/١": هكذا أخرجه ابن ماجه ورواته ثقات ثقات إلا إسماعيل.

(٨/١)

---

ويكره في حال التخلي استقبال الشمس والقمر ١ ومهب الريح والكلام ٢ والبول في إناء وشق ونار ولا يكره البول.

قائما ويحرم استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء بلا حائل ويكفي إرخاء ذيله.

وأن يبول أو يتغوط بطريق مسلوك وظل نافع وتحت شجرة عليها ثمر يقصد وبين قبور المسلمين.

وأن يلبث فوق قدر حاجته.

- 
- ١ قال ابن القيم: لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كلمة واحدة لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ولا مرسل ولا متصل وليس لهذه المسألة أصل في الشرع. مفتاح دار السعادة "٢/٢٠٥ - ٢٠٦".
- ٢ قال في الغاية "١٨/١" والإقناع "١٥/١": "ويجب الكلام لتحذير معصوم كأعمى وغافل". وفي المنتهى "١٣/١": كره الكلام مطلقا".

(٩/١)

---

### باب السواك

يسن بعود رطب لا يفتت.

وهو مسنون مطلقا إلا بعد الزوال للصائم فيكره ويسن له قبله بعود يابس ويباح برطب.

ولم يصب السنة من استاك بغير عود.

ويتأكد عند وضوء وصلاة وانتباه من نوم وعند تغير رائحة فم وكذا عند دخول مسجد ومزل وإطالة سكوت وصفرة أسنان.

ولا بأس أن يتسوك بالعود الواحد اثنان فصاعدا.

#### فصل

يسن حلق العانة ونتف الإبط وتقليم الأظافر والنظر في المرأة والتطيب بالطيب والاكتحال كل ليلة في كل عين ثلاثا وحف الشارب وإعفاء اللحية وحرم حلقها ولا بأس بأخذ ما زاد على القبضة منها والختان واجب على الذكر والأنثى عند البلوغ وقبله أفضل.

#### باب الوضوء

تجب فيه التسمية وتسقط سهوا وإن ذكرها في أثنائه ابتداء. وفروضة ستة: غسل الوجه ومنه المضمضة والاستنشاق وغسل ١ اليدين مع المرفقين ومسح الرأس كله ومنه الأذنان وغسل الرجلين مع الكعبين والترتيب والموالة. وشروطه ثمانية: انقطاع ما يوجبه والنية والإسلام والعقل والتمييز والماء الطهور المباح وإزالة ما يمنع وصوله والاستجمار تجب فيه التسمية وتسقط سهوا وإن ذكرها في أثنائه ابتداء وفروضة ستة: غسل الوجه ومنه المضمضة والاستنشاق وغسل اليدين مع المرفقين ومسح الرأس كله ومنه الأذنان وغسل الرجلين مع الكعبين والترتيب والموالة وشروطه ثمانية: انقطاع ما يوجبه والنية والإسلام والعقل والتمييز والماء الطهور المباح وإزالة ما يمنع وصوله والاستجمار ٢.

١ سقط من "ب".

٢ "أو الاستجمار" لا توجد في "أ" و"ب".

#### فصل

فالنية هنا قصد رفع الحدث أو قصد ما تجب له الطهارة كصلاة وطواف ومس مصحف. أو قصد ما تسن له كقراءة ١ وذكر وأذان ونوم ورفع شك وغضب وكلام محرم وجلوس بمسجد

وتدريس علم وأكل.

فمقى نوى شيئا من ذلك ارتفع حدثه.

ولا يضر سبق لسانه بغير مانوى ولا شكه فى النية أو فى فرض بعد فراغ كل عبادة.

وإن شك فيها فى الأثناء استأنف.

فصل فى صفة الوضوء

وهى أن ينوي ثم يسمي يغسل كفيه ثم يتمضمض ويستنشق ثم يغسل وجهه من منابت شعر الرأس المعتاد ولا يجزئ غسل ظاهر شعر اللحية إلا أن لا يصف البشرة ثم يغسل يديه مع مرفقيه ولا يضر وسخ يسير تحت ظفر ٢ ونحوه ثم يمسح جميع ظاهر رأسه من حد ٣ الوجه إلى ما يسمى قفا والبياض فوق الأذنين منه ويدخل سبابتيه فى

---

١ فى "ن" لقراء.

٢ فى "ب" "ظفر" بدون هاء الضمير.

٣ حد لا توجد فى "أ"

(١١/١)

---

صماخي ١ أذنيه ويمسح بإبهاميه ظاهرهما ثم يغسل رجليه مع كعبيه وهما العظمان الناتان.

فصل

وسننه ثمانية عشر ٢: استقبال القبلة والسواك وغسل الكفين ثلاثا والبداءة قبل غسل الوجه بالمضمضة والاستنشاق والمبالغة فيهما لغبر الصائم والمبالغة فى سائر الأعضاء مطلقا والزيادة فى ماء الوجه وتحليل اللحية الكثيفة وتحليل الأصابع وأخذ ماء جديد للأذنين وتقديم اليمنى على اليسرى ومجازاة محل الفرض والغسلة الثانية والثالثة واستصحاب ذكر النية إلى آخر الوضوء والإتيان بها عند غسل الكفين والنطق بها سرا.

وقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ٣ مع رفع بصره إلى السماء: بعد فراغه.

وأن يتولى وضوءه بنفسه من غير معاونه ٤.

---

١ فى "أ"، و"ب" صباح بالأفراد وكذا فى "ن".

٢ فى "ن" "ثمان عشرة"، وقال اللبدي فى حاشية "ص: ٢١" كذا فى أكثر النسخ والصواب: ثمان عشرة



كما هو معلوم من أن العدد من ثلاثة إلى عشرة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر واثنان وواحد وعشرة يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث لكن قد يقال: إن هذا ما لم يكن المعدود محذوفاً والإجاز الأمران.

٣ أخرجه مسلم "٢١٠/١" من حديث عقبة بن عامر.

٤ في "أ" معاون.

(١٢/١)

### باب مسح الخفين

...

#### باب مسح ١ الخفين

يجوز بشروط سبعة لبسهما بعد كمال الطهارة بالماء وسترهما محل الفرض ولو بربطهما وإمكان المشي بهما عرفاً وثبوتهما بنفسهما وإباحتهما وطهارة عينهما وعدم وصفهما بالبشر. فيمسح للمقيم والعاصي بسفره من الحدث بعد اللبس يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليهن. فلو مسح في السفر ثم أقام أو في الحضر ثم سافر أو شك في ابتداء المسح لم يزد على مسح المقيم ٢. ويجب مسح أكثر أعلى الخف ٣ ولا يجزئ مسح أسفله وعقبه ولا يسن. ومتى حصل ماء ٤ يوجب الغسل أو ظهر بعض محل الفرض أو انقضت المدة بطل الوضوء. فصل

وصاحب الجبيرة إن وضعها على طهارة لم تتجاوز محل الحاجة غسل الصحيح ومسح عليهما بالماء وأجزأ وإلا وجب - مع الغسل -

١ في "أ" "باب المسح على خفين".

٢ في "ن" "مقيم" بالتنكير.

٣ في "أ" "خفين".

٤ في "ن" "ما بدل" ما.

(١٣/١)

أن يتيمم لها.

ولا مسح ما لم توضع على طهارة وتجاوز الخل فيغسل ويمسح ويتيمم ١.

١ في "ن" زيادة: "لها".

(١٤/١)

## باب نواقض الوضوء

وهي ثمانية:

أحدها: الخارج من السبيلين قليلا كان أو كثيرا طاهرا كان أو نجسا.

الثاني : خروج النجاسة من بقية البدن فإن كان بولا أو غائطا نقض مطلقا وإن كان غيرهما كالدّم والقيء نقض إن فحش في نفس كل أحد بحسبه.

الثالث : زوال العقل أو تغطيته بإغماء أو نوم ما لم يكن النوم يسيرا عرفا من جالس وقائم.

الرابع : مسه بيده - لا ظفره - فرج الآدمي المتصل بلا حائل أو حلقة دبره لا مس الخصيتين ولا مس محل الفرج البائن.

خامس : لمس بشرة الذكر لأنثى أو الأنثى الذكر لشهوة من غير حائل ولو كان الملموس ميتا أو عجوزا أو محرما أو لمستم لا لمس ٢ من دون سبع ولا لمس سن وظفر وشعر ولا اللمس ٣ بذلك.

٢ في "ج" "لا تمس" بدل "لا لمس" وهو خطأ.

٣ في "ن" "ولا المس".

(١٤/١)

ولا ينتقض وضوء الممسوس فرجه و ١ الملموس بدنه ولو وجد شهوة.

السادس: غسل الميت أو بعضه والغاسل هو من يقلب الميت و يباشره لا من يصب الماء.

السابع : أكل لحم الإبل ولو نيئا ٢ فلا نقض ببقية أجزائها ككبد وقلب وطحال وكرش وشحم وكلية ولسان ٣ ورأس وسنام وكوارع ومصران ومرق لحم ولا يحنث بذلك من حلف لا يأكل لحما.

الثامن : الردة وكل ما أوجب الغسل أوجب الوضوء غير الموت.

فصل

ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث أو تيقن الحدث وشك في الطهارة عمل بما تيقن.  
ويحرم على احدث الصلاة والطواف ومس المصحف ببشرته بلا حائل.  
ويزيد من عليه غسل: بقراءة القرآن واللبث في المسجد بلا وضوء.

- 
- ١ في "ب"، وكذا "ن"، و"ج" "أو" بدل الواو. وفي "م" "ولا الملموس".  
فائدة: قال اللبدي في حاشية "ص: ٢٥": "المس" باليد خاصة، "واللمس" بجمع البدن، فهو أعلم".  
٢ وهو المذهب، وهو من المفردات، كما في منح الشافيات "ص: ٤٠"، والغاية "٣٨/١"، وقال: تعيدا.  
٣ في "أ" و "ب" "ولسان ورأس" بتقديم وتأخير، وكذا في "ن".

(١٥/١)

---

### باب ما يوجب الغسل

وهو سبعة:

أحدها: انتقال المني فلو أحس بانتقاله فحبسه فلم يخرج وجب الغسل فلو اغتسل له ثم خرج بلا لذة لم يعد الغسل.

الثاني: خروجه من مخرجه ١ ولو دما ويشترط أن يكون بلذة ما لم يكن نائما ونحوه.

الثالث : تغيب الحشفة كلها أو قدرها بلا حائل في فرج ولو دبرا لميت أو بهيمة أو طير ٢ لكن لا يجب الغسل إلا على ابن عشر وبنت تسع.

الرابع: إسلام الكافر ولو مرتدا.

الخامس: خروج ٣ دم الحيض.

---

١ قال اللبدي في الحاشية "ص: ٢٧": هكذا في المنتهى وغير، ولم يظهر لفهم كاتبه السقيم اشتراطهم خروج المني من مخرجه مع قولهم: إن الانتقال موجب للغسل، أنه إن أحس بالانتقال ولم يخرج، وجب الغسل، فمقتضاه: إن انتقل المني، وخرج من غير مخرجه المعتاد، لا يمنع وجوب الغسل بعد حصوله، نعم يظهر هذا الشرط إن قلنا: لا يجب الغسل، إلا بخروج المني، فنقول: لا بد من خروجه من مخرجه المعتاد".

٢ في "ب" بدون الواو، وكذا في "ج".

٣ في "ن" زيادة: "دم".

(١٦/١)

---

السادس: خروج دم النفاس ١ .

السابع: الموت تعبداً.

## فصل

وشروط الغسل سبعة:

انقطاع ما يوجبه، والنية، والإسلام، والعقل، والتمييز، والماء الطهور المباح، وإزالة ما يمنع وصوله.

وواجبه : التسمية وتسقط سهواً.

وفرضه : أن يعم بالماء جميع بدنه وداخل فمه وأنفه حتى ما يظهر من فرج المرأة عند القعود لحاجتها وحتى باطن شعرها.

ويجب نقضه في الحيض والنفاس لا الجنابة.

ويكفي الظن في الإسباغ.

وسننه : الوضوء قبله وإزالة ما لوثه من أذى وإفراغه الماء على رأسه ثلاثاً وعلى بقية جسده ثلاثاً

والتيامن والموالة وإمرار اليد على الجسد وإعادة غسل رجليه بمكان آخر.

ومن نوى غسلاً مسنوناً أو واجباً أجزأ عن الآخر.

وإن نوى رفع الحدين أو الحدث وأطلق أو أمراً لا يباح إلا بوضوء وغسل أجزأ عنهما.

ويتميم لكل حاجة ولما يسن له الوضوء إن تعذر.

---

١ في "أ" "الحيض" بدل "النفاس".

(١٧/١)

---

ويسن الوضوء بمد ١ وهو رطل وثلث بالعراقي وأوقيتان وأربعة أسباع ٢ بالقدس والاعتسار بصاع

وهو خمسة أرتال وثلث ٣ بالعراقي وعشر أواق وسبعان بالقدس.

ويكره : الإسراف لا الإسباغ بدون ما ذكر.

ويباح الغسل في المسجد ما لم يؤذ به وفي الحمام إن أمن الوقوع في الحرم فإن خيف كره وإن علم حرم.

فصل في الأغسال المستحبة

وهي ستة عشر: أكدها لصلاة الجمعة في يومها لذكر حضرها ثم لغسل ميت ثم لعيد في يومه ٤ ولكسوف

واستسقاء وجنون وإغماء ولاستحاضة ٥ لكل صلاة وإحرام ولدخول مكة وحرمة ولوقوف ٦ بعرفة

وطواف زيارة وطواف وداع ومبيت بمزدلفة ورمي جمار ٧.

- 
- ١ المد: مكيال يوزن به، ومقدار ملء كفي الإنسان إذا ملاًهما، ومد يده بهما، ومنه سمي مداً. وهو يساوي: "٥٠٩" جرام، وقيل: "٥٤٣" جرماً.
- انظر: القاموس المحيط "ص: ٤٠٧"، المقادير الشرعية "ص: ٢٢٧"، معجم لغة الفقهاء "ص: ٤٥".
- ٢ في "ن" زيادة: "أوقية".
- ٣ في "ن" زيادة: "رطل".
- ٤ في "ن" "يومية" وهو خطأ.
- ٥ في "أ" "استحاضة" بدل "لاستحاضة".
- ٦ في "أ"، و"ب" "ووقوف" بدل "لوقوف" وكذا في "ن".
- ٧ وقت الغسل للاستسقاء عند إرادة الخروج للصلاة، وللكسوف عند وقوعه، وفي الحج عند إرادة النسك الذي يريد أن يفعله قريباً، قاله في الإنصاف "٢٤٨/١".

(١٨/١)

---

## باب التيمم ١

- يصح بشروط ثمانية: النية، والإسلام، والعقل، والتمييز، والاستنجاء أو الاستجمار.
- السادس: دخول وقت الصلاة فلا يصح التيمم لصلاة قبل وقتها ولا لنافلة وقت فهي.
- السابع: تعذر استعمال الماء إما لعدمه أو لخوفه باستعماله الضرر.
- ويجب بذله لعطشان ٢ من آدمي أو بهيمة محترمين ٣.
- ومن وجد ماء لا يكفي لطهارته استعماله فيما يكفي وجوباً ثم تيمم ٤.
- وإن وصل المسافر إلى الماء وقد ضاق الوقت أو علم أن النوبة لا تصل إليه إلا بعد خروجه عدل إلى التيمم وغيره لا ولو فاتته الوقت.
- ومن في الوقت أراق الماء أو مر به وأمكنه الوضوء ٥ ويعلم أنه لا يجد غيره حرم ثم إن تيمم وصلى لم يعد.
- وإن وجد محدث ببدنه وثوبه نجاسة ومعه ماء لا يكفي وجب غسل

- 
- ١ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كل من امتنع عن الصلاة بالتيمم، فإنه من جنس اليهود والنصارى، فإن التيمم لأمره محمد صلى الله عليه وسلم خاصة". حاشية الروض "٣٠٠/١".
- ٢ في "ب" "للعطشان"، وكذا في "ن"

٣ "محترمين" لا توجد في "أ" يتمم".

٤ في "أ" "يتيمم".

٥ في "ن" زيادة" منه

(١٩/١)

---

ثوبه ثم إن فضل شيء غسل بدنه ثم إن فضل شيء تطهر به ١ ، وإلا تيمم.  
ويصح التيمم لكل حدث وللنجاسة على البدن بعد تخفيفها ما أمكن فإن تيمم لها قبل تخفيفها لم يصح.  
الثامن : أن يكون بتراب طهور مباح غير محترق له غبار يعلق باليد فإن لم يجد ذلك صلى الفرض فقط  
على حسب حاله ولا يزيد في صلاته على ما يجزئ ولا إعادة.  
فصل

واجب التيمم: التسمية، وتسقط سهوا وفروضة خمسة: مسح الوجه، ومسح اليدين إلى الكوعين.  
الثالث : الترتيب في الطهارة الصغرى فيلزم من جرحه ببعض أعضاء وضوئه إذا توضأ أن يتيمم له عند  
غسله لو كان صحيحا.

الرابع : الموالاة فيلزمه أن يعيد ٢ غسل الصحيح عند كل تيمم.  
الخامس: تعيين النية لما تيمم له من حدث أو نجاسة فلا تكفي نية أحدهما عن الآخر وإن نواهما أجزأ.  
ومبطلاته خمسة: ما أبطل الوضوء ووجود الماء وخروج الوقت وزوال المبيح له وخلع ما مسح عليه.

---

١ "به" لا توجد في: "ب" ولا في "ج".

٢ قوله: أن يعيد" ممزوج بالشرح في "ن".

(٢٠/١)

---

وإن وجد الماء وهو في الصلاة بطلت وإذا انقضت لم تجب الإعادة.  
وصفته أن ينوي ثم يسمي ويضرب التراب بيديه مفرجتي الأصابع ضربة واحدة والأحوط اثنتان ١ أن لعد  
نزع خاتم ونحوه فيمسح وجهه بباطن أصابعه وكفيه براحتيه..  
وسن ٢ لمن يرجو وجود الماء تأخير التيمم إلى آخر الوقت المختار وله أن يصلي بتيمم واحد ما شاء من  
الفرض والنفل لكن لو تيمم للنفل لم يستبح الفرض

---

١ في "ب" "اثنتان" وكذا في "ن".

٢ في "ن"، و"ج" "ويسن".

(٢١/١)

### باب إزالة النجاسة

يشترط لكل متنجس سبع غسلات وأن يكون إحداها ٣ بتراب طاهر ٤ طهوره ٥ أو صابون ونحوه في متنجس بكلب أو خنزير ويضر بقاء طعم النجاسة لا لونها أو ريحها أو هما عجزا.

٣ في "ب" "إحداهما" وكذا في "ن" وفي "ج" "إحداهما".

٤ "طاهر" سقطت من "أ". وفي: "ب" "طهور" فقط، وكذا في "ج".

٥ قال اللبدي في الحاشية "ص: ٣٦": "هكذا عبارة "المنتهى" و"الإقناع" ومفهومه أنه لا يكفي الطاهر، أي المتناثر عن وجه ويدي متيمم، وفي نسخة "طاه" فيرد منه ما قابل النجس، ومقصوده الطهور، موافقة لغيره، لكن قد يقال: لا وجه لاشتراط طهوريته؛ لأن المقصود منه قوة الإزالة، ولذلك يجزئ الصابون، والأشنان، والنخالة، وما كان في معنى ذلك، والقوة التي في الطهور توجد في الطاهر".

(٢١/١)

ويجزئ في بول غلام لم يأكل طعاما لشهوة ١ نضحه وهو غمره بالماء.

ويجزئ في تطهير صخر وأحواض وأرض تنجست بمائع ولو مر كلب أو خنزير مكثرتا بالماء حتى ٢ بحيث يذهب لون النجاسة وريحها.

ولا تطهر الأرض بالشمس والرياح والجفاف ولا النجاسة بالنار.

وإذا خفي موضع النجاسة غسل حتى يتيقن غسلها.

### فصل

المسكر المائع وكذا الحشيشة وما لا يؤكل ٣ من الطير والبهائم مما فوق الهر خلقة نجس.

وما دونهما في الخلقة كالحية والفار والمسكر غير المائع فطاهر.

وكل ميتة نجسة غير ميتة الآدمي والسملك والجراد وما لا نفس له سائلة كالعقرب والخنفساء والبق

والقمل والبراغيث.

وما أكل لحمه ولم يكن أكثر علفه النجاسة فبوله وروثه وقيئه ومذيه ومنيه ولبنه طاهر.

وما لا يؤكل فنجس إلا مني الآدمي ولبنه فطاهر.  
والقيح والدم والصدید نجس لكن يعفى في الصلاة عن يسير منه لم

---

١ في "ن" "الطعام بشهوة".

٢ في "ب" "بحث" بدل "حتى"، وكذا في "ن".

٣ في "أ" "لا يأكل".

(٢٢/١)

---

ينقض الوضوء إذا كان من حيوان طاهر في الحياة ولو من دم حائض ١.

ويضم يسير متفرق بثوب لا أكثر.

وطين شارع ظنت نجاسته وعرق وريق من طاهر، طاهر.

ولو أكل هر و٢ نحوه من الحيوانات الطاهرات ٣ كالنمس، والفأرة، والقنفذ ٤ أو طفل نجاسة ثم شرب من مائع لم يضره ٥.

ولا يكره سؤر حيوان طاهر وهو فضلة طعامه وشرابه.

---

١ في "أ" "حيض" بدل "حائض"، وفي "ج" زيادة: "أو نفساء".

٢ في "ج" "أو" بدل الواو.

٣ في "ن" "الطاهرات".

٤ قوله: "من الحيوانات الطاهرات كالنمس، والفأرة، والقنفذ" سقط من "أ". وكذا فلا يوجد في "ب"، ولا في "ج".

٥ في "ن"، و"ج" "لم يضره".

(٢٣/١)

---

### باب الحيض

لا حيض قبل تمام تسع سنين ٦ ولا بعد خمسين سنة ولا مع حمل ٧ وأقل الحيض يوم وليلة ٨ وأكثره خمسة عشر يوما وغالبه ست أو سبع.

---



٦ "سنين" لا توجد في "أ".

٧ الرواية الثانية: أن الحامل تحيض، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية، واستطهرها ابن مفلح، وقال المرداوي: وهو الصواب. انظر: الاختيارات "ص: ٣٠"، الفروع "٢٦٧/١"، الإنصاف "٣٥٧/١".  
٨ قال في شرح الإقناع: "والمراد: مقدار يوم وليلة، أي أربع وعشرون ساعة، فلو انقطع الدم لأقل منه فهو دم فساد". نيل المآرب "١٠٤/١".

(٢٣/١)

---

وأقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوما وغالبه بقية الشهر ولا حد لأكثره ١.  
ويحرم بالحيض أشياء: منها الوطء في الفرج والطلاق والصلاة والصوم ٢ والطواف وقراءة القرآن ومس المصحف واللبث في المسجد وكذا المرور فيه إن خافت تلويثه.  
ويوجب الغسل والبلوغ والكفارة بالوطء فيه ٣ ولو مكرها أو ناسيا أو جاهلا للحيض والتحریم وهي دينار أو نصفه على التخيير ٤ وكذا هي إن طاوعت.  
ولا يباح بعد انقطاعه وقبل غسلها أو تيممها غير الصوم والطلاق واللبث بوضوء في المسجد.  
وانقطاع الدم: بأن لا تتغير قطة احتشت بها في زمن الحيض طهر.  
وتقضي الحائض والنفساء الصوم لا الصلاة.

---

١ هذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. الاختيارات "ص: ٢٨".  
٢ أي فعل الصوم، لكن تقضي الصوم إجماعا، كذا في شرح المنتهى. نيل المآرب "١٠٦/١".  
٣ وجوب الكفارة في وطء الحائض من مفردات الإمام أحمد عن بقية الأئمة الثلاثة.  
انظر: المنح الشافيات "١٧٥/١".  
٤ قال في شرح المنتهى: "فإن قيل: كيف يخير بين شيء ونصفه؟ قلنا: كما يخير المسافر بين القصر والإتمام". نيل المآرب "١٠٧/١".

(٢٤/١)

## فصل

ومن جاوز دمها خمسة عشر يوما فهي مستحاضة فتجلس من كل شهر ستا أو سبعا بتحر حيث لا تميز ثم تغتسل وتصوم وتصلّي بعد غسل المحل وتعصبه وتتوضأ في وقت كل صلاة وتنوي بوضوئها

الاستباحة.

وكذا يفعل كل من حدثه دائم.

ويحرم وطئ المستحاضة ولا كفارة.

والنفاس: لا حد لأقله وأكثره أربعون يوما ويثبت حكمه بوضع ما يتبين ١ فيه خلق إنسان.

فإن تخلل الأربعين نقاء فهو طهر لكن يكره وطؤها فيه.

ومن وضعت ولدين فأكثر فأول مدة النفاس من الأول فلو كان بينهما أربعون يوما فلا نفاس للثاني.

وفي وطء النفساء ما في وطء الحائض ٢.

ويجوز للرجل شرب دواء مباح يمنع الجماع وللأنثى شربه لحصول الحيض ولقطعه.

---

١ في "ب" "يتبين"، وكذا في "ن"، و"ج".

٢ النفاس كالحيض فيما يحرم ويسقط، إلا في العدة والبلوغ، فالحيض من علامات البلوغ، وأما النفاس،

فلاحق للولادة، ولا يوجب بلوغا، ولا يحتسب عليه به في مدة الإبراء، والعدة للحائض لا النفساء،

ويشتركان في إيجاب الغسل. وترك الصلاة، وحرمة الوطء أثناهما. من التعليق على كتاب المنور "ص:

"١٥٦".

(٢٥/١)

---

## باب الأذان والإقامة

وهما فرض كفاية في الحضر على الرجال الأحرار ويسنان للمنفرد وفي السفر ويكرهان للنساء ولو بلا رفع صوت.

ولا يصحان إلا مرتين متواليتين عرفا وأن يكونا من واحد بنية منه.

وشروط ١ كونه مسلما ذكرا عاقلا مميزا ناطقا ٢ عدلا ولو ظاهرا ولا يصحان قبل الوقت إلا أذان الفجر فيصبح بعد نصف الليل.

ورفع الصوت ركن ما لم يؤذن لحاضر.

وسن ٣ كونه صيتا أمينا عالما بالوقت متطهرا فيهما لكن لا يكره أذان الحدث بل إقامته.

ويسن الأذان أول الوقت والترسل ٤ فيه وأن يكون على علو رافعا وجهه جاعلا سبائتيه في أذنيه

مستقبلا القبلة ويلتفت يمينا لحي على الصلاة وشمالا لحي ٥ على الفلاح ولا يزيل

---

١ في "أ" "يشترط".

٢ قال اللبدي في الحاشية "ص: ٤٦": "لا فائدة لهذا الشرط، فإن غير الناطق لا يتأتى منه الأذان، كما هو ظاهر، ولم أره لغير".

٣ في "ج" "ويسن".

٤ المترسل: الذي في تأذنيه، ويبين تبينا يفهمه من يسمعه، وهو من قولهم: جاء فلان على رسله: أي على هيئته، غير عجل، ولا متعبة نفسه. الدر النقي "ص: ١٧٥".

٥ في "ب" في هذا الموضع، والذي بعده "لحي" باللام بدل: الباء، وكذا في "ن" و"ج".

(٢٦/١)

قدميه ١ ما لم يكن بمنارة وأن يقول بعد حيلة أذان الفجر: الصلاة خير من النوم مرتين ويسمى التثويب ٢.

ويسن أن يتولى الأذان والإقامة واحد ما لم يشق.

ومن جمع أو قضى فوائت أذن للأولى وأقام للكل.

وسن ٣ لمن يسمع المؤذن أو المقيم أن يقول مثله إلا في الحيلة فيقول: "لا حول ولا قوة إلا بالله ٤" وفي

التثويب: "صدقت وبررت" ٥ وفي لفظ الإقامة: "أقامها الله وأدامها" ٦ ثم يصلي على النبي صلى الله

عليه وسلم إذا فرغ ويقول: "اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا

١ قال في حاشية المنتهى: "قوله: ولا يزيل قدميه" أي سواء كان على منارة، أو غيرها، أو على الأرض.

قال في الإنصاف "٤١٦/١": وهو المذهب، وعليه الأصحاب، وجزم به أكثرهم. وقال القاضي، والمجد، وجمع "ما لم يكن بمنارة" ونحوها.

٢ لأنه من: ثاب - بالمثلثة - إذا رجع، لأن المؤذن دعا إلى الصلاة بالحيعلتين، ثم دعا إليها بالتثويب.

وقيل سمي به لما فيه من الدعاء. نيل المآرب "١١٦/١".

٣ في "أ" "يسن" وكذا في "ج".

٤ أخرجه مسلم "٣٨٥/١" من حديث عمر بن الخطاب.

٥ قال المجد في شرحه، ونقل عنه المرداوي في الإنصاف "٤٢٧/١" وهذا لا أصل له، وكثير من العوام

يرددونه. انظر: كشف الخفاء "٢٨/٢"، التلخيص الحبير "٢١٠/١".

٦ أخرجه أبو داود "٥٢٨" عن أبي أمامة، وعن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، عن بلال

مرفوعا. قال الحافظ ابن حجر في النتائج "٣٦١/١": هذا حديث غريب، أخرجه أبو داود هكذا،

وسكت عليه، وفي سنده الراوي المبهم، وفي شهر بن حوشب مقال، لكن حديثه حسن إذا لم يخالف،

محمد بن ثابت المذكور هو العبدى، فيه مقال، أيضا، وقد رواه وكيع عنه، فلم يذكر في السند شهر بن حوشب.

(٢٧/١)

---

الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته" ١ ثم يدعو هنا وعند الإقامة.  
ويحرم بعد الأذان الخروج من المسجد بلا عذر أو نية رجوع.

---

١ رواه البخاري "٦١٤" وغيره من حديث جابر، ورواه مسلم "١١٣٨٤" من حديث عبد الله بن عمرو العاصي.

(٢٨/١)

---

### باب شروط الصلاة

وهي تسعة: الإسلام والعقل والتمييز ٢ وكذا الطهارة مع القدرة، الخامس : دخول الوقت.  
فوقت الظهر من الزوال إلى أن يصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال.  
ثم يليه الوقت المختار للعصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه سوى ظل الزوال ثم هو وقت ضرورة إلى الغروب.  
ثم يليه وقت المغرب حتى يغيب الشفق الأحمر.  
ثم يليه الوقت المختار للعشاء إلى ثلث الليل الأول ثم هو وقت ضرورة إلى طلوع الفجر ثم يليه وقت الفجر إلى شروق الشمس.  
ويدرك الوقت بتكبيرة الإحرام.

---

٢ وهذه الثلاثة مشروطة في كل عبادة، إلا التمييز في الحج، فإنه يصح ممن لم يميز، ولو أنه ابن ساعة، ويحرم عنه وليه. نيل المآرب "١/١٢٠".

(٢٨/١)

---

ويحرم تأخير الصلاة عن وقت الجواز.  
ويجوز تأخير فعلها في الوقت مع العزم عليه.  
والصلاة أول الوقت أفضل وتحصل الفضيلة بالتأهب أول الوقت.  
ويجب قضاء الصلاة الفائتة مرتبة فوراً ولا يصح النفل المطلق إذن ويسقط الترتيب بالنسيان وبضييق الوقت ولو للاختيار.  
السادس : ستر العورة مع القدرة بشيء لا يصف البشرة.  
فعورة الرجل ١ البالغ عشراً أو الحرة المميزة والأمة ٢ ولو بمبعضة ما بين السرة والركبة وعورة ابن سبع إلى عشر الفرجان والحرة البالغة كلها عورة في الصلاة إلا وجهها ٣.  
وشرط في فرض الرجل البالغ ستر أحد عاتقيه بشيء من اللباس ٤.  
ومن صلى في مغصوب أو حرير عالماً ذاكرًا لم تصح.  
ويصلي عريانا مع وجود ثوب غصب ٥ وفي حرير لعدم ٦ ولا يعيد وفي.

- 
- ١ في "أ" "الرجل" بدل "الذكر".
  - ٢ قال اللبدي في حاشية "ص: ٥١" "أي البالغة فيما يظهر".
  - ٣ وعنه: والكفين، واختارها الموفق، وشيخ الإسلام ابن تيمية. الكافي "١/١١١"، مجموعة الفتاوى "١١٤/٢٢ - ١١٨".
  - ٤ في "ج" زيادة: "ولو وصف البشرة".
  - ٥ هذا من مفردات المذهب، لأنه لم يعهد إباحة المغصوب بكل حال، في حال الضرورة كحكمة. منح الشافيات "ص: ٦٢".
  - ٦ أي بعدم غيرها، إذا كان يملك التصرف فيه ولو عارية، لأنه مأذون في لبسه في بعض الأحوال، كالحكمة، والجرب، وضرورة البرد، أو عدم سترة غيره. نيل المآرب "١/١٢٦".

(٢٩/١)

---

نجس لعدم ويعيد.  
ويحرم على الذكور لا الإناث لبس منسوج و١ مموه بذهب أو فضة ولبس ما كله أو غالبه حرير.  
ويباح ما سدي بالحرير وألحم بغيره أو كان الحرير وغيره في الظهور سيان.  
السابع : اجتناب النجاسة لبدنه ٢ وثوبه وبقعته ٣ مع القدرة فإن حبس ببقعة نجسة وصلى صحت لكن يومئ بالنجاسة الرطبة غاية ما يمكنه ويجلس على قدميه.

وإن مس ثوبه ثوبا نجسا أو حائطا لم يستند إليه أو صلى على طاهر طرفه متنجس أو سقطت عليه النجاسة فرالت أو أزالها سريعا: صحت.

وتبطل إن عجز عن إزالتها في الحال أو نسيها ثم علم ٤.

ولا تصح الصلاة في الأرض المغصوبة وكذا ٥ المقبرة والمجزرة والمزبلة والحش وأعطان الإبل وقارعة الطريق والحمام وأسطحة

---

١ في زيادة "أ" "أو" بدل الواو.

٢ في "ج" "ببدنه".

٣ أي محل بدنه وثوبه، كما صرح به في الإقناع وغيره. حاشية اللبدي "ص: ٥٢".

٤ في الإنصاف "٤٨٦/١": "وهو المذهب، وعنه: تصح، وهي الصحيحة عند أكثر المتأخرين".

٥ في "أ" زيادة "في".

(٣٠/١)

---

هذه مثلها ١.

ولا يصح الفرض في الكعبة والحجر منها ولا على ظهرها إلا إذا لم يبق وراءه شيء.

ويصح النذر فيها وعليها وكذا النفل بل يسن فيها.

الثامن : استقبال القبلة مع القدرة.

فإن لم يجد من يخبره عنها ييقن صلى بالاجتهاد فإن أخطأ فلا إعادة ٢.

التاسع : النية ولا تسقط بحال ومحلها القلب وحقيقتها العزم على فعل الشيء وشرطها: الإسلام والعقل

والتمييز وزمنها أول العبادات أو قبلها بيسير والأفضل قرنها بالتكبير.

وشرط - مع نية الصلاة - تعيين ما يصلية من ظهر أو عصر أو جمعة أو وتر أو راتبة وإلا أجزأته نية

الصلاة ٣ ولا يشترط تعيين كون الصلاة حاضرة أو قضاء أو فرضا وتشترط ٤ نية ٥ الإمامة للإمام

والإلتزام للمأموم.

---

١ فإن أسطحة مواضع النهي، كهي عند أحمد، لأن الهواء تابع للقرار، بدليل أن الجنب يمنع من اللبث

على سطح المسجد، ويحث بدخول سطح الدار التي حلف أن لا يدخلها. نيل المآرب "١٢٩/١".

٢ في "م" زيادة "عليه".

٣ في "م" "قبلها".

٤ في "أ" "يشترط". وكذا في "ن".  
٥ "نية" سقطت من "أ".

(٣١/١)

---

وتصح نية المفارقة لكل منهما لعذر يبيح ترك الجماعة ويقراً مأموماً فارق ١ إمامه في قيام أو يكمل وبعد  
الفاحة كلها له الركوع في الحال.  
ومن أحرم بفرض ثم قلبه نفلاً صح إن اتسع الوقت وإلا لم يصح وبطل فرضه.

---

١ في "م" زيادة "إمامه".

(٣٢/١)

---

كتاب الصلاة

مدخل

...

كتاب الصلاة

تجب على كل مسلم مكلف غير الحائض والنفساء.  
وتصح من المميز وهو من بلغ سبعا والثواب له.  
ويلزم وليه أمره بما لسبع وضربه على تركها لعشر.  
ومن تركها جحوداً فقد ارتد وجرت عليه أحكام المرتدين.  
وأركان الصلاة ١ أربعة عشر لا تسقط عمداً ولا سهواً ولا جهلاً.  
أحدها : القيام في الفرض على القادر منتصباً فإن وقف منحياً أو مائلاً بحيث لا يسمى قائماً لغیر عذر لم  
تصح ولا يضر خفض رأسه وكره قيامه على رجل واحدة لغیر عذر.  
الثاني : تكبيرة الإحرام وهي الله أكبر لا يجزئه غيرها يقولها قائماً فإن ابتدأها أو أتمها غير قائم صحت  
نفلاً وتنعقد إن مد اللام لا إن مد همزة الله أو همزة أكبر أو قال أكبار أو الأكبر.  
الجهر بها ٢ وبكل ركن وواجب بقدر ٣ ما يسمع نفسه فرض.

---

١ في "م" "وأركانها" بدل "أركان الصلاة".

٢ في "م" والجهري بها" بدل "وجهري بها"  
٣ في "ا" بحيث" بدل "بقدر".

(٣٣/١)

الثالث : قراءة الفاتحة مرتبة ١ وفيها إحدى عشرة ٢ تشديدة فإن ترك واحدة أو حرفا ولم يأت بما ترك تصح فإن لم يعرف إلا آية كررها بقدرها ومن امتنعت قراءته قائما صلى قاعدا وقرأ.  
الرابع : الركوع وأقله أن ينحني بحيث يمكنه مس ركبتيه بكفيه وأكملته أن يمد ظهره مستويا ويجعل رأسه حياله.

الخامس : الرفع منه ولا يقصد غيره فلو رفع فزعا من شيء لم يكف.  
السادس : الاعتدال قائما ولا تبطل إن طال.

السابع : السجود وأكملته تمكين جبهته وأنفه وكفيه وركبتيه وأطراف أصابع قدميه ٣ من محل سجوده وأقله وضع جزء من كل عضو ويعتبر المقر لأعضاء السجود فلو وضع جبهته على نحو قطن منقوش ولم ينكس لم تصح ويصح سجوده على كفه وذيله ويكره بلا عذر ومن عجز بالجهة لم يلزمه غيرها ويومي ما يمكنه.

الثامن : الرفع من السجود.

التاسع : الجلوس بين السجدين وكيف جلس كفي والسنة أن يجلس مفترشا على رجله اليسرى وينصب اليمنى ويوجههما ٤ إلى القبلة.

١ في "ن" زيادة "تامة".

٢ في "ب" "إحدى عشر"، وفي "م" "أحد عشر".

٣ في "م" "رجليه" بدل "قدميه"

٤ في "ب" "يوجهها"، وكذا في "ج"، و "م"، و "ن".

(٣٤/١)

العاشر : الطمأنينة وهي السكون وإن قل في كل ركن فعلي.

الحادي عشر: التشهد الأخير وهو: اللهم صل على محمد بعد الإتيان بما يجزئ من التشهد الأول  
والجزء منه التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله ١ وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين



أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله والكامل مشهور.

الثاني عشر: الجلوس له وللتسليمتين فلو تشهد غير جالس أو سلم الأولى جالسا والثانية غير جالس لم تصح.

الثالث عشر: التسليمتان وهو أن يقول مرتين: السلام عليكم ورحمة الله والأولى أن لا يزيد: وبركاته ٢. ويكفي في النفل تسليمة واحدة وكذا في الجنابة.

الرابع عشر: ترتيب الأركان كما ذكرنا ٣ فلو سجد مثلا قبل ركوعه عمدا بطلت وسهوا لزمه الرجوع ليركع ثم يسجد.

---

١ في "م" و "ن" زيادة "وبركاته".

٢ هذا هو المذهب، كما في الإنصاف "٨٥/١"، والإقناع "١٢٤/١"، والمنتهى "٨٣/١"، والغاية "١٤٣/١"، قال في المغني "٢٤٥/١": فإن قال: "وبركاته" فحسن، والأول: أحسن، لأن رواته أكثر، وطرقه أصح.

٣ في "أ" "على ما ذكرنا".

(٣٥/١)

---

## فصل

وواجبا ثمانية: تبطل الصلاة بتركها عمدا وتسقط سهوا وجهلا: التكبير لغير الإحرام ١ لكن تكبيرة المسبوق التي بعد تكبيرة الإحرام سنة وقول: سمع الله لمن حمده للإمام والمنفرد لا للمأموم وقول ربنا و لك الحمد لكل وقول: سبحان ربي العظيم مرة في الركوع وسبحان ربي الأعلى مرة في السجود وربى اغفر لي بين السجدين والتشهد الأول على غير من قام إمامه سهوا والجلوس له.

وسننها : أقوال وأفعال ولا تبطل الصلاة بترك شيء منها ولو عمدا ويباح السجود لسهوه.

فسنن الأقوال أحد عشر ٢: قوله - بعد تكبيرة الإحرام - "سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك

وتعالى جذك ولا إله غيرك" ٣ والتعوذ والبسملة وقول: آمين وقراءة السورة ٤ بعد الفاتحة والجهر

بالقراءة للإمام ٥ ويكره للمأموم ويخير المنفرد وقول غير المأموم - بعد

---

١ تقديم أن تكبيرة الإحرام: ركن.

٢ في "أ" "إحدى عشرة". وكذا في "ن" قال في الإقناع "١٢٥/١" فسنن الأقوال: سبع عشرة.

٣ أخرجه أبو داود "٧٧٦" من حديث أبي سعيد الخدري، وقال الحافظ ابن حجر في النتائج "٣٩٧/١"

وقال شيخنا "أي العراقي": رجاله ثقات.

٤ في "ن" "سورة" بالتكثير.

٥ قال اللبدي في حاشية "ص: ٦٠": "عد هذا من سنن الأقوال فيه نظر، خصوصا وقد جعلوا من سنن الأفعال: الجهر بتكبيرة الإحرام كما يأتي، إذ لا فرق بينهما".

(٣٦/١)

التحميد - "ملء السماء ١ وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد" وما زاد على المرة في تسبيح الركوع والسجود ورب اغفر لي والصلاة - في التشهد الأخير - على آله عليه السلام والبركة عليه وعليهم والدعاء بعده.

وسنن الأفعال - وتسمى الهيئات ٢-: رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام ٣ وعند الركوع وعند الرفع منه وحطهما عقب ذلك ووضع اليمين على الشمال وجعلهما تحت سرتيه ونظره إلى موضع سجوده ٤ وتفرقة بين قدميه قائما وقبض ركبتيه بيديه مفرجتي الأصابع في ركوعه ومد ظهره فيه وجعله ٥ رأسه حياله ٦. والبداية في سجوده بوضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه وتمكين أعضاء السجود من الأرض ومباشرتها لحلل ٧ السجود سوى الركبتين فيكره ومجافاة عضديه عن جنبيه وبطنه

١ هذا لفظ حديث عبد الله بن أبي أوفى كما عند مسلم "٤٧٦/٢٠٥"، وفي حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم "٤٧٧/٢٠٥" بلفظ "السموات"، وكذا في الإقناع "١٣٥/١"، قال في الفروع "٤٣٢/١": وهو المعروف في الأخبار. والمثبت لفظ المنتهى "٩٠/١"، والغاية "٩١/١"، وقاله الإمام، وكثير من الأصحاب.

٢ لأنها صفة في غيرها. نيل المآرب "١٤٢/١".

٣ زاد في نيل المآرب "١٤٢/١":

- كونهما مبسوطتين.

- كونهما مضمومتا الأصابع عند الإحرام بالصلاة.

٤ زاد في نيل المآرب: - والجهر بتكبيرة الإحرام. - وترتيل القرآن.

- وتخفيف الصلاة. - والإطالة في الأولى. - والتقصير في الثانية.

٥ في "ب" "جعل"، وكذا في "م"، و "ج".

٦ أورد في "ن" قوله: "ومجافاة عضديه"، بعد قوله: "رأسه حياله".

٧ في "ن" "بمحل" بالباء، بدل: "اللام".

عن فخذه وفخذه عن ساقه وتفريقه بين ركبتيه وإقامة قدميه وجعل بطون أصابعهما على الأرض مفرقة ووضع يديه حذو منكبيه مبسوطة مضمومة الأصابع ١ ورفع يديه أولا في قيامه إلى الركعة وقيامه على صدور قدميه واعتماده على ركبتيه بيديه والافتراش في الجلوس بين السجدين وفي التشهد الأول والتورك في الثاني ووضع اليدين على الفخذين مبسوطتين مضمومتين الأصابع بين السجدين وكذا في التشهد إلا أنه يقبض من اليمنى الخنصر والبنصر ويلحق إبهامها مع الوسطى ويشير بسبابتها عند ذكر الله والتفاتة يمينا وشمالا في تسليمه ونيته به الخروج من الصلاة وتفضيل الشمال على اليمين في الالتفات ٢.

- 
- ١ زاد في نيل المآرب "١/٤٤": كون أصابعهما موجهات إلى القبلة.  
٢ زاد في "ن" "والخشوع".

### فصل فيما يكره في الصلاة

يكره للمصلي اقتصاره على الفاتحة وتكرارها والتفاتة بلا حاجة ٣ وتغميض عينيه وحمل مشغل له وافتراش ذراعيه ساجدا والعبث والتخصر والتمطي وفتح فمه ووضع فيه شيئا واستقبال صورة ووجه آدمي ومتحدث ونائم ونار وما يلهيه ومس الحصى وتسوية التراب بلا عذر وتروح بمروحة وفرقة أصابعه وتشبيكها ومس لحيته وكف ثوبه ومتى كثر ذلك عرفا بطلت وأن يخص جبهته بما يسجد عليه وأن يسمح فيها أثر سجوده وأن يستند بلا حاجة فإن استند بحيث يقع لو أزيل ما استند إليه بطلت.

- 
- ٣ والمراد بالالتفات الذي يكره، ولا تبطل به الصلاة: إذا لم يستدير بجملته ويستدير القبلة. نيل المآرب "١/٤٦".

---

وحده إذا عطس أو وجد ما يسره واسترجاعه إذا وجد ما يغمه.

### فصل فيما يبطل الصلاة

يبطلها ما أبطل الطهارة وكشف العورة عمدا لا إن كشفها نحو ريح فسترها في الحال أو لا وكان المكشوف لا يفحش في النظر واستدبار القبلة حيث شرط استقبالها واتصال النجاسة به إن لم يزلها في الحال والعمل الكثير عادة ١ من غير جنسها لغير ضرورة والاستناد قويا لغير عذر ورجوعه عالما ذاكرا للتشهد الأول بعد الشروع في القراءة وتعمد زيادة ركن فعلي وتعمد ٢ تقديم بعض الأركان على بعض وتعمد السلام قبل إتمامها وتعمد إحالة المعنى في القراءة ٣ وبوجود سترة بعيدة وهو عريان وبفسخ النية وبالتردد في الفسخ والعزم عليه وبشكه: هل نوى فعل مع الشك عملا وبالبدعاء بملاذ الدنيا وبالإتيان بكاف الخطاب لغير الله ورسوله أحمد وبالفقهة والكلام ولو سهوا وبتقدم المأموم على إمامه ويبطلان ٤ صلاة إمامه وبسلامه عمدا قبل إمامه أو سهوا ولم يعده بعده وبالأكل والشرب ٥ سوى اليسير عرفا لناس وجاهل ولا تبطل إن بلع ما بين أسنانه بلا مضغ.

١ في "ن" "في العادة" بدل "عادة".

٢ في "ن" "بتعمد" بزيادة الباء، في المواضع الثلاثة، "وبتعد السلام"، "بتعمد إحالة المعنى".

٣ كفتح همزة "إهدنا"، وضم تاء "أنعمت" وكسرهما، وكسر كاف "إياك". نيل المآرب "١٥٠/١".

٤ في "ن" "بطلان" بياء واحدة.

٥ في "م"، و"ن"، و"ج": "والشرب".

وكالكلام إن تنحج بلا حاجة أو نفخ فبان حرفان أو انتحب لا خشية ١، أو نفخ فبان حرفان، لا ٢ إن نام فتكلم أو سبق على لسانه حال قراءته أو غلبه سعال أو عطاس أو تناؤب أو بكاء.

١ قوله: "أو انتحب لا خشية" في "م"، بعد قوله: "أو نفخ فبان حرفان"، وفي "أ" "لا من خشية الله" وكذا في "م".

٢ في "ن" "ولا" بزيادة الواو.

---

### باب سجود السهو

يسن: إذا أتى بقول مشروع في غير محله سهواً وبياح إذا ترك مستنونا ويجب إذا زاد ركوعاً أو سجوداً أو قياماً أو قعوداً ولو قدر جلسة الاستراحة أو سلم قبل إتمامها أو لحن لحناً يحيل المعنى أو ترك واجباً أو شك في زيادة وقت فعلها.

وتبطل الصلاة: بتعمد ترك سجود السهو الواجب لا ٣ إن ترك ما وجب بسلامه قبل إتمامها. وإن شاء سجد سجدي السهو قبل السلام أو بعده لكن إن سجدهما بعده تشهد وجوباً وسلم. وإن نسي السجود حتى طال الفصل عرفاً أو أحدث أو خرج من المسجد سقط. ولا سجود على مأموماً دخل ٤ أول الصلاة إذا سها في صلاته.

---

٣ في "ن" إلا. بدل "لا"

٤ في "م" زيادة "من".

(٤٠/١)

---

وإن ١ سها إمامه لزمه متابعتة في سجود السهو فإن لم يسجد إمامه وجب عليه هو. وإن قام لركعة زائدة جلس متى ذكر. وإن نهض عن ترك التشهد الأول ٢ ناسياً لزمه الرجوع ليتشهد وكره إن استتم قائماً وتلزم: ٣ المأموم متابعتة ولا يرجع إن شرع في القراءة ومن شك في ركن أو عدد ركعات وهو في الصلاة بنى على اليقين وهو الأقل ويسجد ٤ للسهو وبعد فراغه ٥ لا أثر للشك.

---

١ في "ن" إذا بدل "إن".

٢ في "أ" تشهد أول.

٣ في "م" ولزم وفي "ن"، و "ج" و "ويلزم"

٤ في "ن" وسجد.

٥ في "م" فراغه.

(٤١/١)

---

## باب صلاة التطوع

وهي: أفضل تطوع البدن بعد الجهاد والعلم.

وأفضلها ما سن جماعة.

وأكدتها: الكسوف فالاستسقاء فالتراييح فالوتر وأقله ركعة وأكثره ٦ إحدى عشرة وأدنى الكمال ثلاث بسلاطين ويجوز بواحد سردا ووقته ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر.

---

٦ لفظ صاحب الوجيز "ص: ٤٩" "أفضله".

(٤١/١)

---

ويقنت فيه بعد الركوع ندبا فلو كبر ورفع يديه ثم قنت قبل الركوع جاز ولا بأس أن يدعو في قنوته بما شاء ومما ورد: "اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا شرما قضيت إنك تقضي ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت" ١ "اللهم إنا نعوذ برضاك من سخطك وبعفوك من عقوبتك وبك منك لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك" ٢.

ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ٣ ويؤمن المأموم ٤ ثم يمسخ وجهه بيديه هنا وخارج الصلاة. وكره القنوت في غير الوتر.

وأفضل الرواتب: سنة الفجر ثم المغرب ثم سواء.

والرواتب المؤكدة ٥ عشر : ٦ ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر.

---

١ أخرجه أبو داود "١٤٢٥"، والترمذي "٤٦٤" من حديث الحسن بن علي، قال الحافظ ابن حجر في النتائج "١٤٧/١": هذا حديث صحيح. وليس فيه قوله: "ولا يعز من عاديت" ورواه البيهقي، وأثبتها فيه.

٢ أخرجه أبو داود "١٤٢٧"، والنسائي "١١٠٠" من حديث علي بن أبي طالب، قال الحافظ ابن حجر في النتائج "٢٦/٣": هذا حديث صحيح.

٣ زاد في زاد المستنقع "ص: ١٨" "وعلى أله" وقال في الإقناع "لا بأس به.

٤ في "أ" "مأموم"، وكذا في "ن".

٥ "المؤكد" لا توجد في "م".

٦ في "أ" زيادة "ركعات".

(٤٢/١)

ويسن قضاء الرواتب ١ والوتر إلا ما فات مع فرضه وكثر فالأولى تركه وفعل ٢ الكل بيت أفضل.

ويسن الفصل بين الفرض وسنته بقيام أو كلام.

والتراويح عشرون ركعة برمضان ووقتهما ما بين العشاء والوتر.

فصل

وصلاة الليل أفضل من صلاة النهار والنصف الأخير أفضل من الأول والتهجد ما كان بعد النوم. ٣

ويسن قيام الليل وافتتاحه بركتين خفيفتين ونيته عند النوم.

ويصح التطوع بركة.

وأجر القاعد غير المعذور نصف أجر القائم.

وكثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام. ٤

١ قال اللبدي في الحاشية "ص: ٦٨": قال في شرح المنتهى: ويكره تركها، وتسقط عدالة مداوم عليه،

وقال الإمام أحمد رضي الله عنه فيمن داوم على تركها: "رجل سوء" وهو يشير إلى أنه محرم وربما أيد

ذلك قول القاضي أبي يعلى: من داوم على ترك السنن الراتية أثم.

٢ في "ن" "وفعله".

٣ في "أ" "نوم"، بالتنكير.

٤ قال اللبدي في الحاشية "ص: ٧١": "قيل عكسه وقال الشيخ تقي الدين: التحقق أن ذكر القيام وهو

القراءة أفضل من ذكر الركوع والسجود وهو التسبيح والدعاء. وأما نفس الركوع والسجود فأفضل

من نفس القيام فاعتدالا قال ولهذا كانت صلاته صلى الله عليه وسلم معتدلة فكان إذا أطال القيام أطال

الركوع والسجود بحسب ذلك حتى يتقاربا وانظر أيضا: الاختيارات "ص: ٦٥".

(٤٣/١)

وتسن صلاة الضحى غبا وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان ووقتها من خروج وقت النهى إلى قبيل الزوال

وأفضله إذا اشتد الحر.

وتسن تحية المسجد وسنة الوضوء وإحياء ما بين العشاءين وهو من قيام الليل.

## فصل

ويسن سجود التلاوة مع قصر الفصل للقارئ والمستمع.

وهو كالنافلة فيما يعتبر لها.

يكبر إذا سجد بعد تكبيرة إحرام وإذا رفع ويجلس ويسلم بلا تشهد وإن سجد المأموم لقراءة نفسه أو لقراءة غير إمامه عمدا بطلت صلاته.

ويلزم المأموم متابعة إمامه في صلاة الجهر ١ فلو ترك متابعتة عمدا بطلت ٢.

ويعتبر كون القارئ يصلح إماما للمستمع فلا يسجد إن لم يسجد ٣ ولا قدومه ولا عن يساره مع خلوه

يمينه ولا يسجد ٤ لتلاوة امرأة وخنثى ويسجد لتلاوة أمي وزمن ومميز.

ويسن سجود الشكر عند تجدد النعم واندفاع النقم.

---

١ في "أ" "الجهرية، وفي "ن" زيادة: "إذا سجد" ..

٢ في "م" زيادة: "صلاته".

٣ في "ن" زيادة: "القارئ".

٤ في "ن" زيادة: "رجل، وخنثى، وأنثى".

(٤٤/١)

---

وإن ١ سجد له عالما ذاكرا في صلاته ٢ بطلت.

وصفته وأحكامه كسجود التلاوة.

---

١ في "أ"، و "ب" "إذا"، وكذا في "م".

٢ في "ب"، و "ج" "صلاة" بدل "صلاته".

(٤٥/١)

## فصل في أوقات النهي

وهي من طلوع الفجر إلى ارتفاع الشمس قيد رمح ومن صلاة العصر إلى غروب الشمس وعند قيامها حتى تزول.



فتحرم صلاة التطوع في هذه الأوقات ولا تنعقد ولو جاهلا للوقت والتحريم سوى سنة فجر قبلها  
وركعتي الطواف وسنة الظهر ٣ إذا جمع وإعادة جماعة أقيمت وهو في ٤ المسجد.  
ويجوز فيها قضاء الفرائض وفعل المنذورة ولو نذرها فيها.  
والاعتبار في التحريم بعد العصر بفراغ صلاة نفسه لا بشروعه فيها فلو أحرم فيها ثم قلبها نفلا لم يمنع  
من التطوع.  
وتباح قراءة القرآن في الطريق ومع حدث أصغر ونجاسة ثوب وبدن وفم.  
وحفظ القرآن فرض كفاية.  
ويتعين حفظ ما يجب في الصلاة.

---

٣ في "ن" زيادة: "بعد العصر".

٤ في "م"، و "ن" "بالمسجد" بدل: "في المسجد".

(٤٥/١)

---

### باب صلاة الجماعة

تجب : علي الرجال الأحرار القادرين حضرا وسفرا.  
وأقلها : إمام ومأموم ولو أنثى.  
ولا تنعقد بالميز في الفرض.  
وتسن ١ الجماعة بالمسجد ٢ وللنساء منفردات عن الرجال.  
وحرمة أن يؤم بمسجد له إمام راتب فلا تصح إلا مع إذنه إن كره ذلك ما لم يضق الوقت.  
ومن كبر قبل تسليمه الإمام الأولى أدرك الجماعة ومن أدرك الركوع غير شاك أدرك الركعة واطمأن ثم  
تابع.  
وسن ٣ دخول المأموم مع إمامه كيف أدركه.  
وإن قام المسبوق قبل تسليمه إمامه الثانية ولم يرجع انقلبت نفلا وإذا أقيمت الصلاة التي يريد أن يصلي  
مع إمامها لم تنعقد نافلة ٤ وإن أقيمت وهو فيها أتمها خفيفة.  
ومن صلى ثم أقيمت الجماعة سن ٥ أن يعيد الأولى فرضه.

---

١ قال ابن القيم: من تأمل حق التأمل يبين أن فعلها في المساجد فرض على الأعيان حاشية  
الروض "٢٦٢/٢".

- ٢ في "م" في المسجد وكذا في "ج".  
٣ في "ن"، و "ج" "يسن".  
٤ في "أ"، "ب" "نافلته"، وكذا في "م"، و "ن"، "ج".  
٥ في "أ" زيادة "له".

(٤٦/١)

---

ويتحمل الإمام عن المأموم القراءة وسجود السهو وسجود التلاوة والسترة ودعاء القنوت والتشهد الأول إذا سبق بركة في رباعية.  
وسن للمأموم أن يستفتح ويتعوذ في الجهرية ويقرأ الفاتحة وسورة حيث شرعت في سكتات إمامه وهي قبل الفاتحة وبعدها وبعد فراغ القراءة.  
ويقرأ فيما لا يجهر فيه ١ متى شاء.

#### فصل

ومن أحرم مع إمامه أو قبل إتمامه لتكبيرة الإحرام لم تنعقد صلاته والأولى للمأموم أن يشرع في أفعال الصلاة بعد إمامه فإن وافقه فيها أوفي السلام كره وإن سبقه حرم.  
فمن ركع أو سجد أو رفع قبل إمامه عمدا لزمه أن يرجع ليأتي به مع إمامه فإن أبي عالما عمدا بطلت صلاته لا صلاة ناس وجاهل.  
ويسن للإمام التخفيف مع الإتمام ما لم يؤثر المأموم التطويل وانتظار داخل إن ٢ لم يشق على المأموم ٣.  
ومن استأذنته امرأته أو أمته إلى المسجد كره منعها وبيتها خير لها.

- 
- ١ في "ب" زيادة "الإمام" وكذا في "ن".  
٢ في "أ" "ما" بدل "إن".  
٣ قوله: "على المأموم" لا يوجد في "ب".

(٤٧/١)

#### فصل في الإمامة

الأولى بما الأجود قراءة الأفقه ويقدم قارئ لا يعلم فقه صلاته على فقيه أمي ثم الأسن ثم الأشرف ثم الأتقى والأورع ثم يقرع.

وصاحب البيت وإمام المسجد ولو عبدا أحق.

والحر أولى من العبد.

والحاضر والبصير والمتوضئ أولى من ضدهم.

وتكره إمامة غير الأولى بلا إذنه.

ولا تصح إمامة الفاسق إلا في جمعة وعيد تعذرا خلف غيره وتصح إمامة الأعمى والأصم ١ والأقلف ٢

وكثير لحن لم يحل المعنى ٣ والتمتاع الذي يكرر التاء مع الكراهة. ٤

ولا تصح إمامة العاجز عن شرط أو ركن إلا بمثله إلا الإمام.

---

١ في "م"، "ن"، "ج" "الأعمى، والأصم"، والمثبت لفظ المنتهى "١١٢/١"، والغاية "١٩٨/١".

٢ قال اللبدي في حاشية "ص: ٨٣": أي ما لم يكن تاركا للاختتان بلا عذر، وإلا فيكون فاسقا، فلا تصح إمامته، هذا ما ظهر لي والله أعلم. ثم رأيت في الغاية ما نصه: وتكره إمامته الأقلف، ويتجه: لا إن ترك الختان بالغا مصرا بلا عذر، لفسقه، وقال شيخ مشايخنا؛ وهو مصرح به في الإنصاف.

٣ كجرد دال "الحمد" ونصب هاء "لله" ونصب باء "رب" ونحو ذلك، سوء كان المؤتم مثله أو كان لا يلحن، لأن مدلول اللفظ باق، وهو مفهوم كلام الرب سبحانه وتعالى، لكن مع الكراهة. نيل المآرب "١٧٧/١".

٤ في "م" زيادة: "في الكل، للخلاف في صحة إمامتهم".

(٤٨/١)

---

الراتب بمسجد المرجو زوال علته فيصلّى جالسا ويجلسون خلفه وتصح قياما.

وإن ترك الإمام ركنا أو شرطا مختلفا فيه مقلدا صحت ومن صلى خلفه معتقدا بطلان صلاته أعاد ولا إنكار في مسائل الاجتهاد.

ولا تصح إمامة المرأة بالرجل ١ ولا إمامة المميز بالبالغ في الفرض.

تصح إمامته في النفل وفي الفرض بمثله.

ولا تصح إمامة محدث ولا نجس يعلم ذلك فإن جهل هو والمأموم حتى انقضت ٢ صحت صلاة المأموم وحده.

ولا تصح [إمامة] ٣ الأمي: وهو من لا يحسن الفاتحة إلا بمثله ويصح النفل خلف الفرض ولا عكس.

وتصح المقضية خلف الحاضرة وعكسه. حيث تساوتا في الاسم.

فصل

يصح وقوف الإمام وسط المأمومين والسنة وقوفه متقدما عليهم.  
ويقف الرجل الواحد عن يمينه محاذيا له ولا تصح خلفه ولا عن يساره مع خلو يمينه.  
وتقف المرأة خلفه.

---

١ في "م" "بالرجل" بالافراد.

٢ في "ن" زيادة: "الصلاة".

٣ في الأصل "صلاة" والتصويب من "أ"، و "ب".

(٤٩/١)

---

وإن صلى الرجل ركعة خلف الصف منفردا فصلاته باطلة.  
إن أمكن المأموم الاقتداء بإمامه ولو كان بينهما ثلاث مائة ذراع صح إن رأى الإمام أو رأى من وراءه  
وإن كان الإمام والمأموم في المسجد لم تشترط الرؤية وكفى سماع التكبير وإن كان بينهما فمر تجري فيه  
السفن أو طريق لم تصح. ١  
وكره علو الإمام عن المأموم لا عكسه.  
وكره لمن أكل بصلا أو فجلا ونحوه حضور المسجد.  
فصل

يعذر بترك الجمعة والجماعة المريض والخائف حدوث المرض والمدافع أحد الأخبثين ومن له ضائع يرجوه  
أو يخاف ضياع ماله أو فواته أو ضررا فيه أو يخاف على مال استؤجر ٢ لحفظه كنظارة ٣ بستان ٤ أو  
أذى بمطر ووحل وثلج وجليد وريح باردة بليلة مظلمة أو تطويل إمام

---

١ في "ن" "لم يصح الاقتداء".

٢ في "أ" زيادة "عليه".

٣ في "م" "كنظارة" بالطاء المعجمة، وكلاهما صحيح كما في القاموس المحيط "ص: ٦٦٢-٦٦٣".

٤ في "ن" "بستان" بزيادة الباء.

(٥٠/١)

## باب صلاة أهل الأعذار

يلزم المريض أن يصلي المكتوبة قائماً ولو مستنداً فإن لم يستطع فقاعداً فإن لم يستطع فعلى جنبه والأيمن أفضل ويومئ بالركوع والسجود ١ ويجعله أخفض فإن عجز أو ما بطرفه واستحضر الفعل ٢ بقلبه وكذا القول إن عجز عنه بلسانه ولا تسقط ما دام عقله ثابتاً.  
ومن قدر على القيام أو ٣ القعود في أثنائها انتقل إليه. ٤  
ومن قدر على أن يقوم منفرداً و ٥ يجلس في الجماعة خير.  
وتصح على الراحلة ممن يتأذى بنحو مطر ووحل أو يخاف على نفسه نزوله وعليه الاستقبال وما يقدر عليه.  
ويومئ من: بالماء والطين.

١ في "أ" "والسجود"، وكذا في "م"، "ج".

٢ في "ن" جعله من الشرح.

٣ في "م" والقعود" بالواو، بدل: "أو".

٤ في "أ" زيادة "بني".

٥ في "ب"، "أو" بدل الواو، وكذا في "ن".

(٥١/١)

## فصل في صلاة المسافر

قصر الصلاة الرباعية أفضل لمن نوى سفر ١ مباحاً لخل معين يبلغ ستة عشر فرسخاً وهي يومان قاصدان في زمن معتدل بسير الأثقال وديب الأقدام إذا فارق بيوت قريته العامرة.  
ولا يعيد من قصر ثم رجع قبل استكمال ٢ المسافة.  
ويلزمه إتمام الصلاة إن دخل وقتها وهو في الحضر أو صلى خلف من يتم أو لم ينو القصر عند الإحرام أو نوى إقامة مطلقة أو أكثر من أربعة أيام أو أقام لحاجة ٣ ووطن أن لا تنقضي إلا بعد الأربعة أو آخر الصلاة بلا عذر حتى ضاق وقتها عنها.  
ويقصر إن أقام لحاجة بلا نية الإقامة فوق أربعة ٤ أيام ولا يدري متى تنقضي أو حبس ظلماً أو بمطر ولو أقام سنين.

١ هذه عبارة المنتهى، والحرر، والتنقيح، وهي أولى من قول المقنع من سافر "لأنه يرد عليها من خرج في

طلب ضالة، أو آبق، حتى جاوز المسافة فإنه ليس له القصر حيث لم ينو. وقال الحجاوي: ولو وقال: "من ابتداء السفر" كما في الفروع وغيره لكان أجود، لأنه قد ينوي السفر، نيل المآرب "١/١٨٥".

٢ في "ب"، وكذا في "م" و "ن"، و "ج" "استكمال".

٣ في "ن" "لحاجته".

٤ في "ن" "الأربعة" بآل التعريف.

(٥٢/١)

### فصل في الجمع

يباح بسفر القصر الجمع بين الظهر والعصر والعشاءين بوقت إحداهما. ١

ويباح لمقيم مريض ٢ يلحقه بتركه مشقة ولمرضعة ٣ لمشقة كثرة النجاسة ولعاجز عن الطهارة لكل صلاة ولعذر أو شغل يبيح ترك الجمعة والجماعة.

ويختص بجواز جميع ٤ العشاءين ولو صلى بيته ٥ ثلج وجليد ووحل وريح شديدة باردة ومطر يبل الثياب وتوجد ٦ معه مشقة.

والأفضل فعل الأرفق ٧ به من تقديم الجمع أو تأخيره.

فإن جمع تقديماً اشترط لصحة الجمع نيته عند إحرام الأولى وأن لا يفرق بينهما بنحو نافلة بل بقدر إقامة ووضوء خفيف وأن يوجد العذر عند افتتاحهما وأن يستمر إلى فراغ الثانية.

وإن جمع تأخيراً اشترط ٨: نية الجمع بوقت الأولى قبل أن يضيق.

١ في "أ" "أحدها".

٢ في "أ" "لمريض مقيم".

٣ في "أ"، "ب" "مرضع"، وفي "م"، وكذا في "م"، و "ن"، و "ج".

٤ في زيادة: "بين".

٥ في "ج" زيادة "إذا كان".

٦ في "م" "ويوجد".

٧ في "م" زيادة: "به"، وفي "ن" أدرجه في الشرح.

٨ في "ن" زيادة: "له".

(٥٣/١)

وقت الثانية عنها ١ وبقاء العذر إلى دخول وقت الثانية لا غير.  
ولا يشترط للصحة اتحاد الإمام والمأموم فلو صلاهما خلف إمامين أو بمأموم الأولى وبآخر الثانية أو  
خلف من لم يجمع أو إحداها منفردا أو الأخرى ٢ جماعة أو صلى بمن لم يجمع صح.

١ في "ا" وقتها عنها" بدل " وقت الثانية عنها". وكذا في "م"، و "ن"، و "ج".  
٢ في "ن" زيادة "في".

(٥٤/١)

### فصل في صلاة الخوف

تصح صلاة الخوف إن كان القتال مباحا حضرا ٣ وسفرا.  
ولا تأثير للخوف في تغيير عدد ركعات الصلاة بل في صفتها وبعض شروطها.  
وإذا اشتد الخوف صلوا رجالا و٤ ركبانا للقبلة وغيرها ولا يلزم افتتاحها إليها يومنون ٥ طاقتهم.  
وكذا في حالة الهرب من عدو إذا كان الهرب مباحا أو سيل أو سيع أو نار أو غريم ظالم أو خوف  
فوت ٦ وقت الوقوف بعرفة أو خاف على نفسه أو أهله أو ماله أو ذب عن ذلك و٧ عن نفس غيره.

٣ في "أ" "أو" بدل الواو.  
٤ في "ن" "أو" بدل الواو.  
٥ في "أ" زيادة "قدر".  
٦ في "ن" "فوت" بدل: "فوات".  
٧ في "أ" "أو" بدل الواو.

(٥٤/١)

وإن خاف عدوا إن تخلف عن رفقته فصلى صلاة خائف ثم بان أمن الطريق لم يعد.  
ومن خاف أو أمن في صلاته انتقل وبني.  
ولمصل كر وفر لمصلحة.  
ولا تبطل بطوله.  
وجاز لحاجة حمل نجس ولا يعيد.

### باب صلاة الجمعة

تجب على كل ذكر مسلم مكلف ١ حر لا عذر له.  
وكذا على ٢ مسافر لا يباح له القصر.  
وعلى مقيم خارج البلد إذا كان بينهما وبين الجمعة وقت فعلها فرسخ فأقل.  
ولا تجب على من يباح له القصر ولا على عبد ومبعض وامرأة ومن حضرها منهم أجزأته ولا يحسب هو  
ولا من ليس من أهل البلد من الأربعين ولا تصح إمامتهم فيها.

١ في "ن" زيادة: "عاقل". وقال: لأن الإسلام والعقل شرطان للتكليف وصحة العبادة فلا تجب على  
مجنون ولا على صبي.  
٢ في "م" زيادة: "كل".

وشرط لصحة الجمعة أربعة شروط: أحدها : الوقت ١ وهو من أول وقت العيد إلى آخر ٢ وقت الظهر  
وتجب بالزوال وبعده أفضل.  
الثاني : أن تكون بقرية ولو من قصب يستوطنها أربعون استيطان إقامة لا يظعنون ٣ صيفا ولا شتاء ٤  
وتصح فيما قارب البنيان من الصحراء.  
الثالث : حضور أربعين فإن نقصوا قبل إتمامها استأنفوا ظهرا.  
الرابع: تقدم خطبتين.  
من شرط صحتها خمسة أشياء : الوقت والنية ٥ وقوعهما حضرا وحضور الأربعين وأن يكونا ٦ من  
تصح ٧ إمامته فيها.  
وأركانها ستة: حمد الله ٨ والصلاة على رسول الله وقراءة آية من كتاب الله ٩ والوصية بتقوى الله  
وموالاهما

١ وإنما لم يقل: "دخول الوقت" كبقية الصلوات لأن الجمعة لا تصح قبل الوقت ولا بعده بخلاف غيرها  
فتصبح بعد الوقت. حاشية اللبدي "ص: ٩٥".  
٢ في "م" "إلى خروج وقت الظهر" بدل: "إلى آخر وقت الظهر".



٣ أي لا يرحلون عنها. نيل المآرب "ص: ١٩٧".

٤ في "أ" "شتاء ولا صيفا" بتقديم وتأخير.

٥ قاله في "الفنون"، قال في الفروع: وهو ظاهر كلام غيره. نيل المآرب "ص: ١٩٨".

٦ في "ن" "وأن يكون" بالإنفراد.

٧ في "أ" "يصح".

٨ في "ن" زيادة: "تعالى".

٩ قال شيخ الإسلام: لا بد أن يحرك القلوب ويبعث بها إلى الخير فلو اقتصر على "أطيعوا الله، واجتنبوا معاصيه" فلا يظهر لا يكفي. قاله المبدع، كما في نيل المآرب "ص: ١٩٨".

(٥٦/١)

---

الصلاة والجهر بحيث يسمع العدد المعتبر حيث لا مانع.

وستنها : الطهارة وستر العورة وإزالة النجاسة والدعاء للمسلمين وأن يتولاهما مع الصلاة واحد ورفع الصوت بهما حسب الطاقة وأن يخطب قائما على مرتفع معتمدا على سيف ١ أو عصا وأن يجلس بينهما قليلا.

فإن أبي أو خطب جالسا فصل بينهما بسكتة.

وسن قصرهما والثانية أقصر.

ولا بأس أن يخطب من صحيفة

---

١ لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خطب معتمدا على سيف، وإنما ثبت أنه خطب معتمدا على قوس أو عصا في حديث الحكم بن حزن الذي بوب عليه أبو داود في سننه "٦٥٨/١"، في ١٠٩٦ "باب الرجل يخطب على قوس" وليس فيه ذكر السيف.

قال ابن القيم في زاد المعاد "١/١٩٠": ولم يحفظ عنه أنه توكأ على سيف وكثير من الجهالة يظن أنه

كان يمسك السيف على المنبر إشارة إلى أن الدين إنما قام بالسيف، وهذا جهل قبيح من وجهين:

أحدها : أن المحفوظ عنه صلى الله عليه وسلم إنما توكأ على العصا وعلى القوس.

الثاني : أن الدين إنما قام بالوحي وأما السيف فلمحق أهل الضلال والشرك ومدينة النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يخطب فيها إنما فتح بالقرآن ولم تفتح بالسيف.

(٥٧/١)

---

## فصل

يحرم الكلام والإمام يخطب وهو منه بحيث يسمعه ويباح إذا سكت بينهما أو شرع في دعاء. وتحرم إقامة الجمعة وإقامة العيد في أكثر من موضع من البلد إلا لحاجة كضيق وبعد وخوف فتنة فإن تعددت لغير ذلك فالسابقة بالإحرام هي الصحيحة. ومن أحرم بالجمعة في وقتها وأدرك مع الإمام ركعة أتم جمعة وإن أدرك أقل نوى ظهرا. وأقل السنة ٢ بعدها ركعتان وأكثرها ستة ٣. ويسن ٤ قراءة سورة الكهف ٥ في يومها وأن يقرأ في فجرها: {آلم} السجدة وفي الثانية {هَلْ أَتَىٰ} ٦ وتكره مداومته عليهما.

---

١ "إقامة" لا توجد في "أ".

٢ في "ن" زيادة: "الرتبة".

٣ في "أ" ست.

٤ في "أ" يسن.

٥ أخرجه الحاكم "٣٦٨/٢" من حديث أبي سعيد الخدري هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه

٦ أخرجه البخاري "٨٩١"، ومسلم "٨٨٠/٦٦" من حديث أبي هريرة.

(٥٨/١)

---

## باب صلاة العيدين

وهي فرض كفاية.

وشروطها: كالجمعة ما عدا الخطبتين.

وتسن: في الصحراء ١.

ويكره: النفل ٢ قبلها وبعدها قبل مفارقة المصلى.

ووقتها: كصلاة الضحى.

فإن لم يعلم بالعيد إلا بعد الزوال صلوا من الغد قضاء.

وسن تكبير المأموم وتأخر الإمام إلى وقت الصلاة.

وإذا مضى ٣ في طريق يرجع في ٤ أخرى وكذا الجمعة.

وصلاة العيد ركعتان يكبر في الأولى بعد تكبيرة الإحرام وقبل التعوذ ستا وفي الثانية قبل القراءة خمسا

يرفع يديه مع كل تكبيرة ويقول بينهما: الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله ٥ بكرة ٦

---

١ في "م" "في الصحراء" وهو لفظ الإقناع "٢٠٠٠/١"، والمثبت لفظ المنتهي "١٤٠/١"، والغاية "٢٣٣/١".

٢ في "م" "التنقل".

٣ في "م" و "ن" "ذهب" بدل "مضى".

٤ في "م" و "ن": "من" بدل "في".

٥ في "أ"، و "ب" زيادة "وبحمده"

٦ في "أ" تكررت "بكرة".

(٥٩/١)

---

وأصيلا وصلى الله على محمد النبي ١ وآله وسلم تسليما ٢ كثيرا ثم يستعيد ثم يقرأ جهرا الفاتحة ثم سبح في الأولى والغاشية في الثانية.

فإذا سلم خطب خطبتين وأحكامهما كخطبتي الجمعة لكن يسن أن يستفتح الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع.

وإن صلى العيد كالنافلة صح لأن التكبيرات الزوائد والذكر بينهما والخطبتين سنة.

وسن لمن فاتته قضاؤها ولو بعد الزوال.

فصل

يسن التكبير المطلق والجهر به في ليلتي العيدين إلى فراغ الخطبة وفي كل عشر ذي الحجة.

والتكبير المقيد في الأضحى عقب كل فريضة صلاها في جماعة ٣ من صلاة فجر يوم ٤ عرفة إلى عصر

آخر أيام التشريق إلا المحرم فيكبر من صلاة ظهر يوم النحر ويكبر الإمام مستقبل الناس.

وصفته شفعا: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد.

---

١ في "ن" زيادة: "كثير".

٢ في "م" زيادة: "كثيرا".

٣ قال اللبدي في حاشية "ص: ٩٨": فيؤخذ منه أنه يقدم على الاستغفار، وعلى قوله: "اللهم أنت

السلام إلخ" وهو كذلك.

٤ "يوم" لا توجد في "ن".

(٦٠/١)

---

ولا بأس بقوله لغيره: تقبل الله منا ومنك ١ .

---

١ في "أ" "منكم".

(٦١/١)

---

### باب صلاة الكسوف

وهي سنة من غير خطبة ووقتها من ابتداء الكسوف إلى ذهابه ولا تقضى إن فاتت .  
وهي ركعتان يقرأ في ٢ الأولى جهرا الفاتحة وسورة طويلة ثم يركع طويلا ثم يرفع فيسمع ويحمد ولا يسجد بل يقرأ الفاتحة وسورة طويلة ثم يركع ثم يرفع ثم يسجد سجدين طويلتين ثم يصلي الثانية كالأولى ثم يتشهد ويسلم .  
وإن أتى في كل ركعة بثلاثة ٣ ركوعات أو أربع أو خمس فلا بأس .  
وما بعد الأول سنة لا تدرك به الركعة .  
ويصح أن يصليها كالنافلة .

---

٢ في "ن" زيادة: "الركعة".

٣ في "ن" "بثلاثة ركوعات، أو أربعة، أو خمسة .

(٦١/١)

---

### باب صلاة الاستسقاء

وهي سنة ووقتها وصفتها وأحكامها كصلاة العيد .  
وإذا أراد الإمام الخروج لها وعظ الناس وأمرهم بالتوبة والخروج من المظالم ويتنظف لها ولا يتطيب ويخرج متواضعا متخشعا متذللا متضرعا ١ ومعه أهل الدين والصالح والشيوخ ويباح خروج الأطفال والعجائز والبهاائم ٢ والتوسل بالصالحين .  
فيصلي ثم يخطب خطبة واحدة يفتتحها بالتكبير كخطبة العيد ويكثر فيها الاستغفار وقراءة آيات فيها الأمر به ويرفع يديه وظهورهما نحو السماء فيدعو ٣ بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم ويؤمن المأموم .  
ثم يستقبل ٤ القبلة في أثناء الخطبة فيقول سرا: اللهم إنك أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابتك وقد دعوناك

كما أمرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا ثم يحول رداءه فيجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن وكذا الناس ٥ ويتركونه حتى يترعوه ٦٥ مع ثيابهم.

---

١ قال اللبدي في حاشية"ص: ١٠٠" "متواضعا: أي ببدنه، "متخشعا" بقلبه وعينه، "متذللا" بثيابه، "متضرعا" بلسانه. قال ابن نصر الله".

٢ قال ابن قدامه في المغني "٣/٣٣٥": لا يستحب إخراج البهائم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله.

٣ في "م" "ويدعو" بالواو، بدل الفاء

٤. في "ن" زيادة: "الإمام"

٥ قوله: "وكذا الناس" لا يوجد في "م".

٦ في "م" "يترعونه".

(٦٢/١)

---

فإن سقوا وإلا عادوا ثانيا وثالثا.

ويسن الوقوف في أول المطر والوضوء والاعتسال منه و١ إخراج رحله وثيابه ليصيبها.

وإن كثر المطر حتى خيف منه سن ٢ قول اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون

الأودية ومنابت الشجر، {رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ...} [البقرة: ٢٨٦] الآية.

سن قول: "مطرنا بفضل الله ورحمته" ٣ ومحرم: "مطرنا بنوء كذا" ٤ وبياح: "في نوء كذا".

---

١ في "أ" زيادة "سن".

٢ في "م" "وسن" بزيادة الواو.

٣ أخرجه البخاري "٨٤٦"، ومسلم "٧١/١٣٥" من حديث زيد بن خالد الجهني.

٤ قال في الفروع "٢/١٦٣": "وإضافة المطر إلى النوء دون الله كفر إجماعا".

(٦٣/١)

---

كتاب الجنائز

كتاب الجنائز

## كتاب الجنائز

يسن: الاستعداد للموت والإكثار من ذكره ١٥.

ويكره الأئین وتمني الموت إلا لخوف ٢ فتنة ٣.

وتسن عيادة المريض المسلم وتلقينه عند موته "لا إله إلا الله" ٤ مرة ولم يزد إلا أن يتكلم وقراءة "الفاحة" و"يس" ٥ وتوجيهه إلى القبلة على جنبه الأيمن مع سعة المكان، وإلا فعلى ظهره.

فإذا مات، سن: تغميض عينيه ٦، وقول: "بسم الله وعلى وفاة

١ هو بضم الذال المعجمة بمعنى: التذكر وبكسرهما يكون بمعنى: النطق به، وليس مراداً لكن ذكر بعض أهل اللغة أنه يصح أن يكون مكسور الذال بمعنى: التذكر، فعلى هذا يقرأ بهما تأمل. حاشية اللبدي "ص: ١٠٢".

٢ "لخوف" لا توجد في "أ".

٣ وكذا استثنى منها الحالة الثانية: تمنى الشهادة لا سيما عند حضور أسبابها فتستحب لما في الصحيح: "من تمنى الشهادة خالصاً من قلبه أطاه الله منازل الشهداء". نيل المآرب "٢١٧/١". وفي "أ" "لفتنة" بدل "لخوف فتنة".

٤ جزء من حديث أخرجه مسلم "٩١٦/١" من حديث أبي سعيد الخدري، و "٩١٧/٢" من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٥ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: القراءة على الميت بعد موته بدعة بخلاف القراءة على اختضرة فإنها تسن بـ "يس"، وقيل: الحكمة في قراءتها اشتغالها على أحوال القيامة، وأهوالها وتغير الدنيا وزوالها ونعيم الجنة وعذاب جهنم فيتذكر بقراءتها تلك الأحوال الموجبة للثبات. حاشية الروض "١٨/٣".  
٦ قوله: "وتوجيهه إلى القبلة على جنبه الأيمن مع سعة المكان وإلا فعلى ظهره، فإذا مات سن تغميض عينيه" لا يوجد في "م".

(٦٥/١)

رسول الله ١.

ولا بأس: بتقبيله والنظر إليه ولو بعد تكفينه.

فصل

وغسل الميت فرض كفاية.

وشرط في الماء: الطهورية والإباحة وفي الغاسل: الإسلام والعقل والتمييز.  
والأفضل: ثقة عارف بأحكام الغسل.  
والأولى به وصية ٢ العدل.

وإذا شرع في غسله ستر عورته وجوبا ثم يلف على يده خرقة فينجيه ٣ بها ويجب غسل ما به من نجاسة  
ويحرم مس عورة من بلغ سبع سنين وسن أن لا تمس سائر جسده إلا بخرقة.  
وللرجل: أن يغسل زوجته وأمته وبناته دون سبع.  
وللمرأة غسل زوجها وسيدها وابن دون سبع.  
وحكم غسل الميت فيما يجب ويسن كغسل الجنابة لكن لا يدخل

- 
- ١ الثابت أن هذا الدعاء يقال عند إنزال الميت القبر.
  - ٢ والأولى اغسل الأثنى وصيتها ثم أمها وإن علت ثم بنتها وإن نزلت ثم القربى فالقربى كالإرث. حاشية  
اللبدي "ص: ١٠٣".
  - ٣ أي يمسح مخرجه. نيل المآرب "١/٢٢٠".
  - ٤ في "أ"، و "ب" "بنت" بدل "بنتا"، وكذا في "ن".

(٦٦/١)

---

الماء في فمه وأنفه بل يأخذ خرقة مبلولة فيمسح بها أسنانه ومنخريه ١.  
ويكره الاقتصار في غسله على مرة إن لم يخرج منه شيء فإن خرج وجب ٢ إعادة الغسل إلى سبع فإن  
خرج بعدها ٣ حشي بقطن ٤ فإن لم يستمسك فبطين حر ثم يغسل المحل ويوضأ وجوبا ولا غسل.  
وإن خرج بعد تكفينه لم يعد الوضوء ولا الغسل.  
وشهيد المعركة والمقتول ظلما لا يغسل ٥ ولا يكفن ولا يصلى عليه ويجب بقاء دمه عليه ودفنه في ثيابه.  
وإن حمل فأكل أو شرب أو نام أو بال أو تكلم أو عطس أو طال بقاؤه عرفا أو قتل وعليه ما يوجب  
الغسل من نحو جنابة فهو كغيره.  
وسقط لأربعة أشهر كالمولود حيا.  
ولا يغسل مسلم كافرا ولو ذميا ولا يصلى عليه ولا.

- 
- ١ في "أ" "ينظمها". قال اللبدي في حاشية "ص: ١٠٤": بفتح الميم وكسر الحاء، وقد تكسر الميم أيضا،  
وفي لغة: منخور - بضم الميم -.

- ٢ يفيد، أنه يشرع إعادة الغسل بعد السبع أيضا أن خرج منه شيء، لأنه نفي الوجوب فقط، وعبرة الإقناع: فإن لم ينق بسبع فالأولى غسله حتى ينقى. حاشية اللبدي "ص: ١٠٥".
- ٣ زيادة "شيء"، وفي "ن" زيادة "منه" بعد "خرج".
- ٤ "بالقطن".
- ٥ صوابه: "لا يغسلان" إلا أن يكون خبرا عن قوله: "والمقتول ظلما" وقوله: "شهيد المعركة" خبره محذوف، دل عليه ما قبله. حاشية اللبدي "ص: ١٠٥".

(٦٧/١)

---

يتبع جنازته بل يوارى لعدم من يواريه.

## فصل

وتكفينه فرض كفاية.

والواجب : ستر جميعه سوى رأس المحرم ووجه المحرمة بثوب لا يصف البشرة ويجب أن يكون من ملبوس مثله ما لم يوص ١ بدونه.

والسنة : تكفين الرجل في: ثلاث لفائف بيض من قطن تبسط على بعضها ويوضع عليها مستلقيا ثم يرد طرف العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن ثم طرفها الأيمن على الأيسر ثم الثانية ثم الثالثة كذلك والأنثى في خمسة أثواب بيض ٢ من قطن: إزار وخمار وقميص ولفافتين والصبي في ثوب ٣، ويباح في ثلاثة والصغيرة في قميص ولفافتين.

ويكره : التكفين بشعر وصوف ومزعفر ومعصفر ومنقوش.

ويحرم : بجلد وحرير ومذهب.

---

١ في "ن" زيادة: "الميت".

٢ "بيض" لا توجد في "م".

٣ في "ن". و "م" زيادة "واحد".

(٦٨/١)

---

## فصل

والصلاة عليه فرض كفاية.



وتسقط ١ بمكلف ولو أنشئ.  
وشروطها ثمانية: النية والتكليف ٢ واستقبال القبلة وستر العورة واجتناب النجاسة وحضور الميت إن كان بالبلد وإسلام المصلي والمصلى عليه وطهارتهما ولو بتراب لعذر.  
وأركانها ٣ سبعة: القيام في فرضها والتكبيرات الأربع وقراءة الفاتحة والصلاة على محمد ٤ والدعاء للميت والسلام والترتيب ٥ لكن لا يتعين كون الدعاء في الثالثة بل يجوز بعد الرابعة.  
وصفتها : أن ينوي ثم يكبر ويقرأ الفاتحة ثم يكبر ويصلي على محمد ٦ كفي التشهد ثم يكبر ويدعو للميت بنحو: "اللهم ارحمه" ثم يكبر ويقف بعدها ٧ قليلا ويسلم وتحزى: واحدة ولو لم يقل "ورحمة الله".

- 
- ١ في "ن" "يسقط".
  - ٢ أي بأن يكون المصلي بالغاً عاقلاً، وهذا شرط للصلاة التي يسقط بها الفرض فقط، وإلا فتصبح من المميز كغيرها. حاشية اللبدي "ص: ١٠٧".
  - ٣ قال في المنتهى "١٦١/١": "واجبا".
  - ٤ في "أ" زيادة "صلى الله عليه وسلم"، وكذا في "ن"، و "م".
  - ٥ للأركان، فتعين القراءة في الأولى، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية، صرح به في: المستوعب، الكافي والتلخيص، والبلغة. نيل المآرب "٢٢٧/١".
  - ٦ في "أ" زيادة "صلى الله عليه وسلم".
  - ٧ بعدها "لا توجد في "أ"، ولا في "ج"، وأدرجها في "ن" في الشرح.

(٦٩/١)

---

ويجوز: أن يصلى على الميت من دفنه إلى شهر وشيء ويحرم: بعد ذلك. ١  
فصل  
وحمله ودفنه: فرض كفاية لكن يسقط الحمل والدفن والتكفين بالكافر.  
ويكره: اخذ الأجر على ذلك وعلى الغسل.  
وسن ٢: كون الماشي أمام الجنازة والراكب خلفها.  
والقرب منها أفضل.  
ويكره: القيام لها ورفع الصوت معها ولو بالذكر والقرآن.  
وسن ٣: أن يعمق القبر ويوسع بلا حد ويكفي ما يمنع ٤ السباع والرائحة.  
وكره: إدخال الخشب وما مسته ٥ نار ووضع فراش تحته وجعل مخدة تحت رأسه.

- 
- ١ أي ما لم يكن غير مدفون، فيصلي عليه ولو مضى أكثر من شهر، بأن كان مطليا بغير ونحوه. حاشية اللبدي "ص: ١١٠".
  - ٢ في "ن" "ويسن".
  - ٣ في "ن" "ويسن".
  - ٤ في "ن" زيادة: "من".
  - ٥ في "ن": "مسه" بدل "مسته".

(٧٠/١)

---

وسن: قول مدخله القبر: "بسم الله وعلى ملة رسول الله" ١.  
ويجب: أن يستقبل به القبلة ويسن على جنبه الأيمن.  
ويحرم: دفن غيره عليه أو معه إلا لضرورة.  
وسن ٢: حثو ٣ التراب عليه ثلاثا ثم يهال.  
واستحب الأكثر تلقينه ٤ بعد الدفن ٥.  
وسن: رش القبر بالماء، ورفع قدر شبر.  
ويكره: تزويقه وتخصيصه وتبخيره وتقبيله والطواف به والإتكاء إليه ٦ والمبيت والضحك عنده  
والحديث في أمر الدنيا والكتابة عليه والجلوس والبناء والمشي بالنعل إلا لخوف شوك ونحوه.  
ويحرم: إسراج المقابر والدفن بالمساجد وفي ملك الغير وينبش.

- 
- ١ أخرجه الترمذي "١٠٤٦"، وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه، وأخرجه، الحاكم "٣٦٦/١" وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، قال: وهما بن يحيى ثبت مأمون إذا أسند مثل هذا الحديث لا يعلل بأحد إذا أوقفه، وقد أوقفه شعبة.
  - ٢ في "م" "وسن" بلفظ الماضي. وكذا في "ن".
  - ٣ في "ن" "أن يحثو".
  - ٤ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: تلقين الميت الأظهر أنه مكروه، لأنه لم يفعله صلى الله عليه وسلم بل المستحب الدعاء له. وقال: ابن القيم: لم يكن صلى الله عليه وسلم يقرأ عند قبر الميت، ولا يلقي الميت، التلقين لا يصح. حاشية الروض "١٢٣/٣ - ١٢٤".

٥ قوله: "بعد الدفن"، لا يوجد في "أ".

٦ في "أ" "عليه"، وهذا لفظ الإقناع "٢٣٣/١"، والمنتهى "١٦٦/١"، والمثبت لفظ الغاية "٢٦٩/١".

(٢١/١)

---

والدفن بالصحراء أفضل.

وإن ماتت الحامل حرم شق بطنها وأخرج من النساء من ترجى حياته فإن تعذر لم تدفن حتى يموت وإن خرج بعضه حيا شق الباقي.

فصل

تسن: تعزية المسلم إلى ثلاثة أيام فيقال له: "أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك"، ويقول هو: "استجاب الله دعاءك ورحمنا وإياك". ١

ولا بأس: بالبكاء على الميت.

ويحرم: الندب وهو: البكاء مع تعداد محاسن الميت والنياحة وهي: رفع الصوت بذلك برنة ويحرم شق الثوب ولطم الخد والصراخ ونتف الشعر ونشره وحلقه.

وتسن: زيارة القبور للرجال وتكره للنساء وإن اجتازت المرأة بقبر في طريقها فسلمت عليه ودعت له فحسن.

وسن: لمن زار القبور أو مر بها أن يقول: "السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم للاحقون ويرحم الله المستقدمين منكم ٢ والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم".

---

١ رد به الإمام أحمد رحمه الله. منار السبيل "٢٤٩/١".

٢ في "ن" "منكم".

(٢٢/١)

---

وابتداء السلام على الحي سنة ورده فرض كفاية. ١

وتشميت العاطس - إذا حمد ٢ - فرض كفاية. ورده: فرض عين.

ويعرف الميت زائره يوم الجمعة قبل طلوع الشمس ٣.

ويتأذى بالمنكر عنده وينتفع بالخير.

---

١ قال في نيل المرام "٢٣٦/١": "ورده" فرض عين على المسلم عيه المنفرد، و "فرض كفاية" على الجماعة المسلم عليهم، فيسقط برد واحد منهم".

٢ في "أ" زيادة لفظ الجلالة "حمد لله".

٣ قال ابن القيم في زاد المعاد "١٥/١": الأحاديث والآثار تدل على أن الزائر متى جاء علم به المزور، وسمع سلامة، وأنس به، وهذا عام في حق الشهداء وغيرهم، وأنه لا توقيت في ذلك.

(٧٣/١)

---

## كتاب الزكاة

### مدخل

...

### كتاب الزكاة

شرط وجوبها خمسة أشياء.

أحدها: الإسلام فلا تجب على الكافر ولو مرتدا.

الثاني : الحرية فلا تجب على الرقيق ولو مكاتباً لكن تجب على البعض بقدر ملكه.

الثالث : ملك النصاب تقريبا في الأثمان وتحديدًا في غيرها.

الرابع : الملك التام فلا زكاة على السيد في دين الكتابة ولا في حصة المضارب قبل القسمة.

الخامس : تمام الحول ولا يضر لو نقص نصف يوم.

وتجب في مال الصغير ١ والجنون.

وهي في خمسة أشياء: في سائمة بهيمة الأنعام وفي الخارج من الأرض وفي العسل وفي الأثمان وفي عروض التجارة.

ويمنع: وجوبها دين ينقص النصاب.

---

١ ولا تجب في المال الذي وقف للجنين في إرث أو وصيه، وانفصل حيا، لأنه لا مال له ما دام حملا،

واختار ابن حمدان: الوجوب. نيل المآرب "٢٣٩/١".

(٧٥/١)

ومن مات وعليه زكاة أخذت من تركته ١.

١ أعلم: أنه يبدأ من تركة الميت أولاً بمؤنة تجهيزه، ثم النذر المعين، ثم الأصحية المعينة، ثم الين بالرهن، ثم الزكاة، والحج، والكفارة، والنذر المطلق، والديون المرسله على الخاصة بينها، ثم تنفذ الوصايا، ثم يقسم الباقي على الورثة. حاشية اللبدي "ص: ١١٧"

(٧٦/١)

### باب زكاة السائمة

تجب فيها بثلاثة شروط:

إحداها : أن تتخذ للدر والنسل والتسمين لا للعمل.

الثاني : أن تسوم ٢ أي: ترعى المباح أكثر الحول.

الثالث : أن تبلغ نصابا.

فأقل نصاب الإبل خمس وفيها شاة ثم في كال خمس ٣ شاة إلى خمسة ٤ وعشرين فتجب بنت مخاض وهي ما تم لها سنة وفي ست وثلاثين بنت لبون لها سنتان وفي ست ٥ وأربعين حقه لها ثلاث سنين وفي إحدى وستين جذعه لها أربع سنين وفي ست ٦ وسبعين.

٢ هذا صريح في السوم شرط لوجوب الزكاة في الماشية، وجزم به في الإقناع، وعليه فلا يصح تعجيل الزكاة قبل الشروع في السوم، وجزم المصنف في الغاية بأن عدم السوم مانع عن وجوب الزكاة، لأن أن السوم شرط، وقطع به في المنتهى وعليه فيصبح تعجيل الزكاة قبل الشروع فيه. حاشية اللبدي "ص: ١١٧".

٣ في "أ" "خمس".

٤ في "ب"، و "م" "خمس".

٥ في "أ" "ستة".

٦ في "أ" "ستة".

(٧٦/١)

بنتا ١ لبون وفي إحدى وتسعين حققتان وفي مائة وإحدى وعشرين: ثلاث بنات لبون إلى مائة وثلاثين فيستقر في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين: حقه.

### فصل

و ٢ أقل نصاب البقر - أهلية كانت أو وحشية - : ثلاثون وفيها تبيع وهو ما له سنة وفي أربعين مسنة لها سنتان وفي ستين تبيعان ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة وأقل نصاب البقر أهلية كانت أو وحشية ثلاثون وفيها تبيع وهو ما له سنة وفي أربعين مسنة لها سنتان وفي ستين تبيعان ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة ٣.

وأقل نصاب الغنم - أهلية كانت أو وحشية - : أربعون وفيها شاة: لها سنة جذعه ضأن: لها ستة أشهر وفي مائة وإحدى وعشرين: شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ثم في كل مائة شاة وأقل نصاب الغنم أهلية كانت أو وحشية أربعون وفيها شاة: لها سنة جذعه ضأن: لها ستة أشهر وفي مائة وإحدى وعشرين: شاتان وفي مائتين وواحدة: ثلاث شياه ثم في كل مائة شاة ٤

### فصل ٥

و ٦ إذا اختلط اثنان فأكثر من أهل الزكاة في نصاب ماشية لهم جميع الحول واشتركا في المبيت والمسرح والخلب والفحل،

١ في "م" "ابنتا"

٢ في "ن" بدون الواو.

٣ في "م" بعد هذا: "فصل".

٤ في "ن" "شاة، شاة" مكررة.

٥ في "ن" زيادة: "في الخلطة".

٦ في "ن" بدون الواو.

(٢٧/١)

والمرعى ١ زكيا كالواحد.

ولا تشترط: نية الخلطة ولا اتحاد المشرب والراعي ولا اتحاد الفحل إن اختلف النوع: كالبقر والجاموس والضأن والمعز.

وقد تفيد الخلطة تغليظا كائنين اختلطا بأربعين شاة لكل واحد عشرون فيلزمهما شاة وتخفيفا كثلاثة اختلطوا بمائة وعشرين شاة لكل واحد أربعون فيلزمهم شاة.

ولا أثر لتفرقة المال ما لم يكن ٢ المال سائمة.

فإن كانت ٣ سائمة بمحلين بينهما مسافة قصر فلكل حكم نفسه ٤ فإن ٥ كان له شياه بمحال متباعدة في كل محل أربعون فعليه شياه بعدد المحال ولا شيء عليه إن لم يجتمع ٦ في كل محل أربعون ما لم يكن خلطة.

---

١ هذه الشروط إنما تعتبر في خلطة الأوصاف خاصة كما هو مصرح به في: الإقناع والفروع وهو ظاهر صنيع المنتهى وشارح هذا الكتاب وهو ظاهر لا غبار عليه. حاشية اللبدي "ص: ١١٨".

٢ في "أ" "تكن" وفي "م" زيادة: "المال" بعد قوله: "ما لم يكن".

٣ في "ب" والنيل "كانت".

٤ قي "أ" "نفسه" بدون حرف الجر وكذا في النيل.

٥ في "م" "فإن" بدل: "فإن".

٦ في "ن" زيادة "له".

(٢٨/١)

---

### باب زكاة الخارج من الأرض

تجب: في كل مكيل مدخر من الحب كالقمح والشعير والذرة والحمص والعدس والبقلاء والكرسنة والسمن والمذخن والكرابيا والكزبرة وبزر القطن والكتان والبطيخ ونحوه ومن الثمر: كالتمر والزبيب واللوز والفسق والبندق والسماق.

ولا زكاة في عنب ١ وزيتون وجوز وتين ومشمش وتوت ونبق وزعرور ورمان.

وإنما تجب فيما تجب بشرطين:

الأول: أن يبلغ نصابا وقدره - بعد تصفية الحب وجفاف الثمر - : خمسة أوسق ٢ وهي: ثلاثمائة صاع وبالأردب ٣: ستة وربع وبالرطل العراقي: ألف وستمائة وبالقدسي مائتان وسبعة ٤ وخمسون وسبع رطل.

---

١ قال في الإنصاف "٣/٩٠": يجب في العنب على الصحيح قال في الفروع "٢/٣٩١" وهو أظهر وجزم به القاضي في الأحكام السلطانية والمستوعب والكافي وابن عقيل في الفصول والتذكرة لأنه مكيل مدخر. حاشية اللبدي "ص: ١١٩".

٢ الوسق: وحدة كيل مقدارها يساوي "٦١، ١٢٢" كيلو جرام.

انظر: المقادير الشرعية "ص: ٢٣٠" معجم لغة الفقهاء "ص: ٤٥١".

٣ الإردب: كيل معروف بمصر وهو ثمانية وأربعون صاعا لأنه أربعة وعشرون ريعا والربع أربعة أقداح وكل قدحين صاع. حاشية اللبدي "ص: ٢٢٠".  
٤ في "أ" "سبع".

(٧٩/١)

---

الثاني : أن يكون مالكا للنصاب وقت وجوبها فوقت الوجوب في الحب إذا اشتد وفي الثم ١ ر إذا بدا صلاحها.

#### فصل

ويجب ٢ فيما يسقى بلا كلفة العشر وفيما يسقى بكلفة نصف العشر.  
ويجب إخراج زكاة الحب مصفى والتمر: ٣ يابساً فلو خالف وأخرج رطبها لم يجزئه ووقع نفلا.  
وسن: للإمام بعث خارص لثمرة النخل والكرم إذا بدا صلاحها ويكفى واحد وشرط كونه مسلماً أميناً خبيراً وأجرته على رب الثمرة.  
ويجب عليه: بعث السعاة قرب الوجوب لقبض زكاة المال لفعله صلى الله عليه وسلم ويجتمع العشر والخراج في الأرض الخراجية وهي ما فتحت عنوة ولم تقسم بين الغائمين كمصر والشام والعراق.  
وتضمن أموال العشر والأرض الخراجية باطل.  
وفي العسل العشر ونصابه مائة وستون رطلا عراقية.  
وفي الركاز: وهو الكثر ولو قليلا الخمس ولا يمنع وجوبه الدين.

---

١ في "ن": "التمر".

٢ في "أ" "تجب".

٣ في "أ" "التمر" بالتاء المثناة من فوق.

(٨٠/١)

---

#### باب زكاة الأثمان

وهي: الذهب والفضة.

وفيها: ربع العشر إذا بلغت نصاباً فنصاب الذهب بالمتاقيل: عشرون مثقالاً وبالدينانير خمسة وعشرون وسبعاً دينار وتسع دينار ونصاب الفضة مائتا درهم والدرهم اثنتا عشرة حبة خروب والمثقال درهم



وثلاثة أسباع درهم ويضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب ويخرج من أيهما شاء.  
ولا زكاة في حلي مباح معد لاستعمال أو إعاره.  
وتجب: في الحلي المحرم وكذا في المباح المعد للكراء ١ و النفقة إذا بلغ نصابا وزنا ويخرج عن قيمته إن زادت.

#### فصل

وتحرم: تحلية المسجد بذهب.  
أو فضة ويباح للذكر من الفضة ٢ الخاتم ولو زاد على مثقال وجعله بخنصر ٣ يسار أفضل وتباح قبعة  
السيف فقط ٤ ولو من ذهب،

---

١ في "م" "الكري".

٢ في "م": من الفضة الخاتم.

٣ في اللسان "٢٦١/٤": في كتاب سيبويه: الخنصر - بكسر الخاء والصاد -، وفي التاج "٩١/٣":  
الخنصر كزبرج، وتفتح الصاد مع بقاء كسر الأول، فيصير من نظائر درهم.  
٤ قال في نيل المآرب "٢٥٢/١" قوله: "فقط" لم أرها لغيره.

(٨١/١)

---

وحلية المنطقة والجوشن والخوذة لا الركاب واللجام والدواة.  
ويباح للنساء: ما جرت عادتهن بلبسه ولو زاد على ألف مثقال.  
وللرجل، والمرأة: التحلي بالجواهر، والياقوت والزبرجد ١.  
وكره: تحتهمما بالحديد والرصاص والنحاس ٢.  
ويستحب ٣: بالعقيق.

---

١ قال في الإنصاف "١١٩/٣" وهو الصحيح من المذهب.

٢ في "م": "بالحديد، والنحاس، والرصاص".

٣ ذكره في التلخيص، ومشى عليه في: المنتهى، والمستوعب، وابن تميم، وقال في الإقناع: ويباح التختم  
بالعقيق. نيل المآرب "ص ٢٥٢/١".

(٨٢/١)

## باب زكاة العروض

وهي ٤: ما يعد للبيع والشراء لأجل الربح فتقوم إذا حال الحول ٥ عليها وأوله من حين بلوغ ٦ القيمة نصابا بالأحظ للمساكين ٧ من ذهب أو ٨ فضة فإن بلغت القيمة نصابا وجب ربع العشر وإلا فلا،

٤ في "أ" "هو".

٥ في "ن"، "م" زيادة: "عليها".

٦ في "أ" "بلغت".

٧ في حاشية التنقيح "ص: ١٣٣" قوله: "بالأحظ للمساكين لا مفهوم له وبعضهم يقولون: للفقراء كما في الفروع"، وقال ابن نصر الله في حاشية على الفروع: "تخصيص الفقراء بالذكر هنا لا مفهوم له، فاعتبر بالأحظ لأصناف الزكاة كلها، وإنما ذكر الفقراء اكتفاء، لأنهم مثلهم، وهذا هو الظاهر من مرادهم، ولو قال بالأحظ لأهل الزكاة لكان أجود".

٨ في "أ" بالواو، بدل "أو".

(٨٢/١)

وكذا أموال الصيارف.

ولا عبرة بقيمة آنية الذهب والفضة بل بوزنها ١ ولا بما فيه صناعة محرمة فيقوم عاريا عنها ومن عنده عرض للتجارة أو ورثه فنواه للقنية ٢ ثم نواه للتجارة لم يصير عرضا ٣ بمجرد النية غير حلي اللبس. وما استخرج من المعادن ففيه بمجرد إحرازه ٤ ربع العشر ٥ إن بلغت القيمة نصابا بعد السبك والتصفية.

١ في "ن" "بوزنهما" بدل "بوزنها".

٢ قال الجوهرى في الصحاح "٢٤٦٧/٦-٢٤٦٨": "قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنوة وقنيت أيضا: قنية وقنية، إذا اقتنبتها لنفسك لا للتجارة". وفي الدر النقي "٣٤٧/١": "وفي القنية أربع لغات: قنية وقنوة بكسر الكاف وضمها فيهما".

٣ في "ن" "لها" بدل "عرضا".

٤ في "ن": "إخرجه" بدل: "إحرازه".

٥ قال اللبدي في حاشية: "ص: ١٢٥": أي ربع عشر إن كان نقدا، وربع عشر قيمته إن كان غير نقد.

(٨٣/١)

---

## باب زكاة الفطر

تجب: بأول ليلة العيد فمن مات أو أعسر في الغروب فلا زكاة عليه وبعده تستقر في ذمته.  
وهي واجبة على كل مسلم يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته بعدما يحتاجه ٦ من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلة وكتب علم.

---

٦ في "م" "يحتاج" وأشار المؤلف في الهامش نسخته يقوله: وفي نسخة: "يحتاجه".

(١٨٣/١)

---

وتلزمه: عن نفسه وعن من يمونه من المسلمين.  
فإن لم يجد لجميعهم بدأ بنفسه فزوجه فريقيه فأمه فأبيه فولده فأقرب في الميراث.  
زنجب على من تبرع بمؤنة شخص شهر رمضان لا على من استأجر أجيرا بطعامه وتسكن عن الجنين.  
فصل

والأفضل: إخراجها يوم العيد قبل الصلاة وتكره بعدها ويحرم: تأخيرها.  
عن يوم العيد مع القدرة ويقضيها وتجزي قبل العيد بيومين.  
والواجب: عن كل شخص صاع تمر أو زبيب أو بر أو شعير أو أقط.  
ويجزي: دقيق البر والشعير إذا كان وزن الحب.  
ويخرج مع عدم ذلك ما يقوم مقامه من حب يقات كذرة ودخن وباقلا.  
ويجوز: أن يعطي الجماعة فطرهم لواحد وأن يعطي الواحد فطرته لجماعة.  
ولا يجزي: إخراج القيمة في الزكاة مطلقا.

(١٨٤/١)

---

ويحرم: على الشخص شراء زكاته وصدقته ولو اشتراها من غير من أخذها منه. ١

---

١ "منه لا توج في "م".

(١٨٥/١)

---

## باب إخراج الزكاة

يجب إخراجها فوراً كالنذر والكفارة وله تأخيرها لزمن الحاجة ٢ ولقريب وجار ولتعذر إخراجها من النصاب ولو قدر أن يخرجها من غيره ٥. ومن جحد وجوبها عالماً كفر ولو أخرجها. ومن منعها بخلاً وتهاونا أخذ منه وعزر. ومن ادعى إخراجها أو بقاء الحول أو نقص النصاب أو زوال الملك صدق بلا يمين. ويلزم أن يخرج عن الصغير والمجنون وليهما. ويسن ٣: إظهارها وأن يفرقها ربها بنفسه ويقول عند دفعها: اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرمًا ويقول الآخذ: آجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت وجعله لك طهوراً.

---

٢ في "أ" "حاجة" بالتكثير، وكذا في "ج".

٣ في "ن" "وسن".

٤ أخرجه ابن ماجه "١٧٩٧" من حديث أبي هريرة، وقال في الزوائد "ص: ٢٥٩": فيه الوليد بن مسلم الدمشقي، وكان يدلّس، والبخري: متفق على ضعفه.

(١٥/١)

---

## فصل

ويشترط لإخراجها نية من مكلف وله تقديمها بيسير والأفضل قرنها بالدفع فينوي الزكاة أو الصدقة الواجبة ولا يجزئ إن نوى ١ صدقة مطلقة ولو تصدق بجميع ماله ولا تجب نية الفرضية ولا تعيين المال المزكي عنه.

وإن وكل في إخراجها مسلماً أجزأت ٢ نية الموكل مع قرب ٣ الإخراج وإلا نوى الوكيل أيضاً. والأفضل: جعل زكاة كل مال في فقراء بلده ويحرم نقلها إلى مسافة قصر وتجزئ. ويصح: تعجيل الزكاة لحولين فقط وإذا كمل النصاب لأمنه للحولين ٤ فإن تلف النصاب أو نقص وقع نفلاً.

---

١ في "ن" "أن ينوي".

٢ في "م" "أجزأته".

٣ في "ن" زيادة "زمن".

٤ في "ن" "الحولين".

(٨٦/١)

## باب أهل الزكاة

وهم ثمانية:

الأول: الفقير وهو من لم يجد نصف كفايته.

الثاني: المسكين: وهو من يجد نصفها أو أكثرها ١.

الثالث: العامل ٢ عليها: كجاني وحافظ وكاتب وقاسم.

الرابع: المؤلف: وهو السيد المطاع في عشيرته ممن يرجى إسلامه أو يخشى شره أو يرجى بعطيته قوة إيمانه أو إسلام نظيره أو جبايتها ممن لا يعطيها.

الخامس: المكاتب.

السادس: الغارم: وهو من تدين للإصلاح بين الناس أو تدين لنفسه وأعسر.

السابع: الغازي في سبيل الله.

الثامن: ابن السبيل: وهو الغريب المنقطع بغير بلده.

فيعطى الجميع ٣ من الزكاة بقدر الحاجة إلا العامل فيعطى بقدر أجرته ولو غنيا أو قنا.

ويجزئ دفعها إلى الخوارج والبغاة وكذلك من أخذها من السلاطين.

١ في "أ" "أكثر" بدون الضمير.

٢ وشرط كون العامل عليها: مكلفا، مسلما، آمينا، كافيا، من غير ذوي القربى. نيل المآرب "١/٢٦٣".

٣ في "ن" "للجميع".

(٨٧/١)

قهرا أو اختيارا عدل فيها أو جار.

فصل

ولا يجزئ: دفع الزكاة للكافر ولا للرقيق ولا للغني بمال أو كسب ولا لمن تلزمه نفقته ولا للزوج ولا لبني هاشم.

فإن دفعها لغير مستحقها وهو يجهل ثم علم لم يجزئه ويستردها منه بنمائها.  
وإن دفعها لمن يظنه فقيراً فبان غنياً أجراه ١.  
وسن أن يفرق الزكاة على أقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم على قدر حاجتهم وعلى ذوي الأرحام كعمته  
وبنت أخيه ٢.  
وتجزئ إن دفعها لمن تبرع بنفقته بضمه إلى عياله ٣.  
فصل

وتسن: صدقة التطوع في كل وقت لا سيما سرا وفي الزمان والمكان الفاضل وعلى جاره وذوي رحمه  
فهى صدقة وصلة.  
ومن تصدق بما ينقص مؤنة تلزمه أو أضرب بنفسه أو غريمه أثم بذلك.

---

١ في "م" "أجزاءه".

٢ في "أ" "أخته".

٣ اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، نقله عنه في إنصاف "٣/٢٦١".

(١٨٨/١)

---

وكره: لمن لا صبر له أو لا عادة له على الضيق أن ينقص نفسه عن الفكاية التامة.  
والمن بالصدقة كبيرة ويبطل به الثواب.

(١٨٩/١)

---

كتاب الصيام

وجوب الصوم

...

كتاب الصيام

يجب: صوم رمضان بروية هلاله على جميع الناس وعلى من حال دونهم ودون مطلعهم غيم أو قتر ١ ليلة  
الثلاثين من شعبان احتياطاً بنية ٢ رمضان ويجزئ إن ظهر منه وتصلى التراويح ولا تثبت بقية الأحكام:  
كوقوع الطلاق والعنق وحلول الأجل.  
وتثبت رؤية هلاله بخبر مسلم مكلف عدل ولو عبداً أو أنثى.

ولا يقبل في بقية الشهور إلا رجلان عدلان.

## فصل

وشرط ٣ وجوب الصوم أربعة أشياء : الإسلام والبلوغ والعقل والقدرة عليه.  
فمن عجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى زواله أفطر وأطعم عن كل يوم مسكينا مدبر أو نصف صاع من غيره.

---

١ الفترة - بالفتحة - الغبرة. نيل الغيرة. نيل المآب "٢٦٩"

٢ في "ن" زيادة "أنه"

٣ في "ا" "شروط".

(٩١/١)

---

وشرط ١ صحته ستة: الإسلام وانقطاع دم الحيض والنفاس.

الرابع : التمييز فيجب على ولي المميز المطيق للصوم أمره به وضربه عليه ليعتاده.

الخامس : العقل ٢ لكن لو نوى ليلا ثم جن أو أغمي عليه جميع النهار وأفاق ٣ منه قليلا: صح.

السادس : النية من الليل لكل يوم واجب.

فمن خطر بقلبه ليلا أنه صائم فقد نوى وكذا الأكل والشرب بنية الصوم ٤.

ولا يضر إن أتى بعد النية بمناف للصوم أو قال إن شاء الله غير متردد وكذا لو قال ليلة الثلاثين من

رمضان: إن كان غدا ٥ من رمضان ففرضي ٦ وإلا ٧ فمفطر ويضر إن قاله في أوله وفرضه الإمساك عن

المفطرات من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس.

---

١ في "ن" "شرط".

٢ تقديم أنه شرط للوجوب أيضا. نيل المآرب "٢٧٢/١".

٣ في "م" "فأفاق" بالفاء.

٤ قال شيخ الإسلام ابن تيمية "الاختبارات: ص: ١٠٧": هو حين يتعشى عشاء من يريد الصوم، ولهذا

يفرق بين عشاء ليلة العيد وعشاء ليالي رمضان.

٥ في "أ" "غد"، وكذا في "ن".

٦ في "م" "فرض" والمثبت لفظ المنتهى "٢١٩/١"، والغاية "٣٥٠/١" وقال اللبدي في حاشية "ص:

١٣٦: "الذي في أكثر النسخ "ففرض" بياء المتكلم، أي الذي فرضه الله علي  
٧ في "ن" زيادة: فأنا".

(٩٢/١)

---

وسننه ستة: تعجيل الفطر وتأخير السحور ١ والزيادة في أعمال الخير وقوله جهرا إذا شتم: "إني صائم"  
٢ وقوله عند فطره: اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت سبحانك وبحمدك اللهم تقبل مني إنك أنت  
السميع العليم ٣ وفطره على رطب فإن عدم فتمر فإن عدم فماء.  
فصل

ويحرم ٤: على من لا عذر له الفطر برمضان ويجب الفطر على الحائض والنفساء وعلى من يحتاجه لإنقاذ  
معصوم من مهلكة ويسن لمسافر يباح له القصر ولريض يخاف ٥ الضرر.  
ويباح: لحاضر سافر في أثناء النهار والحامل ومرضع خافتا على أنفسهما أو على الولد لكن لو أفطرتا  
للخوف ٦ على الولد فقط لزم وليه إطعام مسكين لكل يوم.

---

١ السحور: بضم السين للفعل، وبفتحة اسم لما يؤكل السحور، حاشية اللبدي "ص: ١٣٦"  
٢ أخرجه البخاري "١٩٠٤"، ومسلم "١١٥١/١٦٠" من حيث أبي هريرة. وقال المجذ أن كان في  
رمضان أسره مخافة الرياء واختار الشيخ تقي الدين الجهر مطلقا لأن القوم المطلق باللسان. الإنصاف  
"٣٢٩/٣"، الفروع "٦٦/٣".  
٣ أخرجه الدارقطني "١٨٥/٢"، رقم ٢٦ من حديث ابن عباس، وفي إسناد عبد الملك بن هارون،  
قال الدارقطني: هو أبو ضعيفان.  
٤ في "أ" بزيارة الواو في أوله "ويحرم" وكذا في "ن".  
٥ في زيادة "عليه".  
٦ في "أ" "خوفا"، وكذا في "ن".

(٩٣/١)

---

وإن أسلم الكافر ١ طهرت الحائض أو برئ المريض أو قدم المسافر أو بلغ الصغير أو عقل المجنون في  
أثناء النهار وهم مفطرون لزمهم الإمساك والقضاء.  
وليس لمن جاز له الفطر برمضان أن يصوم غيره فيه.



---

١ في "م" و "ن" "أو" هنا، في المواضع التي بعده، بدل الواو.

(٩٤/١)

---

### فصل في المفطرات

وهي اثنا عشر: خروج دم الحيض، والنفاس، الموت، الردة، العزم على الفطر، التردد فيه، القيء عمداً، الإحتقان ٢ من الدبر، بلع النخامة إذا وصلت إلى الفم.  
التاسع : الحجامة خاصة ٣ حاجماً كان أو محجوماً.  
العاشر : إنزال المني بتكرار النظر لا بنظرة ولا بالتفكير الاحتلام ولا ٤ بالمذي.  
الحادي عشر: خروج المني أو المذي بتقبيل أو لمس أو استمناء أو مباشرة دون الفرج.  
الثاني عشر: كل ما وصل إلى الجوف أو الحلق أو الدماغ من مائع وغيره.

---

٢ قال اللبدي في حاشية "ص: ١٣٨" واختار شيخ الإسلام ابن تيمية عدم الفطر الإحتقان مطلقاً، وبمداوة الجائفة والمأمومة، وبالاكتحال مطلقاً، علم وصوله إلى حلق أول، في الإنصاف.  
٣ هذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وهو من المفردات. حاشية اللبدي "ص: ١٣٩".  
٤ في "ن" بدون: "لا".

(٩٤/١)

---

فيفطر إن قطر في أذنه ما وصل إلى دماغه أو داوى الجائفة ١ فوصل إلى جوفه أو اكتحل بما علم وصوله إلى حلقه أو مضغ علكا أو ذاق طعاماً ووجد الطعم بحلقه أو بلع ريقه بعد أن وصل إلى ما بين شفتيه.  
ولا يفطر إن فعل شيئاً من المفطرات ناسياً أو مكرهاً ولا إن دخل الغبار حلقه أو الذباب بغير قصده ولا إن جمع ٢ ريقه فابتلعه.

### فصل

ومن جامع نهار رمضان في قبل أو دبر ولو لميت أو بهيمة في حالة يلزمه فيها الإمساك مكرهاً كان أو ناسياً لزمه القضاء والكفارة.

وكذا من جومع إن طأوع غير جاهل وناس.

والكفارة: عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً فإن لم

يجد: سقطت ٣ عنه بخلاف غيرها من الكفارات.  
ولا كفارة في رمضان بغير الجماع والإنزال بالمساحقة.

- ١ هي الطعنة التي تنفذ إلى الجوف، يقال: جفنة إذا أصبت جوفة، وأجفته الطعنة وجفته بها، والمراد بالجوف ههنا: كل ما له قوة محيلة كالبطن والدماغ. النهاية "٣١٧/١".
- ٢ "جميع" لا توجد في "ن".
- ٣ في "م" زيادة: "عنه".

(٩٥/١)

### فصل من فاته رمضان

...

#### فصل

ومن فاته رمضان ١ قضى عدد أيامه.  
ويسن: القضاء على الفور إلا إذا بقي من شعبان بقدر ما عليه فيجب ٢.  
ولا يصح ابتداء تطوع من عليه قضاء رمضان فإن نوى صوما واجبا أو قضاء ثم قلبه نفلا صح.  
ويسن: صوم التطوع وأفضله يوم ويوم.  
ويسن ٣: صوم أيام البيض: وهي ثلاث ٤ عشر وأربع ٥ عشر وخمس ٦ عشر وصوم الخميس والإثنين وستة من شوال.  
وسن: صوم المحرم وآكده عاشوراء وهو كفارة سنة وصوم عشر ذي الحجة وآكده ٧ يوم عرفة وهو كفارة سنتين.

١ في "ن" زيادة: "كله".

٢ في "ن" زيادة: "التابع".

٣ في "أ" "يسن"، وكذا في "م"، "ن". وفي "م"، "ن". وفي الإقناع "٣١٣/١": "الأفضل".

٤ "أ"، "ثلاثة" وكذا في "م"، و "ن" في المواضع الثلاثة.

٥ "أ" "أربعة".

٦ في "أ" "خمسة"، قال اللبدي في الحاشية "ص: ١٤٠-١٤١": الأولى أن يقول: ثالث عشر، ورابع

عشر، وخامس عشر، كما هو ظاهر.  
٧ عبارة الإقناع ٣١٤/١: "وأفضله".

(٩٦/١)

---

وكره أفراد رجب والجمعة والسبت ١ بالصوم.  
وكره صوم يوم الشك وهو الثلاثون من شعبان إذا لم يكن غيم أو قتر ويحرم صوم العيدين وأيام التشريق.  
ومن دخل في تطوع لم يجب إتمامه وفي فرض يجب ما لم يقلبه نفلا.

---

١ واختار شيخ الإسلام ابن تيمية: أنه لا يكره صوم يوم السبت مفردا، وأن الحديث شاذ، أو منسوخ. "١٢٣/٣".

(٩٧/١)

---

كتاب الاعتكاف

كتاب الاعتكاف

...

كتاب الاعتكاف

وهو سنة، ويجب بالنذر.  
وشرط صحته ستة أشياء: النية والإسلام والعقل والتمييز وعدم ما يوجب الغسل وكونه بمسجد ويزاد في حق من تلزمه الجماعة أن يكون المسجد مما تقام فيه ١.  
ومن المسجد ما زيد فيه ومنه سطحه ورحبته المحوطة ومناقتها التي هي أو بابها فيه ومن عين الاعتكاف بمسجد غير الثلاثة لم يتعين.  
ويبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد لغير عذر وبنية الخروج ولو لم يخرج وبالوطء في الفرج وبالإنزال بالمباشرة دون الفرج وبالردة وبالسكركر ٢.  
وحيث بطل الاعتكاف وجب استئناف النذر المتتابع غير المقيد بزمن ولا كفارة وإن كان مقيدا بزمن معين استأنفه وعليه كفارة يمين لفوات الخل.  
ولا يبطل الاعتكاف ٣ إن خرج من المسجد لبول أو غائط أو

---

١ في "م" زيادة: "الجماعة"

٢ قال في الإقناع "٣٢٢/١"، وأن شرب لم يسكر. أو أتى كبيرة، لم يفسد.

٣ قوله: "الاعتكاف" جعله في "ن" من الشرح.

(٩٩/١)

---

طهارة واجبة أو لإزالة نجاسة أو لجمعة تلزمه ولا إن خرج للإتيان بمأكل و ١ مشرب لعدم خادماً وله المشي على عادته.

وينبغي لمن قصد المسجد أن ينوي الاعتكاف مدة لبثه فيه لا سيما إن كان صائماً.

---

١ في "/" "أو" بدل الواو.

(١٠٠/١)

---

كتاب الحج

مدخل

...

كتاب الحج

وهو: واجب مع العمرة في العمر مرة.

وشرط الوجوب خمسة أشياء: الإسلام، العقل، البلوغ، كمال الحرية. لكن يصحان من الصغير والرقيق

ولا يجزئان عن حجة الإسلام وعمرته فإن بلغ الصغير أو عتق الرقيق قبل الوقوف أو بعده إن ١ عاد

فوقف في وقته أجزاءه عن حجة الإسلام ما لم يكن أحرم مفرداً أو قارناً وسعى بعد طواف القدوم وكذا

تجزئ العمرة إن بلغ أو عتق قبل طوافها.

الخامس: الاستطاعة: وهي ملك زاد وراحلة تصلح لمثله أو ملك ما يقدر به على تحصيل ذلك بشرط

كونه فاضلاً عما يحتاجه من كتب ومسكن وخادم وأن يكون فاضلاً عن مؤنته ومؤنة عياله على الدوام.

فمن كملت له هذه الشروط لزمه السعي فوراً إن كان في الطريق أمن فإن عجز عن السعي لعذر ككبر

أو مرض لا يرجى برؤه: لزمه أن يقيم ٢ نائباً حراً ولو امرأة يحج ويعتمر عنه من بلده ويجزئه ذلك ما لم

يزل العذر قبل إحرام نائبه فلو مات قبل أن يستنيب وجب أن يدفع من تركته لمن يحج ويعتمر عنه.

(١٠١/١)

---

ولا يصح ممن لم يحج عن نفسه حج عن غيره.  
وتزيد المرأة شرطاً سادساً وهو: أن تجد لها زوجاً أو محرماً مكلفاً وتقدر على أجرته وعلى الزاد والراحلة لها وله.  
فإن حجت بلا محرم حرم وأجزأها ١.

---

١ في "ن" "أجزاء".

(١٠٢/١)

---

**باب الإحرام**  
وهو واجب من الميقات ومن منزله. دون الميقات فميقاته منزله  
ولا ينعقد الإحرام مع وجود الجنون أو ٢ الإغماء والسكر.  
وإذا انعقد لم يبطل إلا بالردة لكن يفسد بالوطء في الفرج في التحلل الأول ولا يبطل بل يلزمه ٣ إتمامه والقضاء ٤.  
ويخير من أراد الإحرام بين أن ينوي التمتع وهو أفضل ٥ أو ينوي الإفراد أو القران.  
فالتمتع ٦: هو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم بعد فراغه منها.

---

٢ في "م" في الموضعين بالواو، بدل: "أو".

٣ في "أ" "يلزم".

٤ في "أ" زيادة "له".

٥ اختار شيخ الإسلام ابن تيمية: أن القران أفضل من التمتع إن ساق هدياً، والتمتع أفضل لمن لم يسق الهدي. مجموع الفتاوى "٨٦/٢٦" فما بعد.

٦ في "م" "والتمتع" بالواو.

(١٠٢/١)

يحرم بالحج ١.

والإفراد: هو أن يحرم بالحج ثم بعد فراغه منه يحرم بالعمرة.

والقران: هو أن يحرم بالعمرة ثم يدخل الحج عليها قبل الشروع في طوافها.

فإن أحرم به ثم بها لم يصح. ٢

ومن أحرم وأطلق: صح ٣ وصرفه لما شاء وما عمل قبل فلفو.

لكن السنة لمن أراد نسكا أن يعينه وأن يشترط فيقول: "اللهم إني أريد النسك الفلاني فيسره لي وتقبله

مني وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني ٤".

---

١ في "ن" زيادة: "في عامه".

٢ في "أ" "لم تصبح" بالثناة الفوقية.

٣ في "ن" زيادة: "إحرامه".

٤ في "ن" "حبسني".

(١٠٣/١)

---

### باب محظورات الإحرام

وهي سبعة ٥ أشياء:

أحدهما : تعمد لبس المخيط على الرجل ٦ حتى الخفين.

الثاني : تعمد تغطية الرأس من الرجل ولو بطين أو استظلال

---

٥ في الإقناع "٣٥٥/١"، والمنتهى "٢٥٠/١"، والغاية "٣٩٨/١" "تسعة".

٦ في "ن" "الرجل".

(١٠٣/١)

---

بمحمل وتغطية الوجه من الأنتى لكن تسدل على وجهها حاجة ١.

الثالث : قصد شم الطيب ومس ما يعلق واستعماله في أكل أو ٢ شرب بحيث يظهر طعمه أو ريحه فمن

لبس أو تطيب أو غطى رأسه ناسيا أو جاهلا أو مكرها فلا شيء عليه ومتى زال عذره أزاله في الحال

وإلا فدى.

الرابع : إزالة الشعر من ٣ البدن ولو من الأنف وتقليم الأظافر.  
الخامس : قتل صيد البر ٤ الوحشي المأكول والدلالة عليه والإعانة على قتله وإفساد بيضه وقتل الجراد والقمل لا البراغيث بل يسن قتل كل مؤذ مطلقا.  
السادس : عقد النكاح ولا يصح.  
السابع : الوطء في الفرج ودواعيه والمباشرة دون الفرج والاستمناء وفي جميع المحظورات الفدية إلا قتل القمل وعقد النكاح ٥ وفي البيض والجراد قيمته مكانه وفي الشعرة أو الظفر إطعام مسكين وفي اثنين ٦ : إطعام اثنين والضرورات تبيح المحظورات ٧ ويفدي.

١ في "م" "لحاجة" بلام واحدة.

٢ في "م" بالواو.

٣ في "ن" زيادة: "جميع".

٤ في "ن" "البري".

٥ لأنه عقد لأجل الإحرام، فلم تجب به فدية. نيل المآرب "٢٩٧/١".

٦ في "أ" "اثنين"، وكذا في "ن".

٧ في "م" "المحرمات" بدل "المحظورات"، وهو لفظ الإقناع "٣٦٤/١"، والمنتهى "٢٥٦/١"، والغاية "٤٠٥/١".

(١٠٤/١)

## باب الفدية

وهي ما يجب بسبب الإحرام أو الحرم.

وهي قسمان: قسم على التخيير وقسم على الترتيب.

فقسم التخيير: كفدية اللبس والطيب وتغطية الرأس وإزالة أكثر من شعرتين أو ١ ظفرين والإمناء بنظرة والمباشرة بغير إنزال مني يخير بين ذبح شاة أو صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين مد بر أو نصف صاع من غيره أو ومن التخيير جزاء الصيد يخير فيه بين المثل من النعم أو تقويم المثل بمحل التلف ويشترى بقيمته طعاما ما يجزئ في الفطرة فيطعم كل مسكين مد بر أو نصف صاع من غيره أو يصوم عن إطعام كل مسكين يوما.

وقسم الترتيب كدم المتعة والقران وترك الواجب والإحصار والوطء ونحوه فيجب على متمتع وقارن وتارك واجب دم فإن عدمه أو ثمنه صام ثلاثة أيام في الحج والأفضل كون آخرها يوم عرفة ويصح ٢

أيام التشريق وسبعة إذا رجع إلى أهله.

ويجب: على محصر دم فإن لم يجدها ٣ صام عشرة أيام ثم حل ويجب على من وطء في الحج قبل التحليل الأول أو أنزل منيا بمباشرة أو استمناء أو تقبيل أو لمس لشهوة ٤ أو تكرار نظر: بدنة

---

١ في "ن" زيادة: "من".

٢ في "م"، و "ن" "وتصح".

٣ في "أ" "لم يجدها"

٤ في "أ" "لشهوة"، وكذا في "م". قال في المبدع "١٦٥/١": بالياء أحسن؛ لتدل على المصاحبة، والمقارنة.

(١٠٥/١)

---

فإن لم يجدها صام عشرة أيام: ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع.

وفي العمرة إذا أفسدها قبل تمام السعي شاة.

والتحلل الأول : يحصل باثنين من رمي وحلق وطواف ويحل له كل شيء إلا النساء والثاني: يحصل بما بقي مع السعي إن لم يكن سعى قبل.

فصل

والصيد الذي له مثل ١ من النعم كالنعامة ففيها ٢ بدنة وفي حمار الوحش وبقرة وبقرة وفي الضبع كبش وفي الغزال شاة وفي الوبر والضب جدي له نصف سنة وفي اليربوع جفرة لها أربعة أشهر وفي الأرنب عناق دون الجفرة وفي الحمام - وهو كل ما عب ٣ الماء وهدر كالقطا والورش ٤ والفواخت: شاة وما لا مثل له كالأوز ٥ والحبارى والحجل والكركي ففيه قيمة مكانه.

---

١ قال اللبدي في حاشية "ص: ١٥١": أي في الحلقة، لا في القيمة.

٢ في "ن" "فيها".

٣ أي وضع منقاره فيه، وكرع وهدر. نيل المآرب "٣٠٢/١"، وفي المنار "٣٥٩/١" زيادة: "وهدر".

٤ في "م" "وهدر".

٥ بفتح الهمزة والواو، وتشديد الزاي. نيل المآرب "٣٠٢/١".

(١٠٦/١)



## فصل

ويحرم : صيد حرم مكة وحكمه حكم صيد ١ الإحرام.  
ويحرم: قطع شجره وحشيشه والحل والمحرم في ذلك سواء فتضمن ٢ الشجرة الصغيرة عرفا بشاة وما فوقها بقرة ويضمن ٣ الحشيش والورق بقيمته.  
وتجزئ ٤ عن البدنة بقرة كعكسه ويجزئ عن سبع شياه بدنة أو بقرة.  
والمراد بالدم الواجب: ما يجزئ في الأضحية جذع ضان أو ثني معز أو سبع بدنة أو ٥ بقرة فإن ذبح أحدهما ٦ فأفضل وتجب كلها.

---

١ في "ن" "كصيد الإحرام" بدل: "حكم صيد الإحرام".

٢ في "ن" "يضمن".

٣ قوله: يضمن" في "ن" أدرجه في الشرح.

٤ في "م" "وتجزئ".

٥ في "ن" زيادة: "سبع".

٦ في "م" "أحدهما".

(١٠٧/١)

---

## باب أركان الحج وواجباته

أركان الحج أربعة:

الأول: الإحرام وهو ٧ مجرد النية فمن تركه لم ينعقد حجه.

---

٧ في "أ" "هي".

(١٠٧/١)

---

الثاني : الوقوف بعرفة ووقته من طلوع فجر يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر ١ فمن حصل في هذا الوقت بعرفة لحظة واحدة وهو أهل ولو مارا أو نائما أو حائضا أو جاهلا أنها عرفة صح حجه لا إن كان سكرانا ٢ أو مجنوننا أو مغمى عليه ولو وقف الناس كلهم أو كلهم إلا قليلا في اليوم الثامن أو العاشر خطأ أجزأهم.

الثالث : طواف الإفاضة ووقته ٣: من نصف ليلة النحر لمن وقف وإلا فبعد الوقوف ولا حد لآخره.  
الرابع : السعي بين الصفا والمروة.

واجباته سبعة: الإحرام من الميقات، الوقوف إلى الغروب لمن وقف فحاراً، المبيت ليلة النحر بمزدلفة إلى بعد ٤ نصف الليل، المبيت بمنى في ٥ ليالي التشريق، رمي الجمار مرتباً، الحلق أو التقصير، طواف الوداع. وأركان العمرة ثلاثة: الإحرام والطواف والسعي.  
وواجباتها ٦ شيئان : الإحرام بها من الحل والحلق أو التقصير.

---

١ والقول الثاني: أن وقت الوقوف بعرفة يبدأ بعد الزوال، وهي رواية في المذهب واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية: انظر: الإنصاف "٢٩/٤"، مجموع الفتاوى "١٦١/٢٦".  
٢ في "ن" "سكران" وهو غير منصرف.  
٣ في "م" "ووقته" بدل "وأول وقته".  
٤ "بعد" لا توجد في "أ".  
٥ "في" لا توجد في "ن".  
٦ في "ن" "وواجبها".

(١٠٨/١)

---

والمسنون: كالمبيت بمنى ليلة عرفة وطواف القدوم والرمل في الثلاثة أشواط الأول منه والاضطباع فيه وتجرد الرجل من المخيط عند الإحرام وليس إزار و١ رداء أبيضين نظيفين والتلبية من حين الإحرام إلى أول الرمي.  
فمن ترك ركناً لم يتم حجه إلا به ومن ترك واجباً فعليه دم وحجه صحيح ومن ترك مسنونا فلا شيء عليه.

### فصل

وشروط صحة الطواف أحد عشر: النية والإسلام والعقل ودخول وقته ٢ وستر العورة واجتناب النجاسة والطهارة من الحديث وتكميل السبع وجعل البيت عن يساره وكونه ماشياً مع القدرة والمواولة. فيستأنفه لحدث فيه وكذا لقطع طويل ٣ وإن كان يسيراً أو أقيمت الصلاة أو حضرت جنازة صلى وبني من الحجر الأسود.  
وسننه : استلام الركن اليماني في يده ٤ اليمنى وكذا الحجر الأسود وتقبيله والدعاء، والذكر والدنو من البيت ٥، والركعتان بعده.

- 
- ١ في "ن" "أو" بدل الواو.
  - ٢ في "أ" "الوقت" بدل "وقته".
  - ٣ في "أ" "القطع الطويل".
  - ٤ في "م" "في يده" بدل "بيده".
  - ٥ في "م": "والاضطباع والرمل والمشي في مواضعها" بدل: "والدعاء، والذكر والدنو من البيت" والمثبت في الغاية "٣٦/١".

(١٠٩/١)

---

## فصل

وشروط صحة السعي ثمانية: النية والإسلام والعقل والموالة والمشي مع القدرة وكونه بعد طواف ولو مسنونا كطواف القدوم وتكميل السبع واستيعاب ما بين الصفا والمروة. وإن بدا ١ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط. وسننه : الطهارة وستر العورة ٢ والموالة بينه وبين الطواف. وسن ٣ أن يشرب ٤ من ماء زمزم لما أحب ويرش على بدنه وثوبه ويقول: "بسم الله اللهم اجعله لنا علما نافعا ورزقا واسعا وريا وشيعا وشفاء من كل داء واغسل به قلبي وأملأه من خشيتك". وسن ٥: زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبيه رضوان الله ٦ عليهما وتستحب الصلاة بمسجده ٧ صلى الله عليه وسلم وهي بألف صلاة. وفي المسجد الحرام بمائة ألف. وفي المسجد الأقصى بخمسمائة.

- 
- ١ في "أ" "ابتدأ".
  - ٢ قال اللبدي في حاشية "ص: ١٥٤": أي فلو سعى محدثا، أو عاريا أجزاه لكن ستر العورة واجب مطلقا، فيأثم بتركه.
  - ٣ في "أ" "يسن".
  - ٤ في "أ" "الشرب" بدل "أن يشرب".
  - ٥ في "ب"، و "م" و "ن": "تسن".

٦ في "م" و "ن": زيادة: "وسلامه".

٧ في "أ" "في مسجده".

(١١٠/١)

### باب الفوات والإحصار

من طلع عليه فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة لعذر ١ حصر أو غيره ٢ فاته الحج وانقلب إحرامه عمرة ولا تجزئ عن عمرة الإسلام فيتحلل بها وعليه دم والقضاء في العام ٣ القابل لكن لو صد عن الوقوف فتحلل قبل فواته فلا قضاء.

ومن حصر عن البيت ولو بعد الوقوف ذبح هديا بنية التحلل فإن لم يجد صام عشرة أيام بنية ٤ وقد حل.

ومن حصر عن طواف الإفاضة فقط وقد رمى وحلق لم يتحلل حتى يطوف.

ومن شرط في ابتداء إحرامه: إن محلي حيث حبستني أو قال: إن مرضت أو عجزت أو ذهبت نفقتي فلي أن أحل كان له أن يتحلل متى شاء من غير شيء ولا قضاء عليه.

١ بإضافة "عذر" إلى "حصر" إضافة بيانية، أي عذر هو حصر. حاشية اللبدي "ص: ١٥٥".

٢ أي أو غير عذر ولا يصح تنوين "عذر" لأن المعنى عليه: يحصر فوات الحج فيمن فاته وقت الوقوف لعذر مع أنه عام في المعذور وغيره إلا أن يقال: غير المعذور معلوم بطريق الأولى. حاشية اللبدي "ص: ١٥٥".

٣ قوله: "العام" أدرجه في "ن" في الشرح.

٤ في "ب" "بالنية" وفي "ن" "بنيته" بدل "بنية تحلل" وفي "ج": "التحلل" بآل التعريف.

(١١١/١)

### باب الأضحية

وهي سنة مؤكدة.

وتجب ١ بالنذر وبقوله: "هذه أضحية أو لله".

والأفضل: الإبل فالبقر فالغنم.

ولا تجزئ: من غير هذه الثلاثة.

وتجزئ: الشاة عن الواحد وعن أهل بيته وعياله.  
وتجزئ: البدنة والبقرة عن سبع ٢.  
وأقل ٣ ما يجزئ من الضأن: ما له نصف سنة ومن المعز: ما له سنة ومن البقر والجاموس ما له سنتان  
ومن الإبل ماله خمس سنين.  
وتجزئ الجماء والبترء والخصي والحامل وما خلق بلا أذن أو ذهب نصف إلبته أو أذنه.  
لا بينة المرض ولا بينة العور بأن انخسفت عيناها ولا قائمة العينين مع ذهاب أبصارهما ولا عجفاء: وهي  
الهزيلة التي لا مخ فيها.

---

١ في "، زيادة "الأضحية".

٢ في "ن" "سبعة".

٣ في "أ" زيادة "سن".

(١١٢/١)

---

ولا عرجاء ١ لا تطبق مشيا مع صحيحة ولا هتماء ٢: وهي التي ذهبت ثناياها من أصلها ولا عصماء ٣:  
وهي ما أنكسر غلاف قرنها.  
فصل

ويسن: نحر الإبل قائمة ٤ معقولة يدها اليسرى وذبح البقر والغنم على جنبها الأيسر موجهة إلى  
القبلة. ٥

ويسمي حين يحرك يده بالفعل ويكبر ويقول: "اللهم هذا منك و لك ٦".  
وأول وقت الذبح من بعد أسبق صلاة العيد بالبلد أو قدرها لمن لم يصل فلا يجزئ ٧ قبل ذلك ويستمر  
وقت الذبح نهارا وليلا إلى آخر.

---

١ في "أ" زيادة "التي".

٢ قال في الإنصاف "٨٠/٤": ذكر جماعة من الأصحاب أن التهما: لا تجزئ قال في التلخيص: لم أعثر  
لأصحابنا فيها بشيء وقياس المذهب أنها تجزئ وجزم بعدم الإجزاء في الرعايتين والحاويين والفائق  
والنظم وتذكرة ابن عبدوس والزركشي وغيرهم وقال الشيخ تقي الدين: تجزئ في أصح الوجهين.  
٣ قال اللبدي في حاشية "ص: ١٥٨": هذا الصحيح من المذهب وهو من المفردات.  
٤ في "م" زيادة: "معقولة يدها اليسرى".

٥ في "ن" "للقبلة".

٦ أخرجه الدارمي "١٩٨٩" من حديث جابر. في "ب": "هذا لك ومنك".

٧ في "أ" "فلا تجزئ" وكذا في "م" و "ن".

(١١٣/١)

ثاني أيام التشريق.

فإن فات الوقت قضى الواجب وسقط التطوع.

وسن له: الأكل من هدي ١ التطوع ومن ٢ أضحيته ولو واجبة.

ويجوز ٣ من ٤ المتعة والقران.

ويجب: أن يتصدق بأقل ما يقع عليه اسم اللحم ويعتبر تمليك الفقير فلا يكفي إطعامه.

والسنة: أن يأكل من أضحيته ثلثها ويهدي ثلثها ويتصدق بثلثها.

ويحرم: بيع شيء منها حتى من شعرها وجلدها.

ولا يعطي الجازر بأجرته ٥ منها شيئا وله إعطاؤه صدقة أو هدية.

وإذا دخل العشر: حرم على من يضحي أو يضحي عنه أخذ شيء من شعره أو ظفره ٦ إلى الذبح.

ويسن الحلق بعده.

١ في "م" "هدية".

٢ "من" لا توجد في المنار "٣٨٨/١".

٣ في "أ" "تجوز".

٤ في "م" زيادة: "دم".

٥ في "ب" و "م" و "ن" "بأجرته".

٦ في "ن" زيادة "أو بشرته".

(١١٤/١)

### فصل في العقيقة

وهي سنة في حق الأب ولو معسرا فعن ٧ الغلام شاتان وعن

- ١ في "م" "هدية".
- ٢ "من" لا توجد في المنار "٣٨٨/١".
- ٣ في "أ" "تجوز".
- ٤ في "م" زيادة: "دم".
- ٥ في "ب" و "م" و "ن" "بأجرته".
- ٦ في "ن" زيادة "أو بشرته".
- ٧ في "ن" "وعن".

(١١٤/١)

---

الجارية شاة ولا تجزئ: بدنة ولا ١ بقرة إلا كاملة.  
والسنة: ذبحها في سابع يوم ولادته فإن فات ففي أربع عشرة فإن فات ففي إحد ٢ وعشرين ولا تعتبر الأسابيع بعد ذلك.  
وكره لطحه من دمها.  
ويسن الأذان في أذن المولود اليمنى حين يولد والإقامة في اليسرى.  
ويسن ٣: أن يخلق رأس الغلام في اليوم السابع ويتصدق بوزنه فضة ويسمى فيه.  
وأحب الأسماء ٤: عبد الله وعبد الرحمن.  
وتحرم: التسمية بعبد غيره ٥ الله كعبد النبي وعبد المسيح.  
وتكره: بحرب ويسار ومبارك ومفلح وخير وسرور ٦.  
ولا بأس بأسماء ٧ الملائكة والأنبياء.  
وإن اتفق وقت عقيقة وأضحية أجزأت إحداهما عن الأخرى.

- 
- ١ في "أ" "وبقرة" وكذا في "م".
  - ٢ في "أ" و "ب" "إحدى" وكذا في "م" و "ن" و "ج". قال اللبدي في حاشية "ص: ١٦٠": صوابه: "ففي أحد وعشرين" لأن المعداد مذكر ولعلة من النساخ وكان الأولى أن يقول: ففي الحادي وعشيرة أو ففي حادي عشيرة وهو ظاهر.
  - ٣ في "م" و "ن": "وسن".
  - ٤ في "أ" زيادة "إلى الله تعالى".
  - ٥ في "أ" "لغير".

٦ في "ب" و "ن" زيادة: "نعمة".  
٧ في "أ" "ولا بأس بأسماء الملائكة". وكذا في "م".

(١١٥/١)

كتاب الجهاد

حكم الجهاد

...

كتاب الجهاد

وهو فرض كفاية.

ويسن: مع قيام من يكفي به.

ولا يجب: إلا على ذكر حر ١ مسلم مكلف الصحيح واجد من المال ما يكفيه ويكفي أهله في غيبته  
ويجد مع مسافة قصر ما يحمله.

وسن ٢ تشيع الغازي لا تلقيه.

وأفضل متطوع به الجهاد وغزو البحر أفضل.

وتكفر الشهادة جميع الذنوب سوى الدين.

ولا يتطوع: به مدين لا وفاء له إلا بإذن غريمه ولا من أحد أبويه حر مسلم إلا بإذنه.

ويسن الرباط: وهو لزوم الثغر للجهاد وأقله ساعة وتمامه أربعون يوما وهو أفضل من المقام بمكة ٣  
وأفضله ما كان أشد خوفا.

ولا يجوز للمسلمين الفرار من مثلهم ولو واحدا من اثنين فإن زادوا على مثلهم جاز.

١ "حر" لا توجد في "م".

٢ في "أ" "يسن".

٣ ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية إجماعا، كما في الفروع "١٩٦/٦".

(١١٧/١)

والهجرة واجبة على كل من عجز عن إظهار دينه بمحل يغلب فيه حكم الكفر و ١ البدع المضلة فإن قدر  
على إظهار دينه فمسنون.



## فصل

والأسارى من الكفار على قسمين:  
قسم يكون رقيقا بمجرد السبي: وهم النساء والصبيان.  
وقسم لا: وهم الرجال البالغون المقاتلون والإمام فيهم مخير بين: قتل ورق ومن وفداء بمال أو بأسير مسلم ويجب عليه فعل الأصلاح.  
ولا يصح بيع مسترق منهم لكافر.  
ويحكم بإسلام من لم يبلغ من أولاد الكفار عند وجود أحد ثلاثة أسباب:  
أحدها : أن يسلم أحد أبويه خاصة.  
الثاني : أن يعدم أحدهما بدارنا.  
الثالث : أن يسببه مسلم منفردا عن أحد أبويه.  
فإن سباه ذمي فعلى دينه أو سبي ٢ مع أبويه فعلى دينهما.

---

١ في "ن" "أو" بدل الواو.

٢ في "م" "يسى" بصيغة المضارع.

(١١٨/١)

## فصل

ومن قتل قتيلا في حالة الحرب فله سلبه وهو ما عليه من ١ ثياب وحلي وسلاح وكذا دابته التي قاتل ٢ عليها وما عليها وأما نفقته ورحله وخيمته وجنيبه فغنيمة.  
وتقسم الغنيمة بين الغائمين فيعطى لهم أربعة أخماسها للراجل: سهم وللفراس ٣ على فرس هجين سهمان وعلى فرس عربي ثلاثة ٤.  
لا يسهم لغير الخيل ولا يسهم إلا لمن فيه أربعة شروط: البلوغ والعقل والحرية والذكورة.  
فإن اختل شرط رضح له ٥ ولم يسهم.  
ويقسم الخمس الباقي خمسة أسهم: سهم لله ولرسوله يصرف مصرف الفيء وسهم لذوي ٦ القربى وهم: بنو هاشم وبنو المطلب حيث كانوا للذكر مثل حظ الأنثيين وسهم لفقراء البيتامى وهم من لا أب له ولم يبلغ وسهم للمساكين وسهم لأبناء السبيل.

---

١ "من" لا توجد في "أ".

٢ في "م" "قتل" بدل "قاتل".

٣ في "م" "للغازي" بدل "الفارس".

٤ في "م" "لهم".

٥ في "ن" زيادة: "أسهم".

٦ في "م" "لذي القري".

(١١٩/١)

## فصل

والفيء: هو ما أخذ من مال الكفار بحق من غير قتال كالجزية والخراج وعشر التجارة من الحربي ونصف العشر من الذمي ١ وما تركوه فرعا أو عن ميت ولا وراث له. ومصرفه في مصالح المسلمين ويبدأ بالأهم فالأهم من سد ثغر وكفاية أهله وحاجة من يدفع عن المسلمين وعمارة القناطر ورزق القضاة والفقهاء وغير ذلك فإن فضل شيء قسم بين أحرار المسلمين غنيهم وفقيرهم. وبيت المال ملك للمسلمين ويضمنه ٢ متلفه ويجرم الأخذ منه بلا إذن الإمام.

١ في "أ" "ذمي" بالتنكير.

٢ في "ب" و "م" بزيادة الواو "وبضمنه".

(١٢٠/١)

## باب عقد الذمة

لا تعقد ٣ إلا لأهل الكتاب أو لمن له ٤ شبهة كتاب كالجوس. ويجب على الإمام عقدها حيث أمن مكرهم والتزموا لنا بأربعة أحكام: أحدها : أن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون.

٣ في "أ" "ولا تعقد".

٤ في "م" "لهم".

(١٢٠/١)

---

الثاني : أن لا يذكروا دين الإسلام إلا بالخير. ١  
الثالث : أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين.  
الرابع : أن تجري عليهم أحكام الإسلام في نفس ومال وعرض وإقامة حد فيما يجرمونه كالزنا لا فيما يخلونه كالخمر.

ولا تؤخذ الجزية من امرأة وخنثى وصبي ومجنون وقن وزمن وأعمى وشيخ فان وراهب بصومعة ٢.  
ومن أسلم منهم بعد الحول سقطت عنه الجزية.

### فصل

ويحرم قتل ٣ أهل الذمة وأخذ مالهم.  
ويجب على الإمام حفظهم ومنع من يؤذيهم.  
ويمنعون من ركوب الخيل وحمل السلاح ومن إحداث الكنائس ومن بناء ما تهدم منها ومن إظهار المنكر والعيد والصليب وضرب الناقوس ومن الجهر بكتائبهم ومن الأكل والشرب نهار رمضان ومن شرب الخمر وأكل الخنزير ويمنعون من قراءة القرآن وشراء المصحف وكتب الفقه والحديث ٤ ومن تعليية البناء على المسلمين.

---

١ في "م" "بالخير" بآل التعريف.

٢ في "م" "بصومعته".

٣ في "م" "قتال".

٤ في "أ" "وكتب الحديث والفقه" بتقديم وتأخير.

(١٢١/١)

---

ويلزمهم التميز ١ عنا بلبسهم.

ويكره لنا التشبه بهم ٢.

ويحرم القيام لهم وتصديرهم في المجالس وبداءتهم بالسلام بكيف أصبحت أو أمسيت؟ أو كيف أنت أوحالك؟ وتحرم تهنئتهم وتعزيتهم وعبادتهم.

ومن سلم على ذمي ثم علمه سن ٣ قوله: رد علي سلامي.

وإن سلم الذمي لزم رده فيقال: وعليكم وإن شئت كافر مسلما أجابه.

وتكره مصافحته.

## فصل

ومن أبي من أهل الذمة بذل الجزية أو أبي الصغار أو أبي التزام أحكامنا أو زنا بمسلمة أو أصابها بنكاح ٥ أو قطع الطريق أو ذكر الله تعالى ٦ أو رسوله بسوء أو تعدى على مسلم بقتل أو فتنة عن.

١ في "م" "التمييز".

٢ قيل: يحرم اختار شيخ الإسلام، وقال: "قوله صلى الله عليه وسلم: "من تشبه بقوم فهو منهم" " أقل أحواله أن يقتضي تحريم التشبيه وأن كان ظاهره يقتضي كفر المتشبه بهم. الفروع "١/٣٦٠".

٣ في "ن" "يسن" بصيغة المضارع.

٤ في "م" "أحكامنا".

٥ في "ن" "باسم نكاح" بدل "بنكاح".

٦ قوله: "تعالى" لا يوجد في "أ".

(١٢٢/١)

دينه انتقض عهده.

ويخير الإمام فيه كالأسير وماله فيء ولا ينقض عهد نسائه وأولاده فإن أسلم حرم قتله ولو كان سب النبي صلى الله عليه وسلم ١.

١ قال في الفروع "٢٨٧/٦": وذكر ابن أبي موسى: أن ساب الرسول يقتل ولو أسلم اقتصر عليه في المستوعب وذكر ابن البنا في الخصال. قال شيخ تقي الدين ابن تيمية "الاختيارات: ٣٢٠": وهو الصحيح من المذهب.

قلت: كذا أطلق المصنف هنا وفي "فصل توبة المرتد" "ص: ٣٢٤" قال: "ولا يقبل في الدنيا بحسب الظاهر توبة زنديق، وهو: المنافق الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر، ولا من تكررت رذته، أو سب الله تعالى، أو رسوله....".

(١٢٣/١)

كتاب البيع

مدخل

...

## كتاب البيع

- و١ ينعقد لا هزلا بالقول الدال على البيع والشراء وبالمعاطة كـ "أعطني بهذا ٢ خبزا فيعطيه ٣ ما يرضيه.
- وشروطه سبعة ٤ :
- أحدها : الرضى فلا يصح بيع المكره بغير حق.
- الثاني الرشد فلا يصح بيع المميز والسفيه ما لم يأذن وليهما.
- الثالث : كون المبيع مالا فلا يصح بيع الخمر والكلب ٥ والميتة.
- الرابع : أن يكون المبيع ملكا للبائع أو مأذونا له فيه وقت العقد فلا يصح بيع الفضولي ولو أجاز بعد.
- الخامس : القدرة على تسليمه فلا يصح بيع الآبق والشارد ولو لقادر على تحصيلهما ٦.

- 
- ١ الواو، أدرجها في "ن" في الشرح.
- ٢ في "ن" زيادة: "الدرهم".
- ٣ في "ن" زيادة: "البائع".
- ٤ إذا فقد شرط منها لم يصح البيع، وهي معروفة باستقراء، حاشية الروض "٣٣١/٤".
- ٥ في "أ" "بيع الكلب والخمر" بتقديم وتأخير.
- ٦ وعنه: يصح لقادر على تحصيله كمغصوب، فلو عجز كان له الفسخ. انظر: الكافي "١٣/٢"، والفروع "٢٢/٤".

(١٢٥/١)

- 
- السادس : معرفة الثمن والمثمن إما بالوصف أو المشاهدة ١ حال العقد أو قبله بيسير.
- السابع : أن يكون منجزا لا معلقا كـ "بعتك إذا جاء رأس الشهر أو ٢ إن رضى زيد ويصح بعت وقبلت إن شاء الله.
- ومن باع معلوما ومجهولا لم يتعذر علمه صح في المعلوم بقسطه وإن تعذر ٣ معرفة المجهول ولم يبين ثمن المعلوم فباطل.

## فصل

- ويحرم ولا يصح ٤ بيع ولا شراء في المسجد ولا ممن تلزمه الجمعة بعد ندائها الذي عند المنبر وكذا لو تضايق وقت المكتوبة ولا بيع العنب أو ٥ العصير لمتخذه خمرا ولا بيع البيض والجوز ونحوهما للقمار ولا

## بيع السلاح في الفتنة أو لأهل الحرب أو قطاع

١ في "أ" "بالمشاهدة".

٢ في "ن" زيادة: بعثك".

٣ في "ن" "تعذرت".

٤ قال في الشرح الكبير "٣٤٦/٢": ويكره، والبيع صحيح، وكراهته لا توجب الفساد كالغش والتصرية.

٥ في "م" بالواو، بدل: "أو".

٦ في "م" بالواو بدل "أو" وهو لفظ الإقناع "٧٤/٢"، والمنتهى "٣٤٨/١"، والغاية "١٧/٢".

(١٢٦/١)

الطريق ولا بيع قن ١ مسلم لكافر لا يعتق عليه ولا بيع على بيع المسلم لقوله لمن اشترى شيئا بعشرة أعطيك مثله بتسعة ولا شراؤه عليه ٢ شرائه كقوله لمن باع شيئا بتسعة: عندي فيه عشرة. وأما السوم على سوم المسلم مع الرضى الصريح وبيع المصحف والأمة التي يطؤها قبل استيرائها فحرام ويصح العقد. ولا يصح التصرف في المقبوض بعقد فاسد يضمن هو وزيادته كمغصوب.

١ "قن" سقطت من "أ".

قال اللبدي في الحاشية "ص: ١٧١" حل الشرح "٣٣٦/١" بقيد تنوين "قن"، وجعل "مسلم" صفة له، ويدل كذلك كلامه الآتي، ومفهوم أن القن الكافر، ولو لمسلم، يصح بيعه لكافر، وهو يخالف ما في الجهاد "ص: ١١٨" من قولهم: "ولا يصح بيع مسترق منهم لكافر، فداؤه بمال، ويصح بأسير مسلم" بل عبارة المصنف في الغاية "٢٤/٢": "ولا يصح بيع رقيقنا ولو كافر لكافر" وحينئذ فالأولى جعل "قن" في عبارة المتن بدون تنوين مضافا إلى مسلم" ويصير المعنى: ولا يصح بيع قن المسلم لكافر فيشمل القن الكافر والمسلم.

٢ في "م" "على شرائه" بدل: "عليه".

(١٢٧/١)

## باب الشروط في البيع

وهي قسمان: صحيح لازم وفاسد مبطل للبيع ٣.

فالصحيح: كشرط تأجيل الثمن أو بعضه أو رهن أو ضمين معين ٤ أو شرط صفة في المبيع كالعبد كاتبا أو صانعا أو مسلما.

٣ في "م" للعقد"، والمثبت لفظ الغاية "٢/٤".

٤ في "م" "معينين".

(١٢٧/١)

والأمة: بكرا أو تحيض والدابة هملاجة ٢ أو لبونا أو حاملا والفهد أو البازي: صيودا فإن وجد المشروط ٣ لزم البيع وإلا فللمشتري الفسخ أو أوش ٤ فقد الصفة. ويصح: أن يشترط ٥ البائع على المشتري منفعة ما باعه مدة معلومة كسكنى الدار شهرا ٦ وحملا الدابة إلى محل معين ويصح أن يشترط المشتري على البائع حمل ما باعه أو تكسيره أو خياطته أو تفصيله. فصل

والفاسد المبطل كشرط بيع آخر أو سلف أو قرض أو إجارة أو شركة. أو صرف للثمن وهو بيعتان في بيعة المنهي عنه وكذا كل ما كان في معنى ذلك مثل أن تزوجني ابنتك أو أزوجك ابنتي أو تنفق ٨ على عهدي أو دابتي؟

١ في "م" "أو" بدل الواو.

٢ التي تمشي المملجة وهي مشية معروفة فارسي معرب. المطلع "ص: ٢٣٣".

٣ في "أ" "الشرط".

٤ هو الذي يأخذه المشتري من البائع إذا اطلع على عيب في المبيع وأروش الجنائيات والجراحات من ذلك لأنها جابرة لها عما فيها من النقص. النهاية "٣٩/١".

٥ في "أ" و "ب" "يشروط".

٦ في "أ" "أو" بدل الواو.

٧ "أو" لا توجد في "أ".

٨ في "ن" "لتنفق" بزيادة اللام.

(١٢٨/١)

---

ومن باع ما يذرع على أنه عشرة فبان أكثر أو أقل صح البيع ولكل الفسخ.

(١٢٩/١)

---

### باب الخيار

وأقسامه سبعة:

أحدها: خيار المجلس ويثبت للمتعاقدین من حين العقد إلى أن يتفرقا من غير إكراه ما لم يتبايعا على أن لا خيار أو يسقطاه بعد العقد وان أسقطه أحدهما بقي خيار ١ الآخر وينقطع الخيار بموت أحدهما لا بجنونه وهو على خياره إذا أفاق وتحرم الفرقة من المجلس خشية الاستقالة.

الثاني : خيار الشرط: وهو أن يشترط أو أحدهما الخيار إلى مدة معلومة فيصح وإن طالت ٢ المدة لكن يحرم تصرفهما في الثمن والمثلين في ٣ مدة الخيار وينتقل الملك من حين العقد فما حصل في تلك المدة من النماء المنفصل ٤ فللمنتقل له ولو أن الشرط للآخر فقط ولا يفتقر فسخ من يملكه إلى حضور صاحبه ولا رضاه ٥ فإن مضى زمن الخيار ولم يفسخ صار لازما.

---

١ في "أ" زيادة "لهما". وكذا في "ن".

٢ في "م" بدون الواو. وكذا في "ن".

٣ في "في" لا توجد في "ب".

٤ في "أ" "نماء منفصل" بالتكثير.

٥ في "م" "رضائه". وفي "ن" زيادة "إلى"، "إلى رضاه".

(١٢٩/١)

---

ويسقط الخيار بالقول وبالفعل كتصرف المشتري في المبيع بوقف أو هبة أو سوم أو لمس بشهوة ١ وينفذ تصرفه إن كان الخيار له فقط.

الثالث : خيار الغبن: وهو أن يبيع ما يساوي عشرة بثمانية أو يشتري ما يساوي ثمانية بعشرة فيثبت الخيار ولا أرش مع الإمساك.

الرابع : خيار التدليس: وهو أن يدلس البائع على المشتري ما يزيد به الثمن كتصيرية اللبن في الضرع وتحميم الوجه وتسويد الشعر فيحرم ويثبت للمشتري الخيار حتى ولو حصل التدليس من البائع بلا



قصد.

الخامس : خيار العيب فإذا وجد المشتري بما اشتراه عيبا يجهله خير بين رد المبيع بنمائه المتصل وعليه أجره الرد ويرجع بالثمن كاملا وبين إمساكه ويأخذ الأرض ويتعين الأرض مع تلف المبيع عند المشتري ما لم يكن البائع علم بالعيب وكنمه تدليسا على المشتري فيحرم ويذهب على البائع ويرجع المشتري بجميع ما دفعه له.

وخيار العيب على التراخي لا يسقط ٢ إلا إن ٣ وجد من المشتري ما يدل على رضاه كمتصرفه واستعماله لغيره ٤ تجربة ولا يفتقر الفسخ إلى حضور البائع ولا لحكم الحاكم ٥ والمبيع بعد الفسخ أمانة بيد ٦.

- 
- ١ في "م" و "ن" "الشهوة" وهو لفظ الإقناع "٩٠/٢"، والمنتهى "٣٩٥/١"، والغاية "٣٢/٢"، وقال ابن مفلح في المبدع "١٦٥/١": بالباء أحسن، لتدل على المصاحبة، والمقارنة.
  - ٢ في "ن" بزيادة الواو "ولا تسقط".
  - ٣ في "أ" "إذا" بدل "إن".
  - ٤ في "أ" "من غير".
  - ٥ في "ن" "حاكم" بالتشكيل.
  - ٦ في "أ" "عند".

(١٣٠/١)

---

المشتري.

وإن اختلفا عند من حدث العيب مع الاحتمال ولا بينة فقول المشتري ١ يمينه وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما قبل بلا يمين

السادس : خيار الخلف في الصفة فإذا وجد المشتري ما وصف ٢ له أو تقدمت رؤيته العقد بزمن يسير متغيرا فله الفسخ ويحلف إن اختلفا.

السابع : خيار الخلف في قدر الثمن فإذا اختلفا في قدره حلف البائع: ما بعته بكذا وإنما بعته بكذا ثم المشتري: ما اشتريته بكذا وإنما اشتريته بكذا ويتفاسخان.

فصل

ويملك المشتري المبيع مطلقا بمجرد العقد ويصح تصرفه فيه قبل قبضه وإن تلف فمن ضمانه إلا المبيع بكيل أو وزن أو وعد أو ذرع فمن ضمان بئعه حتى يقبضه مشتريه ولا يصح تصرفه فيه ببيع أو هبة أو

رهن قبل قبضه وإن تلف بآفة سماوية قبل قبضه انفسخ العقد وبفعل بائع أو أجنبي خير المشتري بين  
الفسخ ويرجع بالثمن أو الإمضاء ويطالب من أتلغه ببذله والثلث كالمثلث في جميع ما تقدم.

- ١ قال اللبدي في الحاشية "ص: ١٧٩": لو قال: "قول المنتقل إليه" لكان أولى لأن العيب قد يكون في  
الثلث فيقبل قول البائع يمينه أن العيب كان عند المشتري أو: ما حدث عنده كما هو ظاهر.
- ٢ في "م" و "ن" زيادة: "له".

(١٣١/١)

## فصل

ويحصل قبض المكيل بالكيل والموزون بالوزن والمعدود بالعد والمذروع بالذرع بشرط حضور المستحق  
أو نائبه.  
وأجرة الكيال والوزان والعداد والذراع والنقاد على البازل وأجرة النقل على القابض.  
ولا يضمن ناقد حاذق أمين خطأ.  
وتسن الإقالة للنادم من بائع ومشتري.

(١٣٢/١)

## باب الربا

يجري الربا في كل مكيل وموزون ولو لم يؤكل.  
فالمكيل: كسائر الحبوب والأبازير والمائعات لكن الماء ليس بربوي ومن الثمار: كالتمر والزبيب  
والفستق والبندق واللوز والبطم والزعرور والعناب والمشمش والزيتون والملح.  
والموزون: كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد وغزل الكتان والقطن والحرير والشعر  
والقنب ١ والشمع والزعفران والخبز والجن.  
وما عدا ذلك فمعدود لا يجري ٢ فيه الربا ولو مطعوما كالبطيخ.

- ١ في "ب" "العنب" وكذا في "ن".

- ٢ في بزيادة الواو "ولا يجري".

---

والقثاء والخيار والجوز والبيض والرمان.

ولا فيما أخرجته الصناعة عن الوزن كالثياب والسلاح والفلوس والأواني غير الذهب والفضة.

#### فصل

فإذا بيع المكيل بجنسه: كتمر بتمر أو ١ الموزون بجنسه: كذهب بذهب صح بشرطين: المماثلة في القدر والقبض قبل التفريق.

وإذا بيع بغير جنسه كذهب بفضة وبر بشعير صح بشرط القبض قبل التفريق وجاز التفاضل.

وإن بيع المكيل بالموزون كبر بذهب مثلاً جاز التفاضل والتفريق قبل القبض.

ولا يصح بيع المكيل بجنسه وزناً ولا الموزون بجنسه كيلاً ويصح بيع اللحم بمثله إذا نزع عظمه وبحيوان من غير جنسه ويصح بيع دقيق ربوي بدقيقه إذا استويا نعومة أو خشونة ورطبه برطبه ويابسه بيابسه وعصيره بعصيره ومطبوخه بمطبوخه إذا استويا نشافاً أو رطوبة.

ولا يصح بيع فرع بأصله: كزيت زيتون وشيرج بسمسم وجبن بلبن وخبز بعجين وزلاية بقمح ولا بيع الحب المشتد في سنبله بجنسه. ويصح بغير جنسه.

---

١ في "أ" بالواو بدل "أو".

---

ولا يصح بيع ربوي بجنسه ومعهما أو مع أحدهما من غير جنسهما كمد عجوة ودرهم بمثلهما أو دينار

ودرهم بدينار ويصح: أعطني بنصف هذا الدرهم فضة وبالأخر فلوساً.

ويصح صرف الذهب بالذهب والفضة بالفضة ومتماثلاً وزناً لا عدداً بشرط القبض قبل التفريق وأن يعوض أحد النقدين عن الآخر بسعر يومه.

---

١ في "م" زيادة: "يصح".

## باب بيع الأول والثمار

من ٢ باع أو وهب أو رهن أو وقف داراً أو أقر أو أوصى بها تناول أرضها وبناءها وفناءها ٣ إن كان ومتصلاً بها لمصلحتها كالسلايم والرفوف المسمرة والأبواب المنصوبة والخواوي المدفونة وما فيها من شجر وعرش لا كثر وحجر ٤ مدفونين ولا منفصل ٥.

- 
- ٢ قال اللبدي في الحاشية "ص: ١٨٤": "من" اسم شرط مبتدأ وقوله: "تناول" جواب الشرط والجملة خبر مبتدأ والضمير الذي فيه راجع للبيع والهبة والرهن والوقف والإقرار والوصية مأخوذ ذلك من "باع" وما عطف عليه وحيث خلت جملة الخبر عن رابط يربطها بالمبتدأ إلا أن يقال معناه: "تناول بيعه إياها أو هبته إلخ فيكون الرابط ضميراً مقدراً نحو: "السمن منوان بدرهم" أي فيه.
- ٣ صرح في الإقناع والمنتهى بدخول الفناء في الملك وقال الوزير: اتفقوا على أنه إذا باع داراً لم يكن له أن يبيع فناءها فإن باعه فالبيع باطل في الفناء. حاشية الروض "٥٣١/٤".
- ٤ في "م" و "ن" "كثراً وحجراً".
- ٥ في "ن" زيادة: "عنها".

(١٣٤/١)

---

كحبل ودلو وبكرة وفرش ومفتاح.

وإن كان المباع ونحوه أرضاً دخل ما فيها من غراس وبناء لا ما فيها من زرع لا يحصد إلا مرة كبر وشعير وبصل ونحوه ويبقى للبائع إلى أول وقت أخذه بلا أجره ما لم يشترطه المشتري لنفسه وإن كان يجز مرة بعد أخرى: كرطبة ويقول أو تكرر ١ ثمرة: كقثاء وباذنجان فالأصول للمشتري والجزء الظاهرة واللقطة الأولى للبائع وعليه قطعهما ٢ في الحال.

### فصل

وإذا بيع شجر النخل بعد تشقق طلعته فالثمر للبائع متروكاً إلى أول وقت أخذه وكذا إن بيع شجر ما ظهر من عنب وتين وتوت ورمان ٣ وجوز.

أو ظهر من نوره كمشمش وتفاح وسفرجل ولوز أو خرج من أكمامه كورد وما يبيع قبل ذلك للمشتري.

ولا تدخل الأرض تبعاً للشجر فإذا باد لم يملك غرس مكانه.

---

١ في "ن" "تكرر".

٢ في "ن" "قطعها" وفسرها بقوله: "أي الأشياء التي قلنا: إنها له".  
٣ في "م" و "ن" "كرمان".

(١٣٥/١)

## فصل

ولا يصح بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لغير مالك الأصل ولا بيع الزرع قبل اشتداد حبه لغير مالك الأرض وصلاح بعض ثمرة شجر صلاح لجميع نوعها الذي بالبستان فصلاح البلح أن يحمر أو يصفر والعنب أن يتموه بالماء الحلو وبقية الفواكه طيب أكلها وظهور نضجها وما يظهر فما بعد فم كالقثاء والبادنجان ١ والخيار أن يؤكل عادة.  
وما تلف من الثمرة قبل أخذها فمن ضمان البائع ما لم تبع مع أصلها أو يؤخر المشتري أخذها عن عادته.

١ "والبادنجان" لا توجد في "أ" و "ب". ولا في "م" و "ن".

(١٣٦/١)

## باب السلم

ينعقد بكل ما بدل عليه وبلغت البيعة وشروطه سبعة.  
أحدها : انضباط صفات المسلم فيه: كالمكيل والموزون والمذروع والمعدود من الحيوان ٢ ولو آدميا فلا يصح في المعدود من الفواكه ولا فيما لا ينضبط كالبقول والجلود والرؤوس والأكارع والبيض والأواني المختلفة رؤوسا وأوساطا كالقماقم ونحوها.

٢ في "ن" "الحيوانات".

(١٣٦/١)

الثاني : ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن ١ ويجوز أن يأخذ دون ما وصف له ومن غير نوعه من جنسه.

الثالث : معرفة قدره بمعياره الشرعي فلا يصح ٢ في مكيل وزنا ولا في موزون كيلا.  
الرابع : أن يكون في الذمة ٣ إلى أجل معلوم له وقع في العادة كشهر ونحوه ٤.  
الخامس : أن يكون مما يوجد غالبا ٥ عند حلول الأجل.  
السادس : معرفة قدر رأس مال السلم وانضباطه فلا تكفي مشاهدته ولا يصح بما ٦ لا ينضبط.  
السابع : أن يقبضه قبل التفرق من مجلس العقد ولا يشترط ذكر مكان ٧ الوفاء لأنه يجب مكان العقد ما لم يعقد ببرية ونحوها فيشترط.  
ولا يصح أخذ رهن أو كفيل بمسلم فيه وإن تعذر حصوله خير رب السلم بين صبر أو فسخ ويرجع برأس ماله أو بدله إن تعذر.

- 
- ١ في "ن" زيادة: "غالبا".  
٢ في "أ" "ويصح".  
٣ قال في نيل المآرب "٣٦٤/١": ولم يذكر بعضهم قوله: "أن يكون في الذمة" استغناء عنه بذكر الأجل لا يكون إلا في الذمة.  
٤ قوله: "نحوه" أدرجه في "ن" في الشرح وزاد: وفي الكافي: أو نصفه.  
٥ قيده بالغالب لأنه قد يكون ثم مانع يمنع وجوده في ذلك الوقت كهالك الشمار ونحوه. حاشية  
الروض "٢١/٥".  
٦ في "أ" "فيما".  
٧ في "ن" "بمكان".

(١٣٧/١)

---

ومن أراد قضاء دين عن غيره فأبى ربه لم يلزم بقبوله.

(١٣٨/١)

---

### باب القرض

يصح بكل عين يصح بيعها إلا بني آدم.  
ويشترط علم قدره ووصفه وكون مقرض ١ يصح تبرعه.  
ويتم العقد بالقبول ويملك ويلزم بالقبض فلا يملك المقرض استرجاعه ويثبت له البدل حالا فإن كان

متقوما بقيمته وقت القرض ٢ وإن كان مثليا فمثله ما لم يكن معيبا أو فلوسا ونحوها فيحرمها السلطان  
فله القيمة.

ويجوز شرط رهن وضمين فيه ويجوز قرض الماء كيلا والخبز والخمير عددا ورده عددا بلا قصد زيادة.  
وكل قرض جر نفعا فحرام كان يسكنه داره أو يعيره دابته أو يقضيه خيرا منه فإن فعل ذلك بلا شرط  
أو قضى خيرا منه بلا مواطاة جاز.  
ومتى بذل المقرض ما عليه بغير بلد المقرض ٣ ولا مؤنة لحمله لزم.

---

١ في "ن" "المقروض" بأل التعريف.

٢ في العبارة - والله أعلم - حذف والتقدير: "وإن رد المقرض الفرض بعينه لزم المقرض قبوله ما لم  
يكن معيبا تعيب عند المقرض أو ما لم يكن فلوسا فيحرمها السلطان فلا يلزم المقرض قبوله بل له قيمته  
وقت قرض" لكن إن كان المقرض ربويا أخذت قيمته من غير جنسه فتأمل. حاشية اللبدي "ص":  
١٩٠.

٣ في "م" "المقرض".

(١٣٨/١)

---

ربه قبوله مع أمن البلد والطريق.

(١٣٩/١)

---

## باب الرهن

يصح بشروط خمسة: كونه منجزا وكونه مع الحق أو بعده ١ وكونه ممن يصح بيعه وكونه ملكه أو  
مأذونا له في رهنه وكونه معلوما جنسه وقدره وصفته ٢.  
وكل ما صح بيعه صح رهنه إلا المصحف وما لا يصح بيعه لا يصح رهنه إلا الثمرة قبل بدو صلاحها  
والزرع قبل اشتداد حبه والقرن دون رحمه المحرم ولا يصح رهن مال اليتيم للفاسق.  
فصل

وللراهن الرجوع في الراهن ما لم يقبضه المرتهن فإن قبض لزم فلا يصح تصرفه فيه بلا إذن المرتهن إلا  
بالتق وعليه قيمته مكانه تكون ٣ رهنا مكانه.  
وكسب الرهن ونماؤه رهن وهو أمانة بيد المرتهن لا يضمه ٤ إلا لتفريط ويقبل قوله بيمينه [في تلفه] ٥

وأنه لم يفرض وإن تلف بعض.

١ ولا يجوز قبله لأنه وثيقة بحق فلم يجوز قبل ثبوت الحق كالشهادة نص عليه وهو مذهب الشافعي.

حاشية "٥٥/٥".

٢ في "أ" "ووصفه".

٣ في "أ" "مكانه" بدل "تكون" وفي "ب" "مكانه تكون رهنا".

٤ في "ب" "ولا يضمه" بزيادة الواو.

٥ الزيادة من "أ" و "ب".

(١٣٩/١)

الرهن فباقيه رهن بجميع الحق ولا ينفك منه شيء حتى يقضي الدين كله.

وإذا حل أجل الدين وكان الراهن قد شرط للمرته أنه إن لم يأت به بحقه عند حلول الأجل ١ وإلا فالرهن

له لم يصح الشرط بل يلزمه الوفاء أو يأذن للمرته في بيع الرهن أو يبيعه ٢ هو بنفسه ليوفيه حقه فإن

أبي حنبل أو عزز فإن أصر باعه الحاكم.

فصل

وللمرته ركوب الرهن وحلبه بقدر نفقته بلا إذن الراهن ولو حاضرا وله الإنتفاع به مجانا يأذن

الراهن ٣ لكن يصير مضمونا عليه بالإنتفاع.

ومؤنة الرهن وأجرة مخزنه وأجرة رده من إباقه على مالكة.

وإن أنفق المرته على الرهن بلا إذن الراهن مع قدرته على استئذانه فمتبرع.

فصل

من قبض العين لحظ نفسه كمرته وأجير ومستأجر ومشتري وبائع وغاصب وملتقط ومقترض ومضارب

وادعى الرد للمالك.

١ في "أ" و "ب" بدل "الحلول" بدل "حلول الأجل". وكذا في "م" و "ن".

٢ في "م" و "ن" "يبيعه".

٣ في "ن" "راهن" بالتنكير.

(١٤٠/١)



فأنكره لم يقبل قوله إلا ببينة وكذا مودع ووكيل ووصى ودلال بجعل ١ إذا ادعى الرد وبلا جعل  
فيقبل ٢ قوله بيمينه.

١ قال اللبدي في الحشية "ص: ١٩٤": في كلامه الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه أي وكذا: مودع  
بجعل ووكيل بجعل ووصى بجعل ودلال بجعل.  
٢ في "ب" "يقبل" بدون الفاء وكذا في "م".

(١٤١/١)

### باب الضمان والكفالة

يصحان تنجيذا وتعليقا وتوقيتا ممن يصح تبرعه ولرب الحق مطالبة الضمان والمضمون معا أو أيهما شاء  
لكن لو ضمن دينا حالا إلى أجل معلوم صح ولم يطالب الضان قبل مضيه.  
ويصح ضمان عهدة الثمن والمثمن والمقبوض على وجه السوم والعين المضمونة كالغصب والعارية.  
ولا يصح ضمان غير المضمونة كالوديعة ونحوها ولا دين الكتابة ولا بعض دين لم يقدر.  
وإن قضى الضامن ما على المدين ونوى الرجوع عليه رجع ولو لم يأذن له المدين في الضمان والقضاء  
وكذا كل من أدى عن غيره دينا واجبا.  
وإن برئ المديون برئ ضامنه ولا عكس ولو ضمن اثنان واحدا وقال كل: ضمننت لك الدين كان لربه  
طلب كل واحد بالدين كله وإن قالوا: ضمنا لك الدين فبينهما بالحصص.

(١٤١/١)

### فصل

والكفالة: هي أن يلتزم بإحضار بدن من عليه حق مالي إلى ربه ويعتبر رضى الكفيل لا المكفول ولا  
المكفول له ومتى سلم الكفيل المكفول لرب الحق بمحل العقد أو سلم المكفول نفسه أو مات برئ  
الكفيل.  
وإن تعذر على الكفيل إحضار المكفول ضمن جميع ما عليه ومن كفله اثنان فسلمه أحدهما لم يبرأ الآخر  
وإن سلم نفسه برئا.

(١٤٢/١)

---

## باب الحوالة

وشروطها خمسة:.

أحدها: اتفاق الدينين في الجنس ١ والصفة والحلول والأجل.

الثاني : علم قدر كل من الدينين.

الثالث : استقرار المال المحال عليه لا ائحال به.

الرابع : كونه يصح السلم فيه.

الخامس : رضى الخيل لا ائحال إن كان المحال عليه مليئا وهو من له القدرة على الوفاء وليس مماطلا

ويمكن حضوره لجلس الحكم فمتى توفرت الشروط برئ الخيل من المدين ٢ بمجرد.

---

١ في "أ" "اتفاق الجنس في الدينين".

٢ في "أ" و "ب" "الدين" وكذا في "م" وكذا في "م" و "ن".

(١٤٢/١)

---

الحوالة أفلس المحال عليه بعد ذلك أو مات.

ومتى لم تتوفر الشروط لم تصح الحوالة وإنما تكون وكالة.

(١٤٣/١)

---

## باب الصلح

يصح ممن يصح تبرعه مع الإقرار والإنكار فإذا أقر للمدعي بدين أو عين ثم صالح على بعض الدين أو بعض العين المدعاة فهو هبة يصح بلفظها لا بلفظ الصلح وإن صالحه على عين غير المدعاة فهو بيع يصح بلفظ الصلح وتثبت فيه أحكام البيع فلو صالحه عن الدين بعين واتفقا في علة على ١ الربا اشترط قبض العوض في المجلس وبشيء في الذمة يبطل بالتفرق قبل القبض.

وإن صالح عن عيب في المبيع صح فلو زال العيب سريعا أو لم يكن رجع بما دفعه ويصح الصلح عما تعذر علمه من دين أو عين وأقر لي بديني وأعطيك منه كذا فأقر ٢ لزمه الدين ولم يلزمه أن يعطيه.

فصل

وإذا أنكر دعوى المدعى أو سكت وهو يجهله ٣ ثم صالحه صح الصلح وكان إبراء في حقه وبيعا في حق

المدعي.

١ "على" لا توجد في "ب" ولا في "م" و "ج" و "ن".

٢ في "أ" زيادة "له".

٣ في "م" و "ن" "يجهله".

(١٤٣/١)

ومن علم بكذب نفسه فالصلح باطل في حقه وما أخذ ١ فحرام ومن قال: صاحني عن الملك الذي تدعيه لم يكن مقرا وإن ٢ صالح أجنبي عن منكر للدعوى ٣ صح الصلح أذن له أو لا لكن لا يرجع عليه بدون إذنه.

ومن صالح عن دار أو ٤ نحوها فبان العرض مستحقا رجع بالدار مع الإقرار وبالدعوى مع الإنكار ولا يصح الصلح عن خيار أو شفعة أو حد قذف وتسقط جميعها ولا ٥ شاربا أو سارقا ليطلقه أو شاهدا ليكتب شهادته.

فصل

ويحرم على الشخص أن يجري ماء في أرض غيره أو سطحه بلا إذنه ويصح الصلح على ٦ ذلك بعوض ومن له حق ماء يجري على سطح جاره لم يجز لجاره تعلية سطحه ليمنع جري الماء. وحرم على الجار أن يحدث بملكه ما يضر ٧ بجاره: كحمام.

١ في "ن" "أخذه".

٢ في "أ" "لو" بدل "إن".

٣ في "أ" "الدعوى".

٤ في "أ" بالواو فقط وكذا في "م" و "ن".

٥ في "م" زيادة "يصح" "ولا يصح شاربا".

٦ في "أ" "عن" بدل "على".

٧ هو بضم الياء وكسر الضاد فإنه يقال: ضره وأضر به فهو هنا من الرباعي كما لا يخفى فتنبه. حاشية اللبدي "ص: ٢٠٠".

(١٤٤/١)

١ كنيف أو رحي أو تنور وله منعه من ذلك.  
ويحرم التصرف في جدار جار ٢ أو مشترك بفتح روزنة أو طاق أو ضرب ٣ وتد ونحوه إلا بإذنه وكذا  
وضع الخشب ٤ إلا أن لا يمكن تسقيف إلا به ويجبر الجار إن أبي وله أن يسند قماشة ويجلس في ظل  
حائط غيره وينظر في ضوء سراجة من غير إذنه.  
وحرّم أن يتصرف في طريق نافذ بما يضر المار كإخراج دكان ودكة وجناح وساباط وميزاب ويضمن ما  
تلف به.  
ويحرم التصرف بذلك في ملك غيره أو هوائه أو درب غير نافذ إلا بإذن أهله ويجبر الشريك على  
العمارة مع شريكه في الملك والوقف.  
وإن هدم الشريك البناء وكان لخوف سقوطه فلا شيء عليه وإلا لزمه إعادته وإن أهمل شريك ٥ بناء  
حائط بستان اتفقا عليه فما تلف من ثمرته بسبب إهماله ضمن حصة شريكه ٦.

- 
- ١ في "م" "أو" بدل الواو في المواضع الثلاثة.  
٢ في "م" زيادة "أو" "جار أو مشترك".  
٣ في "ن" "بضرب" بزيادة الباء.  
٤ في "أ" و "ب" "خشب" بالتنكير وكذا في "م" و "ن".  
٥ في "ب" و "ن" "الشريك" بأل التعريف.  
٦ قاله شيخ الإسلام ابن تيمية كما نقله عنه في الفروع "٢٨٣/٤" وغيره.

(١٤٥/١)

---

كتاب الحجر

مدخل

...

كتاب الحجر

و١ هو: منع المالك من التصرف في ماله وهو نوعان:  
الأول : لحق الغير كالحجر على مفلس راهن ومريض وقن ومكاتب ومرتد ومشتري بعد طلب الشفيع.  
الثاني: لحظ نفسه ٢ كعلى صغير ومجنون وسفيه.  
ولا يطالب المدين ولا يحجر عليه بدين لم يحل لكن لو أراد سفرا طويلا فلغريمه منعه حتى يوثقه برهن  
يحرز أو كفيل مليء ولا يحل دين مؤجل بمجنون ولا بموت إن وثق ورثته بما تقدم.

ويجب على مدين قادر وفاء دين حال فوراً بطلب ربه وإن مطله حتى شكاه وجب على الحاكم أمره  
بوفائه فإن أبي حبسه ولا يخرج حتى يتبين أمره فإن كان ذو ٣ عسرة وجب ٤ تخليته وحرمت مطالبتة  
والحجر عليه ما دام معسراً.

وإن سأل غرماء من له مال لا يفي بدينه الحاكم الحجر عليه لزمه

---

١ في "ن" بدون الواو.

٢ وقول الفقهاء في هذا الضرب "لحظ نفسه" لأن المصلحة تعود هنا على المحجور عليه. نيل  
المآرب "٣٩٢/١".

٣ في "أ" "إذا".

٤ في "أ" و "ب" "وجبت" وكذا في "ن".

(١٤٧/١)

---

إجابتهم وسن إظهار حجر لفلس.

فصل

وفائدة الحجر أحكام أربعة:

الأول : تعليق حق ١ الغرماء بالمال فلا يصح تصرفه فيه بشيء ولو بالعتق وإن تصرف في ذمته بشراء أو  
إقرار صح وطولب به بعد فك الحجر عنه.

الثاني : أن من وجد عين ما باعه أو ٢ أقرضه فهو أحق بها بشرط كونه لا يعلم بالحجر وأن يكون المفلس  
حياً وأن يكون عوض العين كله باقياً في ذمته وأن تكون كلها في ملكه وأن تكون بحالها ولم تتغير صفتها  
بما يزيل اسمها ولیم تزد زيادة متصلة ولم تختلط بغير متميز ولم يتعلق بها حق للغير فمتى وجد شيء من  
ذلك امتنع الرجوع.

الثالث : يلزم الحاكم قسم ماله الذي من جنس الدين وبيع ما ليس من جنسه ويقسمه على الغرماء  
بقدر ديونهم ولا يلزمهم بيان أن لا غريم سواهم ثم إن ظهر رب ٣ دين حال رجع على كل غريم بقسطه  
ويجب أن يترك له ما يحتاجه من مسكن خادم وما يتجر به و ٤ آلة حرفة ويجب له ولعِياله أدنى نفقة مثلهم  
من مأكَل ومشرب وكسوة.

---

١ في "ب" "بحق".

٢ في "أ" زيادة "أو عين".

٣ "دين" لا توجد في "أ".

٤ في "ن" "أو" بدل الواو.

(١٤٨/١)

---

الرابع : انقطاع الطلب عنه فمن أو أقرضه ١ أو باعه شيئا عالما بحجره لم يملك طلبه حتى ينفك حجره.  
فصل

ومن دفع ماله إلى صغير أو مجنون أو سفيه فأتلفه لم يضمنه ومن أخذ ٢ من أحدهم مالا ضمنه حتى يأخذه  
وليه لا إن أخذه ليحفظه وتلف ولم يفرط كمن أخذ مغصوبا ليحفظه لربه.  
ومن بلغ سفيها ٣ أو بلغ مجنونا ثم عقل ورشد انفك الحجر عنه ٤ ودفع إليه ماله لا قبل ذلك بحال.  
وبلوغ الذكر بثلاثة أشياء ٥: بالإمضاء ٦ بتمام خمس عشرة سنة أو بنبات ٧ شعر خشن حول قبله.  
وبلوغ الأنثى بذلك وبالحيض.  
والرشد: إصلاح المال وصونه عما لا فائدة فيه.

---

١ في "ب" "فمن أقرضه أو باعه". وكذا في "م" و "ن".

٢ في "ن" زيادة "منه".

٣ في "م" و "ن" رشيدا".

٤ في "أ" "عنه الحجر".

٥ في "ن" زيادة "إما".

٦ في "ن" أو "بدل الواو".

٧ في "م" و "ن" "نبات" بدون الباء.

(١٤٩/١)

---

فصل

وولاية المملوك لمالكه ولو فاسقا.

وولاية الصغير والبالغ بسفه أو جنون لأبيه فإن لم يكن فوصيه ثم الحاكم فإن عدم الحاكم فأمين يقوم  
مقامه.

وشرط في الولي الرشد والعدالة ولو ظاهرا.

والجد والأم وسائر العصابات لا ولاية لهم إلا بالوصية.  
ويحرم على ولي الصغير وأجنون والسفيه أن يتصرف في ماله إلا بما فيه حظ ومصلحة.  
وتصرف الثلاثة بيع أو شراء أو عتق أو وقف أو إقرار غير صحيح لكن السفيه إن أقر بحد أو نسب ١  
أو طلاق أو قصاص صح وأخذ به في الحال.  
وإن أقر بمال أخذ به بعد فك الحجر ٢.

#### فصل

وللولي مع الحاجة أن يأكل من مال موليه الأقل من أجره مثله أو ٣ كفايته ومع عدم الحاجة يأكل ما  
فرضه ٤ له الحاكم وللزوجة ٥.

---

١ في "م" و "ن" "بنسب" بزيادة الباء.

٢ في "م" و "ن" زيادة "عنه".

٣ في "أ" بالواو فقط

٤ في "ن" "فرض".

٥ في "ب" "لزوجة" وكذا في "م".

(١٥٠/١)

---

ولكل ١ متصرف في بيت أن يتصدق منه بلا إذن صاحبه بما لا يضر كرهيف ونحوه إلا أن يمنعه أو يكون  
بخيلا فيحرم.

---

١ في "ب" "كل" وكذا في "ن".

(١٥١/١)

#### باب الوكالة

وهي استنابة جائر التصرف مثله فيما تدخله النيابة ٢ كعقد وفسخ وطلاق ورجعة وكتابة وتدبير وصلاح  
وتفرقة صدقة ونذر وكفارة ٣ فعل حج وعمره.  
لا فيما لا تدخله النيابة كصلاة وصوم وحلف وطهارة من حدث.  
وتصح الوكالة منجزة ومعلقة ومؤقتة وتنعقد ٤ بكل ما دل عليها من قول و ٥ فعل وشرط تعيين الوكيل

لا علمه بما وتصح في بيع ماله كله أو ما شاء منه وبالمطالبة بحقوقه كلها ٦ وبالإبراء منها كلها أو ما شاء منها ولا يصح ٧ إن قال: وكلتك في كل قليل وكثير وتسمى: المفوضة.

- 
- ٢ عرفها في الغاية "١٤٤/٢" بقوله: "استتابة جائز التصرف مثله في الحياة فيما تدخله النيابة" بزيادة قيد: "في الحياة" وهو
- ٣ في "م" "أو" بدل الواو.
- ٤ في "ب" وكذا في "ن" و "م" "تنعقد".
- ٥ في "م" "أو" بدل الواو.
- ٦ "كلها" لا توجد في "ب" وكذا في "م".
- ٧ في "م" "ولا يصح".

(١٥١/١)

---

وللوكيل أن يوكل فيما يعجز عنه مثله ١ لا أن يعقد مع فقير أو قاطع طريق أو يبيع مؤجلا أو بمنفعة أو عرض أو بغير نقد البلد إلا بإذن موكله.

#### فصل

والوكالة والشركة والمضاربة والمساقاة والمزارعة والوديعة و الجعالة: عقود جائزة من الطرفين لكل من المتعاقدين فسخها وتبطل كلها بموت أحدهما و ٢ جنونه وبالحجر لسفه حيث اعتبر الرشد.

وتبطل الوكالة بطرو فسق لموكل ووكيل فيما ينافيه كإيجاب النكاح وبفلس موكل فيما حجر عليه فيه وبردته وبتدبيره أو كتابته قنا وكل في عتقه وبوطنه زوجة وكل في طلاقها وبما يدل على الرجوع من أحدهما.

وينعزل الوكيل بموت موكله ويعزله ٣ له ولو لم يعلم ويكون ما بيده بعد العزل أمانة.

---

١ "مثله" لا توجد في "ب" وكذا في "م".

٢ في "ن" "أو" بدل الواو.

٣ في "ب" زيادة: "له" وكذا في "م" و "ن".

(١٥٢/١)



## فصل

وإن باع الوكيل بأنقص عن ١ ثمن المثل أو عن ما ٢ قدره له موكله أو اشترى بأزيد أو بأكثر مما قدره له صح وضمن في البيع كل النقص وفي الشراء كل الزائد وبعه لزيد فباعه لغيره لم يصح. ومن أمر بدفع شيء إلى معين ليصنعه فدفع ونسيه لم يضمن وإن أطلق المالك فدفعه إلى من لا يعرفه ضمن ٣. والوكيل أمين لا يضمن ما تلف بيده بلا تفريط ويصدق بيمينه في التلف وأنه لم يفرط أذن له في البيع مؤجلا أو بغير نقد البلد وإن ادعى الرد لورثة الموكل مطلقا أو له وكان بجعل لم يقبل. ومن عليه حق فادعى إنسان أنه وكيل ربه في قبضه فصدقه لم يلزمه دفعه إليه وإن ادعى ٤ موته وأنه وارثه لزمه دفعه وإن كذبه حلف أنه لا يعلم ٥ أنه وارثه ولم يدفعه.

١ في "أ" "من" وكذا في "ن".

٢ في "ن" "مما" بدل "عن ما".

٣ في "ن" "ضمنه".

٤ في "ن" "فإن".

٥ "لا يعلم" لا توجد في "ب".

(١٥٣/١)

## كتاب الشراكة

### مدخل

...

### كتاب الشراكة

وهي خمسة أنواع كلها جائزة ممن يجوز تصرفه:

أحدها : شركة العنان وهي: أن يشترك اثنان فأكثر في مال يتجران فيه ويكون الربح بينهما بحسب ما يتفقان.

وشروطها أربعة:

الأول : أن يكون رأس المال من النقدين المضروبين: الذهب والفضة ولو لم يتفق الجنس.

الثاني : أن يكون كل من المالكين معلوما.

الثالث : حضور المالكين ولا يشترط خلطهما ولا الإذن في التصرف.

الرابع : أن يشترط ١ لكل واحد منهما جزءا معلوما من الربح سواء شرطا لكل واحد منهما على قدر ماله أو أقل أو أكثر.

فمضى فقد شرط فهي فاسدة وحيث فسدت فالربح على قدر المالكين لا على ما شرطا لكن يرجع كل منهما على صاحبه بأجر ٢ نصف عمله.

وكل عقد لا ضمان في صحيحه لا ضمان في فاسده إلا بالتعدي أو ٣ التفريط كالشركة والمضاربة والوكالة والوديعة والرهن والهبة.

---

١ في "أ" و "ب" "يشترط" وكذا في "ن" و "ج".

٢ في "ب" "بأجرة" وكذا في "م" و "ن".

٣ في "م" بالواو بدل: "أو".

(١٥٥/١)

---

ولكل من الشريكين أن يبيع ويشترى ويأخذ ويعطي ويطالب ويخاصم ويفعل كل ما فيه حظ للشركة.  
فصل

الثاني : المضاربة وهي: أن يدفع ١ ماله إلى إنسان ليتجر فيه ويكون الربح بينهما بحسب ما يتفقان.  
وشروطها ثلاثة:

أحدها : أن يكون رأس المال من النقدين المضروبين.

الثاني : أن يكون معيناً معلوماً ولا يعتبر قبضه بالمجلس ولا القبول.

الثالث : أن يشترط ٢ للعامل جزء معلوم ٣ من الربح.

فإن فقد شرط فهي فاسدة ويكون للعامل أجره ٤ مثله وما حصل من خسارة أو ربح فللمالك وليس للعامل شراء من يعتق على رب المال فإن فعل عتق وضمن ثمنه ولو لم يعلم.

ولا نفقة للعامل إلا بشرط فإن شرطت مطلقة و ٥ اختلفا فله نفقة مثله عرفاً من طعام وكسوة.

---

١ في "ب" زيادة: "من" وكذا في "ن".

٢ في "ب" "يشترط" وكذا في "م" و "ن".

٣ في "أ" "أن يشترط للعامل جزء معلوماً" وكذا في "ج" وفي "ب" "جزء معلوم" وكذا في "م" و "ن".

٤ في "أ" "أجر".

٥ في "أ" "أو" بدل الواو.

ويعمل العامل حصته من الربح بظهوره قبل القسمة كالمالك لا الأخذ منه إلا بإذن ١ وحيث فسخت المال عرض فرضي ربه بأخذه قومه ودفع للعامل حصته وإن لم يرض فعلى العامل بيعه وقبض ثمنه. والعامل أمين يصدق بيمينه في قدر رأس المال وفي الربح وعدمه وفي الهلاك والخسران حتى ولو أقر بالربح ويقبل قول المالك في قدر ما شرط للعامل.

### فصل

الثالث : شركة الوجوه وهي : أن يشترك اثنان لا مال لهما في ربح ما يشتريان من الناس في ذمهما ويكون المالك والربح كما شرطا والخسارة على قدر المالك.  
الرابع : شركة الأبدان وهي : أن يشتركا فيما يتملكان بأبدانهما من المباح : كالاحتشاش والاحتطاب والاصطياد أو يشتركا فيما يتقبلان ٢ في ذمهما ٣ من العمل.  
الخامس : شركة المفاوضة وهي : أن يفوض كل إلى صاحبه شراء وبيعاً في الذمة ومضاربة وتوكيلاً ومسافرة بالمال وارتماً.  
ويصح دفع دابة أو عبد لمن يعمل به بجزء من أجرته ومثله خياطة ثوب ونسج غزل وحصاد زرع ورضاع قن واستيفاء مال بجزء مشاع

١ في "أ" "إلا بإذنه" وكذا في "ج".

٢ في "ب" "يتملكان" وفي الهامش في نسخة: "يتقبلان".

٣ في "أ" "ذمتهم".

منه وبيع متاع بجزء من ربحه ويصح دفع دابة أو نحل ١ أو نحوهما لمن يقوم بهما مدة معلومة بجزء منهما والنماء ملك لهما لا إن كان بجزء من النماء كالدر والنسل والصوف والعسل وللعامل أجره مثله.

١ في "ب" "نحل" بالخاء المعجمة.

## باب المساقاة

وهي: دفع شجر لمن يقوم بمصالحه بجزء من ثمره بشرط كون الشجر معلوما وأن يكون له ثمر يؤكل وأن يشترط ٢ للعامل جزء مشاع معلوم من ثمره.  
والمزارعة: دفع الأرض والحب لمن يزرعه ويقوم بمصالحه بشرط كون البذر معلوما جنسه وقدره ولو لم يوكل وكونه من رب الأرض وأن يشترط ٣ للعامل جزء معلوم مشاع ٤ منه ويصح كون الأرض والبذر والبقر من واحد والعمل من آخر.  
فإن فقد شرط فالمساقاة والمزارعة فاسدة ٥ والثمر والزرع لربه وللعامل أجره مثله.

---

٢ في "ن" "يشترط".

٣ في "ن" "يشترط".

٤ في "ب" "مشاع معلوم" وكذا في "م".

٥ قال اللبدي في الحاشية "ص: ٢١٤": الأولى: فاسدتان لأنه خبر عن شيئين إلا أن يقال: فيه حذف من الدلالة الثاني عليه وإن كان الأكثر عكسه كقوله تعالى: {أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا} [الرعد: ٣٥] أي: دائم.

(١٥٨/١)

---

ولا شيء له إن فسخ أو هرب قبل ظهور الثمرة.  
وإن فسخ بعد ظهورها فالثمره بينهما على ما شرطا وعلى العامل تمام العمل مما فيه نمو أو ١ صلاح للثمره ٢.  
والجذاذ عليهما بقدر حصتهما ويتبعان العرف في الكلف السلطانية ما لم يكن شرط فيتبع.

---

١ في "أ" بالواو فقط.

٢ في "م" و "ن" "للثمره".

(١٥٩/١)

## باب الإجارة

شروطها ٣ ثلاثة:

معرفة المنفعة معرفة الأجرة كون النفع مباحا يستوفي دون الأجزاء.  
فتصح إجارة كل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه إذا قدرت منفعته بالعمل كركوب ٤ الدابة لخل ٥  
معين أو قدرت بالأمد وإن طال حيث كان يغلب على الظن بقاء العين

---

٣ في "ن" "وشروطها" بزيادة الواو.

٤ في "أ" "كركوبه".

٥ في "أ" "إلى محل".

(١٥٩/١)

---

## فصل

والإجارة ضربان:

الأول: على عين فإن كانت موصوفة اشترط فيها ١ استقصاء صفات السلم وكيفية السير من هملاج وغيره لا الذكورة والأنوثة والنوع.  
وإن كانت معينة اشترط ٢ معرفتها والقدرة على تسليمها وكون المؤجر يملك نفعها وصحة بيعها سوى حر ٣ ووقف وأم ولد واشتمالها على النفع المقصود منها فلا تصح في زمنة لحمل وسبخة لزراع.  
الثاني : على منفعة في الذمة فيشترط ضبطها بما لا يختلف كخياطة ثوب بصفة كذا و ٤ بناء حائط يذكر طوله وعرضه وسمكه ٥ وآلته وأن لا يجمع بين تقدير المدة والعمل: كـ "يخيطه ٦ في يوم".  
وكون العمل لا يشترط أن يكون فاعله مسلما فلا تصح الإجارة لأذان وإقامة وتعليم قرآن وفقه وحديث ونيابة في حج وقضاء ولا يقع إلا قرينة لفاعله.  
ويحرم أخذ الأجرة عليه وتحوز الجعالة.

---

١ "فيها" أدرجها في "ن" في الشرح.

٢ في "أ" "اشترطت".

٣ في "أ" زيادة "حرة".

٤ في "م" "أو" بدل الواو.

٥ بفتح السين وسكون الميم أي: ثخانتة وهو في الحائط بمثلة العمق في غير المنتصب قاله في الحاشية.

نيل المآرب "١/٢٧٤".

٦ في "أ" "كتخيطه". وفي "ن" "التخيطه".

## فصل

وللمستأجر استيفاء النفع بنفسه: ولمن يقوم مقامه لكن بشرط كونه مثله في الضرر أو دونه.  
وعلى المؤجر كل ما جرت به العادة من آلة المركوب والقود والسوق والشيل والخط وترميم الدار  
بإصلاح المنكسر وإقامة المائل وتطيين السطح وتنظيفه من الثلج ونحوه.  
وعلى المستأجر المحمل والمظلة وهي: الكبير من الأخبية وتفريغ البالوعة والكنيف وكنس الدار من الزبل  
ونحوه إن حصل بفعله.

## فصل

والإجارة عقد لازم لا تنفسخ بموت المتعاقدين ولا بتلف المحمول ولا بوقف العين المؤجرة ولا بانتقال  
الملك فيها بنحو هبة.  
وبيع ولمشتر لم يعلم الفسخ أو: الإمضاء والأجرة له.  
وتنفسخ بتلف ١ العين المؤجرة المعينة وموت المرتضع وهدم الدار.  
ومتى تعذر استيفاء النفع ولو بعضه من جهة المؤجر فلا شيء له ومن جهة المستأجر فعليه جميع الأجرة.

١ في "ن" زيادة: "كل".

وإن تعذر بغير فعل أحدهما كشروء المؤجرة وهدم الدار ووجب منها ١ الأجرة بقدر ما استوفى.  
إن هرب المؤجر وترك بهائمهم وأنفق عليها المستأجر بنية الرجوع رجع لأن النفقة على المؤجر كالمعير.

## فصل

والأجير قسمان: خاص: وهو من قدر نفعه بالزمن ومشترك: وهو: من قدر نفعه بالعمل.  
فالخاص لا يضمن ما تلف يده ٢ إلا إن فرط.  
والمشترك يضمن ما تلف بفعله من تخريق وغلط في تفصيل وبزلقه وبسقوط ٣ عن دابته ٤ وبانقطاع حبله  
لا ما تلف بحرزه أو بغير فعله إن لم يفرط.  
ولا يضمن حجام وختان وبيطار خاصا كان أو مشتركا إن كان حاذقا ولم تجن يده وأذن فيه مكلف أو  
وليه ولا ٥ راع لم يتعد أو يفرط بنوم أو غيبته عنه.  
ولا يصح أن يرهاها بجزء من ثمنائها.

- 
- ١ في "ب" "من" بدل "منها". وكذا في "م" و "ن".
  - ٢ في "ن" بيده".
  - ٣ في "أ" "بسقوطه" وكذا في "ن" و في "م" "وسقوط".
  - ٤ في "م" "دابة".
  - ٥ في "أ" "ولا ضمان راع".

(١٦٢/١)

---

## فصل

وتستقر الأجرة بفراغ العمل وبانتهاء المدة وكذا ببذل تسليم العين إذا مضى ١ مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها ولم تستوف.

ويصح: شرط ٢ تعجيل الأجرة وتأجيرها.

وإن اختلفا في قدرها تحالفا وتفاصلا وإن ٣ كان قد استوفى ما له أجرة فأجرة المثل.

والمستأجر أمين لا يضمن ولو شرط على نفسه الضمان إلا بالتفريط ويقبل قوله في أن لم يفرط وأن ما استأجره أبق أو شرد أو مرض ٤ أو مات.

وإن شرط عليه أن لا يسير بها في الليل أو وقت القائلة أو لا يتأخر بها عن القافلة ونحو ذلك مما فيه غرض صحيح فخالف ضمن ومتى انقضت ٥ الإجارة رفع المستأجر يده ولم يلزمه الرد ولا مؤنته كالمودع.

- 
- ١ في "" "مضى"
  - ٢ "شرط" سقطت من "ب" وكذا من "م".
  - ٣ في "أ" "فإن" وكذا في "ن".
  - ٤ في "أ" "أو مرض أو شرد" بتقديم وتأخير.
  - ٥ قال ابن القيم: إذا خرج المتسابقان في النضال معا جاز في أصح القولين والمشهور من مذهب مالك أنه لا يجوز. وعلى القول بجوازه فأصبح القولين أنه لا يحتاج إلى محلل كما هو مقتضى المنقول عن الصديق وأبي عبيدة بن الجراح واختيار شيخنا وغيره. والمشهور من أقوال الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز إلا بمحلل على تفاصيل لهم في المحلل وحكمة. وقد ذكرناها في كتابنا الكبير في الفروسية الشرعية وذكرنا فيه وفي كتاب بيان الاستدلال على بطلان اشتراط محلل السباق والنضال بيان بطلاقة من أكثر من

خمسين وجها وبيننا ضعف الحديث الذي احتج به من اشترطه وكلام الأئمة في ضعفه وعدم الدلالة منه على تقدير صحته. إعلام الموقعين "٢٩/٤".

(١٦٣/١)

#### باب المسابقة

وهي جائزة في السفن والمزاريق والطيور وغيرها وعلى الأقدام وبكل الحيوانات ١ .  
لكن لا يجوز أخذ العوض إلا في مسابقه الخيل والإبل والسهام بشروط خمسة: .  
أحدها : تعيين الركوبين أو ٢ الراميين بالرؤية.  
الثاني : اتحاد الركوبين أو القوسين بالنوع.  
الثالث : تحديد المسافة بما جرت به العادة.  
الرابع : علم العوض وإباحته.  
الخامس : الخروج عن شبه القمار بأن يكون العوض من واحد فإن أخرجنا معا لم يجز ٣ إلا بمحل لا يخرج شيئا.  
ولا يجوز أكثر من واحد يكافئ مركوبه مركوبيهما أو ٤ ورميه

١ قال شيخ الإسلام: وما ألهي وشغل عما أمر الله به فهو منهى عنه وأن لم يحرم جنسه كالبيع والتجارة وأما سائر ما يتلهى به البكالون من أنواع اللهو وسائر ضروب اللهو مما لا يستعان به في حق شرعي فكله حرام. حاشية الروض "٣٤٧/٥".  
٢ في "أ" بالواو فقط.  
٣ في "أ" "لم يجزء".  
٤ في "م": بالواو بدل "أو".

(١٦٤/١)

رميهما ١ فإن سبقا معا أحرزا سبقيهما ٢ ولم يأخذا من الحلل شيئا وإن سبق أحدهما أو سبق الحلل أحرز السبقين.  
والمسابقة جمالة لا يؤخذ بعوضها رهن ولا كفيل ولكل فسسخها ما لم يظهر الفضل لصاحبه.



- ١ في "م" و "ن" "رميهما" بيائين.  
٢ في "أ" "بسقيهما" بزيادة الباء.

(١٦٥/١)

كتاب العارية

كتاب العارية

...

كتاب العارية

وهي مستحبة منعقدة بكل قول أو فعل يدل عليها بشروط ثلاثة: كون العين منتفعا بها مع بقائها ١  
وكون النفع مباحا وكون المعير أهلا للتبرع.  
وللمعير الرجوع في عاريتها أي وقت شاء ما لم يضر بالمستعير.  
فمن أعار سفينة لحمل أو أرضا لدفن أو زرع لم يرجع حتى ترسي ٢ السفينة ويبلغ الميث ويحصد الزرع  
ولا أجرة ٣ له منذ رجع إلا في الزرع.

فصل

والمستعير في استيفاء النفع كالمستأجر إلا أنه لا يعير ولا يؤجر إلا بإذن المالك.  
وإذا قبض المستعير العارية فهي مضمونة عليه بمثل مثلي وقيمة.

١ في "أ" "بقاء عينها" بدل "بقاءها".

٢ قال اللبدي في الحاشية "ص: ٢٢١": بالبناء للمفعول. وقال في المطلع "ص: ٢٧٤": بضم التاء مع  
فتح السين وكسرهما وترسي: بفتح التاء وكسر السين وذلك أنه يقال: رست السفينة وأرست وأرساها  
غيرها قال الله تعالى: {وَالْجِبَالُ أَرْسَاهَا} [النازعات: ٣٢]  
٣ في "أ" زيادة "له" وكذا في "ن".

(١٦٧/١)

متقوم يوم تلف فرط أو لا.

لكن لا ضمان في أربع مسائل إلا بالتفريط: فيما إذا كانت العارية وقفا ككتب علم وسلاح وفيما إذا  
أعارها المستأجر أو بليت فيما أعيرت له أو أركب دابته منقطعا لله تعالى فتلفت تحته.

ومن استعار ليرهن فالمرقن أمين ويضمن المستعير ١ .  
ومن سلم لشريكه الدابة ولم يستعملها أو استعملها في مقابلة علفها بإذن شريكه وتلفت بلا تفريط لم  
يضمن .

---

١ وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره وقال عبد الرحمن السعدي: والصواب أن العارية لا تضمن  
إلا بالشرط لدخولها في الجملة الأمانات وأن أسباب الضمان إما تعد وإما تصرف لم يؤذن له فيه وهذا  
مفقود في العارية ولأن القاعدة: أن ما ترتب على المأذون فإنه غير مأذون. المختارات الجليلة "ص:  
١٢٤".

(١٦٨/١)

---

كتاب الغصب

مدخل

...

كتاب الغصب

وهو الاستيلاء عرفا على حق الغير عدوانا.  
ويلزم الغاصب رد ما غصب ١ بنمائه ولو غرم رده أضعاف قيمته.  
وإن سمر بالمسامير بابا قلعتها وردّها وإن زرع الأرض فليس لربها بعد حصده ٢ إلا الأجرة وقبل الحصد  
يخير بين تركه بأجرته أو تملكه بنفقته وهي: مثل البذر وعوض لواحقه.  
وإن غرس أو بنى في الأرض ألزم بقلع غرسه و٣ بنائه حتى ولو كان أحد الشريكين وفعله له بغير إذن  
شريكه.

فصل

وعلى الغاصب أرش نقص المغصوب وأجرته مدة مقامه بيده.  
فإن تلف ضمن المثلي بمثله والمتقوم بقيمته يوم تلفه في بلد غصبه.  
ويضمن مصاغا مباحا من ذهب أو فضة بالأكثر من قيمته أو وزنه والمحرم بوزنه.

---

١ في "ن" "غصبه".

٢ في "أ" "الحصد" بدل "حصده".

٣ في "ن" "أو" بدل الواو.

ويقبل قول الغاصب في قيمة المعصوب و١ في قدره.  
ويضمن جنايته وإتلافه بالأقل من الأرض أو قيمته وإن أطعم الغاصب ما غصبه حتى ولو لمالكه فأكله ٢  
ولم يعلم لم يبرأ الغاصب وإن علم الأكل حقيقة الحال استقر الضمان عليه.  
ومن اشترى أرضاً فغرس أو بنى فيها فخرجت مستحقة للغير وقلع غرسه و٣ بناؤه رجع على البائع  
بجميع ما غرمه.

### فصل

ومن أتلف ولو سهواً مالا لغيره ضمنه وإن أكره على الإلتلاف ضمن من أكرهه.  
وأن ٤ فتح قفصاً عن طائر أو حل قنا أو أسيراً أو حيواناً مربوطاً فذهب أو حل وكاء زق فيه مائع  
فاندفق ضمنه.  
ولو بقي الحيوان أو الطائر حتى نفره ٥ آخر ضمن المنفر ومن أوقف دابة بطريق ولو واسعا أو ترك بها  
نحو طين أو خشبة ضمن ما تلف بذلك لكن لو كانت الدابة بطريق واسع فضرها فرفسته فلا ضمان ٦.

١ في "أ" "أو" بدل الواو.

٢ "فأكله" لا توجد في "أ" وكذا في "ن".

٣ في "ن" "أو" بدل الواو.

٤ في "م" "من" بدل "إن".

٥ في "أ" "نفرهما" وكذا في "م" و "ن".

٦ في "أ" زيادة "عليه".

ومن اقتنى كلباً عقوراً أو أسود بهيماً أو أسداً أو ذنباً أو جارحاً فأتلف شيئاً ضمنه لا إن دخل دار ربه  
بلا إذنه.

ومن أجاج نارا في ملكه ١ فتعدت إلى ملك غيره بتفريطه ضمن لا إن طرأت ٢ ريح.  
ومن اضطجع في مسجد أو في طريق ٣ أو وضع حجراً بطين في الطريق ليطأ عليه الناس لم يضمن.

### فصل

ولا يضمن رب بهيمة غير ضارية ما أتلفته ٤ فهاراً من الأموال والأبدان ويضمن راكب وسائق وقائد

قادر على التصرف فيها وإن تعدد راكب ضمن الأول أو من خلفه إن انفرد بتدبيرها ٥ وإن اشتركا في تدبيرها أو لم يكن إلا قائد وسائق اشتركا في الضمان.  
ويضمن ربها ما أتلفته ٦ ليلا إن كان بتفريطه وكذا مستعيرها ومستأجرها ومن يحفظها.

---

١ في "ن" "بملكه".

٢ في "أ" "طرت".

٣ في "م" و "ن" "الطريق" بأل التعريف.

٤ في "أ" "أتلفته".

٥ قيد في المعطوف و المعطوف عليه أي ضمن الأول إن انفرد بتدبيرها أو ضمن من خلفه إن انفرد بتدبيرها كما يفهم من قوله: "وإن اشتركا.... إلخ". حاشية اللبدي "ص: ٢٢٧"  
٦ في "أ" "ما أتلفه".

(١٧١/١)

---

ومن قتل صائلا عليه ولو آدميا دفعا ١ عن نفسه أو ماله أو أتلّف مزمارا أو آلة فهو أو كسر إناء فضة أو ذهب أو فيه خمر مأمور بإراقته ٢ أو كسر حليا محرما أو أتلّف ٣ آلة سحر أو تعزيم أو تنجيم أو صور خيال ٤ أو أتلّف كتب ٥ مبتدعة مضلة أو أتلّف كتابا فيه ٦ أحاديث رديئة لم يضمن في الجميع.

---

١ في "ن" "دافعا".

٢ في "ن" "ياراقتها".

٣ أدرجه في "م" في الشرح.

٤ أي: خيال الظل وهو ضرب ضروب اللهو والتسلية في التقديم وربما كان الأصل الأول للسينما المعاصرة وصفة: بيت مربع يقام بروافد من الخشب ويكسى بالخيش ونحوه من الجهات الثلاثة وبسدل على الوجه الرابع ستر أبيض وفيه يكون ظهور الشخص أو الصور فإذا أظلم الليل دخل اللاعبون هذا البيت وأشعلوا نارا تكون بين اللاعبين وبين الشخص ويحرك الخصى أو الصور بعودين وغالبا ما تتخذ هذه الشخص والصور من الجلود ثم تصبغ بالأصباغ على ما تقتضيه ألوان الوجوه والثياب وأجسام الحيوان بحيث إذا عرضت الصدر أمام ضوء النهار المشتعلة ظهرت واضحة لشفوف الجلد وقد أنكر هذا النوع من اللهو كثير من العلماء وهو الآن زال وانتهى وربما كان "القراقوز" أو "الأراجوز" امتداد له انظر: خيال الظل لأحمد تيمور "ص: ١٩-٢٠" كناشة النوادر "٩/١".

٥ في "م" "كتبا".

٦ في "ن" "كتبا فيها".

(١٧٢/١)

### باب الشفعة

لا شفعة لكافر على مسلم.

وتثبت للشريك فيما انتقل عنه ملك ١ شريكه بشروط خمسة:

أحدها : كونه مبيعا فلا شفعة فيما انتقل عنه ملكه ٢ بغير بيع

الثاني : كونه مشاعا من عقار فلا شفعة للجار ولا فيما ليس بعقار كشجر وبناء مفرد ٣ و يؤخذ الغرس والبناء تبعا للأرض.

الثالث : طلب الشفعة ساعة يعلم فإن آخرء الطلب لغير عذر سقطت والجهل بالحكم عذر.

الرابع : أخذ جميع المبيع فإن طلب أخذ البعض مع بقاء الكل سقطت والشفعة بين الشفعاء على قدر أملاكهم.

الخامس : سبق ملك الشفيع ٥ لرقبة العقار فلا شفعة لأحد اثنين اشتريا عقارا معا.

وتصرف المشتري بعد أخذ الشفيع بالشفعة باطل وقبله صحيح.

ويلزم الشفيع أن يدفع للمشتري الثمن الذي وقع عليه العقد فإن

١ في "أ" "ملكه".

٢ في "ن" زيادة "عنه".

٣ في "أ" "منفرد".

٤ في "أ" زيادة "الطلب" و كذا في "م" و "ن".

٥ في "أ" زيادة "الشفعة".

(١٧٣/١)

كان مثليا فمثله أو ١ متقوما فقيمته فإن جهل الثمن ولا حيلة: سقطت الشفعة وكذا إن عجز الشفيع ولو عن بعض الثمن وانتظر ثلاثة أيام ولم يأت به.

---

١ في "أ" "وإن كان" بدل "أو".

(١٧٤/١)

---

### باب الوديعة

يشترط لصحتها كونها من جائز التصرف لمثله فلو أودع ماله لصغير أو مجنون أو سفيه فأتلفه فلا ضمان وإن أودعه أحدهم صار ضامنا ولم ٢ يبرأ إلا برده لوليه. ويلزم المودع حفظ الوديعة في حرز مثلها بنفسه أو بمن يقوم مقامه كزوجته وعبد. وإن دفعها لعذر إلى أجنبي لم يضمن وإن ناهى مالكها عن إخراجها من الحرز فأخرجها لطريان شيء الغالب منه الهلاك لم يضمن وإن تركها ولم يخرجها أو أخرجها لغير خوف ضمن فإن ٣ قال له لا تخرجها ولو خفت عليها فحصل خوف وأخرجها أو لا لم يضمن. وإن ألقاها عند هجوم ناهب ونحوه إخفاء لها لم يضمن. وإن لم يعلف البهيمة حتى ماتت ضمنها.

---

٢ في "أ" "لا يبرأ" بدل "لم يبرأ" وكذا في "م" و"ن".

٣ في "أ" "وإن" بدل "فإن".

(١٧٤/١)

---

### فصل

وإن ١ أراد المودع السفر رد الوديعة إلى مالكها أو إلى من يحفظ ماله عادة أو إلى وكيله ٢ فإن تعذر ولم يخف عليها معه في السفر سافر بها ولا ضمان فإن ٣ خاف عليها دفعها للحاكم ٤ فإن تعذر فلتقة ٥. ولا يضمن مسافر أودع فسافر بها فتلفت بالسفر. وإن تعدى المودع في الوديعة بأن ركبها لا لسقيها أو لبسها لا لخوف من عث ٦ أو أخرج الدراهم لينفقها أو لينظر إليها ثم ردها أو حل كيسها فقط حرم عليه وصار ضامنا ووجب عليه ردها فورا ولا تعود أمانة بغير عقد متجدد ٧. صح: "كلما خنت ثم عدت إلى الأمانة فأنت أمين".

- ١ في "ن" "وإذا".  
٢ قوله: "أو إلى وكيله" سقط من "م".  
٣ في "م" "وإن" بالواو.  
٤ في "أ" "إلى الحاكم".  
٥ قال في الإنصاف: والصواب هنا أن يراعي الأصلح في دفعها إلى الحاكم أو الثقة فإن استوى الأمران فالحاكم. حاشية الروض "٤٦٤/٥".  
٦ بضم العين المهملة جمع: عثة سوسة تلحس الصوف ويضمن نقصها بما إن لم ينشرها لتفريطه. حاشية الروض "٤٦٥/٥".  
٧ أدرجه في "م" في الشرح بلفظ: "جديد".

(١٧٥/١)

## فصل

والمودع أمين لا يضمن إلا إن تعدى أو فرط أو خان ويقبل قوله بيمينه في عدم ذلك وفي أنها تلفت أو "أنك أذنت لي في دفعها لفلان وفعلت ١".  
وإن ادعى الرد بعد مطله بلا عذر أو ادعى ورثته الرد لم يقبل إلا بينه وكذا كل أمين وحيث آخر ردها بعد طلب بلا عذر ولم يكن حملها مؤنة ضمن وإن أكره على دفعها لغير ربها لم يضمن.  
وإن قال له: عندي ألف وديعة ثم قال: قبضها أو تلفت قبل ذلك أو ظنتها باقية ثم علمت تلفها صدق بيمينه ولا ضمان وإن قال: قبضت منه ألفا وديعة فتلفت فقال بل غصبا أو عارية ضمن.

- ١ قبول قوله: "في أنك أذنت لي في دفعها لفلان وفعلت" من مفردات المذهب ومذهب الثلاثة وعليه جماعة من الحنابلة: لا يقبل إلا بينة. حاشية اللبدي "ص: ٢٣٢".  
٢ في "ن" بدون الواو.

(١٧٦/١)

التي ذهبت أنهارها واندرست آثارها - ولم يعلم لها مالك.  
فمن أحيا شيئا من ذلك - ولو كان ١ ذميا أو بلا إذن الإمام - ملكه بما فيه من معدن جامد كذهب وفضة وحديد وكحل ولا خراج عليه إلا إن كان ذميا لا ما فيه من معدن جار: كنفت وقار.

ومن حفر بئرا بالسابلة ليرتفق بها كالسفارة لشربهم ودوابهم فهم أحق بمائها ما أقاموا وبعد رحيلهم تكون سبيلا للمسلمين فإن عادوا كانوا أحق بها.

## فصل

ويحصل إحياء الأرض الموات إما بمخاط منيع أو إجراء ماء لا تزرع إلا به أو غرس شجر أو حفر بئر فيها.

فإن تحجر مواتا بأن أدار حوله أحجارا أو حفر بئرا لم يصل مأوها ٢ أو سقى ٣ شجرا مباحا كزيتون ونحوه أو أصلحه ولم.

---

١ "كان" لا توجد في "أ".

٢ في "ن" "ماءها" صوبها من شرح المنتهى.

٣ قال الحجازي في حواشيه على التنقيح: "ص: ٢٠١-٢٠٢": قوله: "سقى" كذا مكتوب في نسخ التنقيح وكل ما نقل عنه وغيره أي: بالسين المهملة والقاف وهو تحيف وغلط من الكاتب وصوابه: بالشين المعجمة والفاء المشددة أي قطع منه الأغصان الكبيرة القديمة التي لا تصلح للتركيب وهذا هو الواقع في جبال الأرض المقدسة وغيرها كما شاهدنا نحن وغيرنا فإنه ليس هناك ما يسقى به الزيتون والخروب انتهى. حاشية اللبدي "ص: ٢٣٢".

(١٧٧/١)

---

يركبه ١ لم يملكه لكنه أحق به من غيره ووارثه بعده فإن أعطاه أحد كان له. ومن سقى إلى مباح فهو له كصيد وعنبر ولؤلؤ ومرجان وحطب وثمر ومنبوذ رغبة عنه والمملك مقصور فيه ٢ على القدر المأخوذ.

---

١ التركيب هو: التطعيم ومعناه: وصل نبات آخر أو جزء نبات آخر ليلتحما ويعيشا كأشجار نبات واحد والجزء الذي له جذور في الأرض يسمى: المطعم والجزء الثاني الذي ينشأ في الأول: يسمى الطعم. معجم الألفاظ الزراعية "ص: ٣١٦".

٢ "فيه" لا توجد في "أ".

(١٧٨/١)



### باب الجعالة ٣

وهي جعل مال معلوم لمن يعمل ٤ له عملاً مباحاً ٥ ولو مجهولاً كقوله: من رد لقطتي أو بنى لي هذا الحائط أو أذن بهذا المسجد شهراً فله كذا.  
فمن فعل العمل بعد أن بلغه الجعل استحقه كله وإن بلغه في أثناء العمل استحق حصة تمامه وبعد فراغ العمل لم يستحق شيئاً.  
وإن فسخ الجاعل قبل تمام العمل لزمه أجره المثل وإن فسخ.

٣ بتثليث الجيم. نيل المآرب "١/٤٦٥".

٤ في "ن" زيادة: "له".

٥ فلا يصح على عمل محرم كغناء وزمر ونحوهما كالإجارة. حاشية اللبدي "ص: ٢٣٣".

(١٧٨/١)

العامل فلا شيء له.  
ومن عمل لغيره عملاً بإذنه من غير تقدير ١ أجره ٢ وجعالة فله أجره المثل ٣.  
وبغير إذنه فلا شيء له إلا في مسألتين:  
أحدهما: أن يخلص متاع غيره من مهلكه فله أجره مثله.  
الثانية: أن يرد رقيقاً آبقاً لسيدته فله ما قدره الشارع وهو دينار أو اثنا عشر درهماً.

١ "تقدير" لا توجد في "م". وأدرجها في "ن" في الشرح.

٢ في "ن" "أو" بدل الواو.

٣ في "م" "مثله".

(١٧٩/١)

### باب اللقطة

وهي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما لا تتبعه همة أو ساط الناس ٤: كسوط ورغيف ونحوهما فهذا يملك بالالتقاط ولا يلزم ٥ تعريفه لكن إن وجد ربه دفعه له ٦ إن كان باقياً وإلا لم يلزمه شيء.

ومن ترك دابته ترك إياس بمهلكة أو فلاة لانقطاعها أو لعجزه ٧

- 
- ٤ عبر بأوساط الناس لأن أشرفهم لا يهتمون بالشيء الكبير وأسقاطهم قد تتبع همهم الرذل الذي لا يؤبه له. حاشية الروض "٥٠٣/٥".
- ٥ في "أ" "لا يلزم" وكذا في "م" و "ن".
- ٦ "له" لا توجد في "م" و "ن".
- ٧ في "ن" "بعجزه" الباء.

(١٧٩/١)

---

عن علفها ملكها آخذها وكذا ما يلقي في البحر خوفا من الغرق ١.

الثاني : الضوال التي تمتنع من صغار السباع: كالإبل والبقر والخيول والبغال والحمير والظباء فيحرم التقاطها وتضمن كالغصب ولا يزول الضمان إلا بدفعها للإمام أو نائبه أو بردها إلى مكانها بإذنه ومن كتم شيئا منها لزمه قيمته مرتين وإن تبع شيء منها دوابه فطرده أو دخل داره فأخرجه لم يضمنه حيث لم يأخذه.

الثالث : كالذهب والفضة والمتاع وما لا يمتنع من صغار السباع كالغنم والفصالان ٢ والعجاجيل والأوز والدجاج فهذه يجوز التقاطها لمن وثق من نفسه الأمانة والقدرة على تعريفها والأفضل مع ذلك تركها فإن أخذها ثم ردها إلى موضعها ضمن.

فصل

وهذا القسم الأخير ثلاثة أنواع:

أحدها : ما التقطه من حيوان فيلزمه خير ثلاثة أمور: أكله بقيمته أو بيعه وحفظ ثمنه أو حفظه وينفق عليه من ماله وله الرجوع بما أنفق إن نواه فإن استوت الثلاثة خير.

- 
- ١ وفي الإقناع "٣٩٧/٢": أن هذا لا يملكه آخذها وله أجره مثله كما لو انكسرت السفينة.
- ٢ بضم الفاء وكسرهما جمع فصيل وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه. نيل المآرب "٤٦٩/١".

(١٨٠/١)

الثاني : ما خشي ١ فساده فيلزمه فعل الأصلح من بيعه أو أكله بقيمته أو تحفيف ما يجفف فإن استوت الثلاثة خير .

الثالث : باقي المال ويلزم ٢ التعريف في الجميع فوراً فحاراً أو كل يوم مدة أسبوع ثم عادة مدة حول .  
وتعريفها : بأن ينادي عليها ٣ في الأسواق وأبواب المساجد من ضاع منه شيء أو نفقة .  
وأجرة المنادي على الملتقط فإذا عرفها حولاً ولم ٤ تعرف دخلت في ملكه قهراً عليه فيتصرف فيها بما شاء بشرط ضمانها .

### فصل

ويحرم تصرفه فيها حتى يعرف وعاءها ووكاءها - وهو ما شده به الوعاء .  
وعفاصها : وهو : صفة الشد ويعرف قدرها وجنسها وصفتها .  
ومتى وصفها طالبها يوماً من الدهر لزم دفعها إليه بنمائها المتصل وأما المنفصل بعد حول التعريف فلواجدها .

وإن تلفت أو نقصت في حول التعريف ولم يفرط لم يضمن

---

١ في "م" "خشي" بصيغة الماضي .

٢ في "م" "يلزم" .

٣ "عليها" لا توجد في "م"

٤ في "م" "فلم" بالفاء .

٥ في "م" و "ن" "يشد" .

(١٨١/١)

---

وبعد الحول يضمن مطلقاً .

وإن أدركها ربما بعد الحول مبيعة أو موهوبة لم يكن له إلا البدل ومن وجد في حيوان نقداً أو درة فلقطة  
لواجده يلزمه تعريفه .

ومن استيقظ فوجد في ثوبه مالا لا يدري من صره فهو له ولا يبرأ من أخذ من نائم شيئاً إلا بتسليمه له  
بعد انتباهه .

(١٨٢/١)

---

## باب اللقيط

وهو طفل يوجد لا يعرف نسبه ولا رقه والتقاطه والإنفاق عليه فرض كفاية ويحكم بإسلامه وحريته وينفق عليه مما معه إن كان فإن لم يكن فمن بيت المال فإن تعذر اقترض عليه الحاكم فإن تعذر فعلى من علم بحاله والأحق بمحضنته واجده إن كان حرا مكلفا رشيدا أميناً عدلاً ولو ظاهراً.

### فصل

وميراث اللقيط وديته إن قتل لبيت المال ١ وإن ادعاه من يمكن كونه منه من ذكر أو أنثى ألحق به ولو ميتاً وثبت نسبه وإرثه.

---

١ هذا المذهب وحكى ابن أبي موسى في الإرشاد عن بعض شيوخه رواية عن أحمد: أن الملتقط يرثه. واختار الشيخ تقي الدين ونصره صاحب الفائق قال الحارثي: وهو الحق. حاشية اللبدي "ص: ٢٣٧-٢٣٨".

(١٨٢/١)

---

وإن ادعاه اثنان فأكثر معا قدم من له بينة فإن لم تكن عرض على القافة فإن ألحقته بواحد لحقه وإن ألحقته بالجميع لحقهم وإن أشكل أمره ضاع نسبه. ويكفي قائف واحد وهو كالحاكم فيكفي مجرد خبره بشرط كونه مكلفاً ذكراً عدلاً حراً مجرباً في الإصابة.

(١٨٣/١)

## كتاب الوقف

### الوقف

...

### كتاب الوقف

يحصل بأحد أمرين: بالفعل مع دليل يدل عليه: كأن يبنى ١ بنياناً على هيئة المسجد ويأذن إذناً عاماً بالصلاة فيه أو يجعل أرضه مقبرة ويأذن إذناً عاماً بالدفن فيها. بالقول ٢ وله صريح وكناية. فصريحه: وقفت وحبست وسبلت.

وكنايته: تصدقت وحرمت وأبدت فلا بد فيها من نية الوقف ما لم يقل: على قبيلة كذا أو طائفة كذا  
فصل

وشروط الوقف سبعة:

أحدها : كونه من مالك جائز التصرف أو ممن ٣ يقوم مقامه.

الثاني : كون الموقوف عينا يصح بيعها وينتفع بها نفعا ٤ مباحا مع

---

١ في "أ" "بني" بلفظ الماضي.

٢ الدال على الوقف وقال شيخ الإسلام: إذا قال واحد أو جماعة: جعلنا هذا المكان مسجدا أوقفنا صار  
مسجدا ووقفنا بذلك. حاشية الروض "٥/٥٣١".

٣ في "ن" "من".

٤ في "ن" "انتفاعا".

(١٨٥/١)

---

بقائها ١ فلا يصح وقف مطعوم ومشروب غير الماء ولا وقف دهن وشمع وأثمان وقناديل نقد على  
المساجد ولا على غيرها.

الثالث : كونه على جهة بر وقربة: كالمساكين والمساجد والقناطر والأقارب فلا يصح على الكنائس ولا  
على اليهود والنصارى ولا على جنس الأغنياء أو ٢ الفساق لكن لو ٣ وقف على ذمي أو فاسق أو غني  
معين صح.

الرابع : كونه على معين غير نفسه يصح أن يملك فلا يصح الوقف على مجهول ٤ كرجل ومسجد ولا  
على أحد هذين ولا ٥ على نفسه ولا على من لا يملك كالرقيق ولو مكاتباً و٦ الملائكة والجن والبهائم  
والأموات ولا على الحمل استقلاً لا ٧ بل تبعاً.

الخامس : كون الوقف منجزاً فلا يصح تعليقه إلا بموته فيلزم من حين [الوقف] ٨ إن خرج من الثلث.

---

١ في "م" و "ن" "بقاء عينها" بدل "بقائها".

٢ في "أ" بالواو بدل "أو" وكذا في "م".

٣ في "م" "لكن بدل "لو".

٤ قال شيخ الإسلام: المجهول نوعان "مبهم" وهذا قريب و "معين" مثله أن يقف دار لم يرها فممنوع هذا  
بعيد وكذلك هبته. حاشية الروض "٥/٥٣٤".

٥ في "ن" "ولا يصح" بزيادة "يصح".

٦ في "ن" بزيادة "لا" "ولا الملائكة".

٧ وهو أن يقول: وقفت على ما في بطن هذه المرأة واختار شيخ الإسلام صحته أصالة وهو قول ابن عقيل وغيره. حاشية الروض "٥٤٧/٥".

٨ في الأصل: "الوقفية" والتصويت من "أ" و "ب".

(١٨٦/١)

---

السادس : أن لا يشترط ١ فيه ما ينافيه كقوله: وقفت كذا على أن أبيع أو أهبه متى شئت أو بشرط الخيار لي أو بشرط أن أحوله من جهة إلى جهة.

السابع : أن يقفه على التأيد.

فلا يصح: وقفته ٢ شهرا أو إلى سنة ٣ نحوها.

ولا يشترط تعيين الجهة فلو قال: وقفت كذا وسكت صح وكان لورثته من النسب على قدر إرثهم ٤.

فصل

ويلزم الوقف بمجردة وملكه الموقوف عليه فينظر فيه هو أو وليه ما لم يشترط ٥ الواقف ناظرا فيتعين ويتعين صرفه إلى الجهة التي وقف عليها في الحال ٦ ما لم يستثن الواقف منفعته أو غلته له أو لولده أو لصديقه مدة حياته أو مدة معلومة فيعمل بذلك. وحيث انقطعت الجهة والواقف حي رجع إليه وقفا.

---

١ في "ن" و "ج" "لا يشترط".

٢ في "أ" "وقفه". وفي "ن" "الوقفية".

٣ في "ن" "أو" بدل الواو.

٤ في "ن" زيادة "منه".

٥ في "م" "يشترط".

٦ قال شيخ الإسلام: يصح تغيير شرط الواقف إلى ما هو أصلح منه وأن يختلف باختلاف الأزمان حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية واحتاج إلى الجهاد يصرف للجند. نيل المآرب "١٥/٢".

(١٨٧/١)

ومن وقف على الفقراء فافتقر تناول منه ١.

ولا يصح عتق الرقيق الموقوف بحال لكن لو وطئ الأمة ٢ الموقوفة عليه حرم فإن حملت صارت أم ولد تعتق بموته وتجب قيمتها في تركته ليشتري ٣ بها مثلها.

## فصل

ويرجع في مصرف الوقف إلى شرط الواقف فإن جهل عمل بالعادة الجارية فإن لم يكن ٤ فبالعرف فإن لم يكن فالتساوي بين المستحقين.

ويرجع إلى شرطه في الترتيب بين البطون أو الاشتراك وفي إيجار الوقف أو ٥ عدمه وفي قدر مدة الإيجار فلا يزداد على ما قدر.

ونص الواقف كنص الشارع ٦ يجب العمل بجميع ما شرطه ما لم

---

١ قال في شرح المنتهى: "٢٨٧/٤" والمراد بقوله: "تناول منه" جواز التناول منه لا تعيينه ووجه ذلك وجود الوصف الذي هو الفقر إليه.

٢ "الأمة" لا توجد في "م".

٣ في "ن" "يشترى" بدون اللام.

٤ في "م" و "ن" "لم تكن".

٥ في "ن" بالواو بدل "أو".

٦ قال شيخ الإسلام: وأما أن نجعل نصوص الواقف أو نصوص غيره من العاقدین كنصوص الشارع في وجوب العمل بها فهذا كفر باتفاق المسلمين قال: وقد اتفق المسلمون على أن شروط الواقف تنقسم إلى قسمين: صحيح وفاسد.

وقال ابن القيم: إن أحسن الظن بقائل القول حمل كلامه على أنها كنصوص الشارع في الدلالة على مقيدها =

(١٨٨/١)

---

يفض إلى الإخلال ١ بالمقصود فيعمل به فيما ٢ إذا شرط أن لا يتزل في الوقف فاسق ولا شرير ولا ذو جاه.

وإن خصص مقبرة أو مدرسة أو إمامتها بأهل مذهب أو بلد أو قبيلة تخصصت لا المصلين بها ولا إن شرط عدم استحقاق من ارتكب طريق ٣ الصلاح.

## فصل

ويرجع في شرطه إلى الناظر ٤.

ويشترط في الناظر خمسة أشياء: الإسلام والتكليف الكفاية للتصرف والخبرة به والقوة عليه فإن كان ضعيفا ضم إليه قوي أمين.

ولا تشترط الذكورة ولا العدالة حيث كان بجعل الواقف له فإن كان من غيره فلا بد من العدالة.

---

= واعتبار مفهومها كما يعتبر منطوقها وأما وجوب الأتباع وتأثير من أدخل بشيء منها فلا يظن ذلك بمن له نسبة ما إلى العلم وإذا كان حكم الحاكم ليس كنص الشارع بل يرد ما خالف حكم الله ورسوله فنص الواقف أولى وقال: قولهم: "شروط الواقف كنصوص الشارع" نبرأ إلى الله من هذا القول ولا نعدل بنصوص الشارع غيرها أبدا. حاشية الروض "٥/٥٤٧".

١ في "أ" "إخلال".

٢ في "أ" "كما".

٣ في "أ" "طرق".

٤ قال اللبدي في الحاشية "ص: ٢٤٩" في العبارة قلب والصواب: "يرجع إلى شرطه في الناظر" كما هو ظاهر. قلت: وعلى الصواب في الإقناع "٣/١٣".

٥ في "م" و "ن" زيادة "فيه".

(١٨٩/١)

---

فإن لم يشترط ١ الواقف ناظرا فالنظر للموقوف عليه مطلقا حيث كان محصورا وإلا فللحاكم. ولا نظر للحاكم ٢ مع ناظر خاص ٣ لكن له أن يعترض عليه إن فعل ما لا يسوغ. ووظيفة الناظر: حفظ الوقف وعمارته وإيجاره وزرعه والمخاصمة فيه وتحصيل ريعه والاجتهاد في تنميته وصرف الربيع في جهاته من عمارة وإصلاح وإعطاء المستحقين. وإن آجره بأنقص صح وضمن النقص. وله الأكل بالمعروف ٤ ولو لم يكن محتاجا ٥ وله التقرير في وظائفه. ومن قرر في وظيفة على وفق الشرع حرم إخراجها منها بلا موجب شرعي ومن نزل عن وظيفة بيده لمن هو أهل لها صح وكان أحق بها. وما يأخذه الفقهاء من الوقف فكالرزق من بيت المال لا كجعل ولا كأجرة.

---

١ في "م" و "ج" و "ن" "يشترط".



- ٢ في "أ" "للحاكم".  
٣ قال في الفروع "٥٩٣/٤": أطلقه الأصحاب.  
٤ في "أ" "بمعروف". وكذا في "م" و "ن".  
٥ قاله في القواعد. "ص: ١٣٦، القاعدة: الحادية والسبعون".

(١٩٠/١)

## فصل

ومن وقف على ولده و ١ ولد غيره دخل الموجودون فقط من الذكور والإناث ٢ بالسوية من غير تفضيل ودخل أولاد الذكور خاصة.  
وإن قال ٣: على ولدي ٤ دخل أولاده الموجودون ومن يولد لهم لا الحادثون ٥ وعلى ولدي ومن يولد لي دخل الموجودون والحادثون تبعاً.  
ومن وقف على عقبه أو ٦ نسله أو ولد ولده أو ذريته دخل الذكور والإناث لا أولاد الإناث إلا بقرينة.  
ومن وقف على بنيه أو بني فلان فللذكور خاصة.  
ويكره هنا أن يفضل بعض أولاده على بعض لغير سبب والسنة أن لا يزداد ذكر على أنثى فإن كان لبعضهم عيال أو به حاجة أو عاجز عن التكسب أو خص المشتغلين بالعلم أو خص ذا الدين والصلاح فلا بأس ٧.

- ١ في "م" و "ن" "أو" بدل الواو.  
٢ في "م" "الذكور والإناث" بآل التعريف فيها.  
٣ قال اللبدي في الحاشية "ص: ٢٥٢" وفول المنصف: وإن قال: على أولادي إلخ" مكرر مع ما قبله فتفطن.

- ٤ في "ن" "أولادي" بدل: "ولدي".  
٥ في "ن" زيادة: "تبعاً".  
٦ في "أ" بالواو بدل أو".  
٧ في "ن" زيادة "بذلك".

(١٩١/١)

## فصل

والوقف عقد لازم لا يفسخ ١ بإقالة ولا غيرها ولا يوهب ولا يرهن ولا يورث ولا يباع إلا أن تتعطل منافعه بخراب أو غيره ولم يوجد ما يعمر به فيباع ويصرف ثمنه في مثله ٢ أو بعض مثله وبمجرد شراء البدل ٣ يصير وقفا وكذا حكم المسجد لو ضاق على أهله أو خربت محلته أو استقذر موضعه. ويجوز نقل آلته وحجارته لمسجد آخر إحتاج إليها وذلك أولى من بيعه ويجوز نقض منارة المسجد وجعلها في حائطه لتحسينه ومن وقف على ثغر فاختل صرف في ثغر مثله وعلى قياسه مسجد ورباط ونحوهما.

ويحرم: حفر البئر وغرس الشجر بالمساجد ٤ ولعل هذا حيث لم يكن فيه ٥ مصلحة.

---

١ في "أ" "لا يفسخ".

٢ قوله: "أو بعض مثله" لا يوجد في "ج".

٣ في "أ" "الوقف".

٤ في "م" "بالمساجد".

٥ "فيه" لا توجد في "أ".

(١٩٢/١)

## باب الهبة

وهي التبرع بالمال في حال الحياة.

وهي مستحبة منعقدة بكل قول أو فعل يدل عليها.

وشروطها ثمانية: كونها من جائز التصرف كونه مختارا غير هازل كون الموهوب يصح بيعه كون الموهوب

له يصح تملكه كونه يقبل ما وهب له بقول أو فعل يدل عليه قبل تشاغلها بما يقطع البيع عرفا كون

الهبة منجزة كونها غير مؤقتة لكن لو وقتت بعمر أحدهما لزممت ولغا التوقيت وكونها بغير عوض فإن

كانت بعرض معلوم فبيع وبعرض مجهول فباطلة.

ومن أهدى ليهدي له أكثر فلا بأس.

ويكره رد ١ الهبة وإن قلت بل السنة أن يكافئ أو يدعو وإن علم أنه أهدى ٢ حياء وجب الرد ٣.

---

١ ويجوز ردها لأمر: مثل أن يريد أخذه بعقد معارضة أو يكون المعطى لا يقنع بالثواب المعتاد أو تكون

بعد السؤال ونحوه. حاشية اللبدي "ص: ٢٥٥".

٢ في "ن" "أهدي له" بدل "أهدي".

٣ قال في الآداب الشرعية "٣١٥/١": وهو قول حسن لأن المقاصد في العقود عندنا معتبرة.

(١٩٣/١)

## فصل

وتملك الهبة بالعقد.

وتلزم بالقبض بشرط أن يكون القبض بأذن الواهب فقبض ما وهو ١ بكيل أو وزن ٢ أو عد أو ذرع بذلك وقبض الصبرة وما ينقل بالنقل وقبض ما يتناول بالتناول وقبض غير ذلك بالتخلية ويقبل ويقبض لصغير ومجنون وليهما.

ويصح أن يهب شيئا ويستثني نفعه مدة معلومة وأن يهب حاملا ويستثني حملها.

وإن وهبه وشرط الرجوع متى شاء لزم ولغا الشرط.

وإن وهب دينه لمدينه ٣ أو أبرأه منه أو تركه له صح ولزم بمجردده ولو قبل حلوله.

وتصح البراءة ولو مجهولا.

ولا تصح هبة الدين لغير من هو عليه إلا إن كان ضامنا.

١ في "ب" "وهب" بدل "هو".

في "ن" زيادة "أو عد" ٢.

٣ قال اللبدي في الحاشية "ص: ٢٥٧": قد تقدم في حد الهبة أنه بد في المال الموهوب أن يكون موجودا

وهذا غير موجود فالظاهر عدم صحة هبة الدين إلا أن يقال: الهبة هنا بمعنى الإبراء فصحت ولذلك لم

تصح هبة الدين لغير من هو عليه كما ذكره المصنف لما ذكرناه.

(١٩٤/١)

## فصل

ولكل واهب أن يرجع في هبته قبل إقباضها مع الكراهة. ولا يصح الرجوع إلا بالقول وبعد إقباضها

يحرم ولا يصح ما لم يكن أبا فله ١ أن يرجع بشروط أربعة:

أن لا يسقط حقه من الرجوع ٢ أن لا تزيد زيادة متصلة أن تكون باقية في ملكه أن لا يرهنها.

وللأب الحر أن يملك من مال ولده ما شاء بشروط خمسة:

أن لا يضره أن لا يكون في مرض موت أحدهما أن لا يعطيه لولد آخر أن يكون التملك بالقبض مع القول أو النية أن يكون ما يملكه ٣ عينا موجودة فلا يصح أن يملك ما في ذمته من دين ولده ولا أن يرى نفسه ٤.

وليس لولده أن يطالبه بما في ذمته من الدين بل إذا مات أخذه من تركته من رأس المال.

---

١ في "ن" "فإن له" بدل: "فله".

٢ هذا المذهب خلافا للإقناع. حاشية اللبدي "ص: ٢٥٧".

٣ في "ن" "تملكه".

٤ زاد في الإقناع "٣٢/٣" شرطا سادسا: وهو أن لا يكون الأب كافرا وإلا بن مسلما لا سيما إذا كان الابن كافرا ثم أسلم قاله شيخ الإسلام.

(١٩٥/١)

---

## فصل

ويباح للإنسان أن يقسم ماله بين ورثته في حال حياته ويعطي من حدث حصته وجوبا ويجب عليه التسوية بينهم على قدر إرثهم.

فإن زوج أحدهم أو خصمه ١ بلا إذن البقية حرم عليه ولزمه أن يعطيهم حتى يستورا فإن مات قبل التسوية وليس التخصيص بمرض موته المخوف ثبت للآخذ وإن كان بمرض موته لم يثبت له شيء زائد عنهم إلا بإجازتهم ما لم يكن وقفا فيصح بالثلث كالأجنبي

## فصل

والمرض غير المخوف كالصداع ووجع الضرس و٢ تبرع صاحبه نافذ في جميع ماله كتصرف الصحيح حتى ولو صار مخوفا ومات منه بعد ذلك.

والمرض المخوف كالبرسام وذات الجنب والرعاف الدائم والقيام المتدارك وكذلك من بين الصفين وقت الحرب أو كان باللجة وقت الهيجان أو وقع الطاعون ببلده أو قدم للقتل أو حبس له أو جرح جرحا موحيا ٣ فكل من أصابه شيء من ذلك ثم تبرع ومات نفذ تبرعه بالثلث فقط للأجنبي فقط وإن لم يمت فكالصحيح.

---

١ في "ن" "خصه".

٢ في "م" و "ن" بدون الواو.

٣ أُلحق الماتن بالمريض مرض الموت المخوف ستة وزاد في نيل المآرب "٣٧/٢" اثنتين وهما: السابع: من اسر عند من عادته القتل. والثامن: الحامل عند الطلق مع ألم حتى تنجو من نفاسها.

(١٩٦/١)

## كتاب الوصية

### مدخل

...

### كتاب الوصية ١

تصح: الوصية من كل عاقل لم يعاين الموت ولو مميزا أو سفيها.  
فتسن بخمس من ترك خيرا وهو المال الكثير عرفا.  
وتكره لفقير له ورثة.  
وتباح له إن كانوا أغنياء.  
وتجب على من عليه حق بلا بينة.  
وتحرم على من له وارث بزائد على ٢ الثلث ولوارث بشيء وتصح وتقف على إجازة الورثة والاعتبار  
بكون ممن وصى أو وهب وارثا أو لا عند الموت وبالإجازة أو الرد بعده.  
فإن امتنع الموصى له بعد موت الموصي من القبول ومن الرد حكم عليه بالرد وسقط حقه.  
وإن قبل ثم رد لزمت ولم يصح ٣ الرد.  
وتدخل في ملكه من حين قبوله فما حدث من نماء منفصل قبل ذلك فلورثته.

١ في "م" "الوصايا" بدل "الوصية".

٢ في "م" "عن" بدل "على".

٣ في "أ" و "ب" "لم يصح" وكذا في "ج" و "م" و "ن".

(١٩٧/١)

وتبطل الوصية بخمسة أشياء: برجوع الموصي بقول أو فعل يدل عليه وموت الموصى له قبل الموصي  
وبقتله للموصي وبرده للوصية وتلف العين المعينة الموصى بها.

### باب الموصى له

تصح الوصية لكل من يصح تملكه ولو مرتدا أو حربيا أو لا يملك: كحمل ١ وبهيمة ويصرف في علفها ٢.

وتصح للمساجد والقنابر ونحوها والله ورسوله وتصرف في المصالح العامة.  
وإن وصى بإحراق ثلث ماله صح وصرف في تجمير الكعبة وتنوير المساجد وبدفنه في التراب: صرف في تكفين الموتى وبرميه في الماء: صرف في عمل سفن للجهاد.  
ولا تصح لكنيسة أو بيت نار أو كتب التوراة والإنجيل أو ملك أو ميت أو جني ولا لمبهم كـ "أحد هذين".

فلو أوصى ٣ بثلث ماله لمن تصح له الوصية ولمن لا تصح له كان الكل لمن تصح له لكن لو أوصى ٤ لحي وميت كان للحي النصف فقط

- 
- ١ في "أ" "كجمل" قال في الشرح الكبير "٥٣٩/٣": ولا نعلم خلافا في صحة الوصية للحمل أي: إذا علم وجود الوصية فإن انفصل ميتا بطلت لأنه لا يرث.  
٢ في "أ" "علفهما".  
٣ في "م" و "ن" و "وصى".  
٤ في "ن" و "وصى".

### فصل

وإذا أوصى لأهل سكتة فلاهل زقاقه حال الوصية وخيراته تناول أربعين دارا من كل جانب.  
والصغير والصبي ١ والغلام واليافع واليتيم: من لم يبلغ.  
والمميز: من بلغ سبعا.  
والطفل: من دون سبع.  
والمراهق: من قارب البلوغ.  
والشباب الفتى: من البلوغ إلى ثلاثين ٢.  
والكهل: من الثلاثين إلى الخمسين.

والشيخ من الخمسين إلى السبعين ثم بعد ذلك هرم.  
والأيم والعازب: ٣ من لا زوج له من رجل و ٤ امرأة.  
والبكر: من لم يتزوج.  
ورجل ثيب وامرأة ثيبة: إذا كانا قد تزوجا.  
والثيوبة: زوال البكارة ولو من غير زوج.

---

١ في "ن" "والصبي والصغير" بتقديم وتأخير.  
٢ في "م" و "ن" "ثلاثين".  
٣ في "أ" "العزب" وكذا في "ج" و "ج" و "م" و "ن"  
٤ في "م" و "ن" "أو" بدل الواو.

(١٩٩/١)

---

والأرامل: النساء ١ اللاتي فارقهن أزواجهن بموت أو حياة.  
والرھط: ما دون العشرة من الرجال خاصة.

---

١ قوله: "النساء" أدرجه في "ن" في الشرح.

(٢٠٠/١)

---

### باب الموصى به

تصح الوصية حتى بما لا يصح بيعه:  
كالأبق والشارد والطير بالهواء والحمل بالبطن واللبن بالضرع ٢ وبالمعدوم: كبما تحمل ٣ أمته أو شجرته  
أبدا أو مدة معلومة.  
فإن حصل شيء فللموصى له إلا حمل الأمة فقيمته يوم وضعه.  
وتصح بغير مال ككلب مباح النفع وزيت متنجس وتصح بالمنفعة المفردة كخدمة عبد وأجرة دار  
ونحوهما وتصح بالمبهم كثوب ويعطى ما يقع عليه الاسم.  
فان اختلف الاسم بالعرف والحقيقة غلبت الحقيقة ٤.

---

- ٢ ناقش الحارثي في التمثيل باللبن في الضرع بأنه غير معجوز عن تسليمه لكنه من نوع الجهول أو المعدوم لتجدده شيئا فشيئا. حاشية اللبدي "ص: ٢٦٤".
- ٣ قال شيخ الإسلام: الذي يظهر لي أنه لا تصح الوصية بالحمل نظرا إلى علة التفريق إذ ليس التفريق مختصا بالبيع بل هو عام كل تفريق إلا العتق وافتداء الأسير. حاشية الروض "٦٥/٦".
- ٤ صححه في المنقح وهو قول القاضي وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم وجزم به في المنتهى. حاشية الروض "٦٧/٦" واختار المرفق "المغني ٥٦٧/٨" وجماعة: يقدم العرف لأنه المتبادر إلى الفهم.

(٢٠٠/١)

---

فالشاة والبعر والثور ١: اسم للذكر والأنثى من صغير وكبير.  
والحصان والجمل والحمار والبغل والعبد: اسم للذكر خاصة.  
والحجر والأتان والناقة والبقرة: اسم للأنثى ٢.  
والفرس والرقيق: اسم لهما.  
والنعجة: اسم للأنثى من الضأن.  
والكباش: اسم للذكر الكبير منه.  
والتيس: اسم للذكر الكبير من المعز.  
والدابة عرفا: اسم للذكر والأنثى من الخيل والبغال والحمير.

- 
- ١ في تاج العروس "٦/١٠٤": الثور: الذكر من البقر والأنثى: الشورة.  
٢ قاله في الإنصاف "٢٥٦/٧".

(٢٠١/١)

### باب الموصى إليه

تصح وصية المسلم إلى كل مسلم مكلف رشيد عدل ولو ظاهرا أو أعمى أو امرأة أو رقيقا لكن لا يقبل إلا بإذن سيده وتصح من كافر إلى عدل في دينه.  
ويعتبر وجود هذه الصفات عند الوصية والموت.  
وللموصى إليه أن يقبل وأن يعزل نفسه متى شاء.



وتصح الوصية معلقة: كإذا بلغ أو حضر أو رشد أو تاب من فسقه أو: إن مات زيد فعمره مكانه  
وتصح مؤقتة: كزيد وصي سنة ثم عمرو.

(٢٠١/١)

وليس للوصي أن يوصي إلا إن جعل له ذلك.  
ولا نظر للحاكم مع الوصي الخاص إذا كان كفؤاً.

#### فصل

ولا تصح الوصية إلا في شيء معلوم يملك الموصي فعله كقضاء الدين وتفريق الوصية ورد الحقوق إلى أهلها والنظر في أمر غير مكلف لا باستيفاء الدين مع رشد وارثه.  
ومن وصي في شيء لم يصر وصياً في غيره.  
وإن صرف أجنبي الموصى به لمعين ١ في جهته لم يضمه.  
وإذا قال له: ضع ثلث مالي حيث شئت أو أعطه أو تصدق به على من شئت لم يجز له أخذه ولا دفعه إلى أقاربه الوارثين ولا إلى ورثة الموصي.  
ومن مات برثته ونحوها ولا حاكم ولا وصي فلكل مسلم أخذ تركته وبيع ما يراه ويجهزه ٣ منها إن كانت وإلا جهزه من عنده وله الرجوع بما غرمه إن نوى الرجوع.

١ في "أ" "العين".

٢ في "أ" "أن" بدل "إذا".

٣ في "ن" "تجهيزه".

(٢٠٢/١)

كتاب الفرائض

مدخل

...

كتاب الفرائض

وهي: العلم بقسمة الموارث.

وإذا مات الإنسان بديء من تركته بكفنه وحنوطه ومؤنة تجهيزه من رأس ماله سواء كان قد تعلق به

حق رهن أو أرش جنائية أو لا وما بقي بعد ذلك يقضى ١ منه ديون الله وديون الآدميين وما بقي بعد ذلك تنفذ ٢ وصاياه من ثلثه ثم يقسم ما بقي بعد ذلك على ورثته.

## فصل

وأسباب الإرث ثلاثة: النسب والنكاح الصحيح والولاء.

وموانعه ثلاثة: القتل والرق واختلاف الدين.

والجمع على توريثهم من الذكور بالاختصار عشرة: الابن وابنه وإن نزل والأب وأبوه وإن علا والأخ مطلقا وابن الأخ لا من الأم والعم وابنه كذلك والزوج والمعتق.

ومن الإناث بالاختصار سبع: البنت وبنت الابن وإن نزل أبوها والأم والجدة مطلقا والأخت مطلقا والزوجة والمعتقة.

---

١ في "أ" "تقضي" وكذا في "م" و "ن" و "ب" "تقضى".

٢ في "ن" زيادة "منه".

(٢٠٣/١)

---

## فصل

والوارث ثلاثة ذو فرض وعصبة و١ رحم.

والفروض المقدرة ستة: النصف والربع والثلثان والثلث والسدس.

وأصحاب هذه الفروض بالاختصار عشرة: الزوجان والأبوان والجد والجدة مطلقا والأخت مطلقا والبنت وبنت الابن والأخ من الأم.

فالنصف فرض خمسة:

فرض الزوج حيث لا فرع وارث للزوجة وفرض البنت وفرض بنت الابن مع عدم أولاد الصلب

وفرض الأخت الشقيقة مع عدم الفرع الوارث وفرض الأخت للأب مع عدم الأشقاء.

والربع فرض اثنين: وفرض الزوج مع الفرع الوارث وفرض الزوجة فأكثر مع عدمه.

الثلث فرض واحد وهو: الزوجة فأكثر مع الفرع الوارث والوارث.

---

١ في "ن" زيادة: "ذو" "ذو رحم".

(٢٠٤/١)

## فصل

والثلثان: فرض أربعة:

فرض ١ البنين فأكثر وبني الابن فأكثر فوق وفرض الأختين الشقيقتين فأكثر وفرض الأختين للأب فأكثر.

والثلث : فرض اثنين:

فرض ولدي الأم فأكثر يستوي فيه ذكرهم وأنثاهم وفرض الأم حيث لا فرع وارث للميت ولا جمع من الإخوة والأخوات لكن لو كان هناك أب وأم وزوج أو زوجة كان للأم ثلث ٢ الباقي.

والسدس فرض سبعة:

فرض الأم مع الفرع الوارث: أو جمع الإخوة والأخوات وفرض الجدة فأكثر إلى ثلاث إن تساوين مع عدم الأم وفرض ولد الأم الواحد وفرض بنت الابن فأكثر مع بنت الصلب وفرض الأخت للأب مع الأخت الشقيقة وفرض الأب مع الفرع الوارث وفرض الجد كذلك ولا يتزلف عنه بحال.

---

١ "فرض" لا توجد في "أ".

٢ في "ب" "ثلث" بالتكثير. وكذا في "ج" و "م" و "ن".

(٢٠٥/١)

## فصل

والجد مع الإخوة الأشقاء أو الأب ذكورا كانوا أو إناثا كأحدهم فإن لم يكن هناك صاحب فرض فله معهم خير أمرين:

إما المقاسمة أو ثلث جميع المال.

وإن كان هناك صاحب فرض فله أو ثلث الباقي بعد صاحب الفرض أو سدس جميع المال.

فإن لم يبق بعد صاحب الفرض إلا السدس أخذه وسقط الإخوة إلا الأخت الشقيقة أو لأب في المسألة المسماة بالأكدرية.

وهي زوج وأم وجد وأخت:

فللزوج النصف وللأم: الثلث وللجد: السدس ويفرض للأخت: النصف فتعول إلى تسعة ١ ثم يقسم

نصيب الجد والأخت بينهما أربعة على ثلاثة فتصح من سبعة وعشرين.

وإذا اجتمع مع الشقيق ولد الأب عده على الجد إن احتاج لعهده ثم يأخذ الشقيق ما حصل لولد الأب إلا أن يكون الشقيق أختا واحدة فتأخذ تمام النصف وما فضل فهو لولد الأب.

فمن صور ذلك الزيديات الأربع:

العشرية وهي: جد وشقيقة وأخ لأب والعشرينية وهي: جد وشقيقة وأختان لأب

١ في "م" و "ن" "لتسعة" بدل: "إلى تسعة".

(٢٠٦/١)

ومختصرة زيد وهي: أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لأب وتسعينية زيد وهي: أم وجد وشقيقة وأخوان وأخت لأب.

(٢٠٧/١)

#### باب الحجب

اعلم: أن الحجب بالوصف يتأتى دخوله على جميع الورثة والحجب بالشخص نقصانا كذلك يتأتى وحرمانا فلا يدخل على خمسة ١: الزوجين والأبوين والولد.  
وان الجد يسقط بالأب وكل جد أبعد بجد أقرب وإن الجدة مطلقا يسقط ٢ بالأم وكل جدة بعدى بجدة قربي وإن كل ابن أبعد يسقط بابن أقرب وتسقط ٣ الإخوة الأشقاء باثنين: بالابن وإن نزل وبالأب الأقرب.  
والإخوة للأب يسقطون ٤ وبالأخ الشقيق أيضا وبنو الإخوة يسقطون حتى بالجد أبي الأب وإن علا الأعمام يسقطون حتى ببني الإخوة وإن نزلوا والأخ للأم يسقط باثنين: بفرع الميت مطلقا وبأصوله الذكور وإن علوا.  
وتسقط بنات الابن ببنتي الصلب فأكثر ما لم يكن معهن من يعصهن من ولد الابن.

١ وبعضهم عددهم: تسعة بجعل الابن والبنت مكان الولد في كلام المصنف. حاشية اللبدي "ص: ٢٧٥".

٢ في "ب" "بجد أقرب" بدل: "يسقط بأقرب". وكذا في "م" و "ن".

٣ "تسقط" لا توجد في "ب". وكذا في "م" وأدرجها في "ن" في الشرح.

٤ في "م" بزيادة الواو "ويسقطون".

(٢٠٧/١)

وتسقط الأخوات للأب بالأختين الشقيقتين فأكثر ما لم يكن معهن أخوهن فيعصبهن.  
ومن لا يرث لا يحجب ١ أحدا مطلقا إلا الإخوة من حيث هم فقد لا يرثون ويحبسون الأم نقصانا.

١ في "م" زيادة "أحدا".

(٢٠٨/١)

### باب العصبات

اعلم أن النساء كلهن صاحبات فرض وليس فيهن عصبية بنفسه إلا المعتقة.  
وإن الرجال كلهم عصبات بأنفسهم إلا الزوج وولد الأم وإن الأخوات مع البنات عصبات إن البنات  
وبنات الابن والأخوات الشقيقات والأخوات للأب كل واحدة منهن مع أخيها عصبية به له مثل ٢ ما  
لها.

وإن حكم العاصب أن يأخذ ما أبقت الفروض وإن لم يبق شيء سقط وإذا انفرد أخذ ٣ جميع المال لكن  
للجد والأب ثلاث حالات: يرثان بالتعصيب فقط مع عدم الفرع الوارث ويرثان بالفرض فقط مع  
ذكوريته وبالفرض والتعصيب مع أنوثيته.

ولا تتمشى على قواعدنا "المشتركة" وهي: زوج، وأم، وإخوة لأم وإخوة أشقاء.

٢ في "ب" "مثلا" وكذا في "م" و "ن".

٣ في "ن" "حاز" بدل: "أخذ".

(٢٠٨/١)

### فصل

وإذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة الابن والأب والزوج وإذا اجتمع كل النساء ورث منهن  
خمس ١: البنت وبنت الابن الأم والزوجة والأخت الشقيقة.

وإذا اجتمع ممكن الجمع من الصنفين ورث منهم خمسة ٢: الأبوان والولدان وأحد الزوجين.

ومتى كان العاصب عما أو ابن عم أو ابن أخ انفرد بالإرث دون أخواته.  
ومتى عدمت العصابات من النسب ورث المولى المعتق ولو أنشئ ثم عصبتة الذكور الأقرب فالأقرب  
كالنسب فإن لم يكن عملنا بالرد فإن لم يكن ورثنا ذوي الأرحام.

---

١ في "ن" خمس".

٢ في "ن" زيادة "منهم".

(٢٠٩/١)

---

### باب الرد وذوي الأرحام

حيث لم ٣ تستغرق الفروض التركة ولا عاصب رد الفاضل على كل ذي فرض بقدره ما عدا الزوجين  
فلا يرد عليهما من حيث الزوجية فإن لم يكن إلا صاحب فرض أخذ الكل فرضا وردا وإن كان جماعة  
من

---

٣ في "م" "لا" بدل "لم".

(٢٠٩/١)

---

جنس كالبنات فأعطهم ١ بالسوية فإن ٢ اختلف جنسهم فخذ عدد سهامهم من أصل ستة: دائما.  
فجدة وأخ لأم تصح من اثنين وأم وأخ لأم من ثلاثة وأم وبنت من أربعة وأم وبنتان من خمسة ولا تزيد  
عليها لأنها لو زادت سدسا آخر لاستغرقت الفروض.

وإن كان هناك أحد الزوجين فاعمل مسألة الرد ثم مسألة الزوجية ثم يقسم ٣ ما فضل عن فرض  
الزوجية على مسألة الرد فإن انقسم ٤ صحت مسألة الرد من مسألة الزوجية وإلا فاضرب مسألة الرد  
في مسألة الزوجية.

ثم من له شيء من ٥ مسألة الزوجية أخذه مضروبا في مسألة الرد ومن له شيء من ٦ مسألة الرد أخذه  
مضروبا في الفاضل عن مسألة الزوجية فزوج وجدة وأخ لأم مثلا: فاضرب مسألة الرد وهي: اثنان في  
مسألة الزوجية وهي: اثنان فتصح من أربعة وهكذا.

---

١ في "ن" "فأعطهن".

٢ في "ب" "وإن" بالواو وكذا في "م" و "ن".

٣ في "م" "يقسم".

٤ في "أ" "فانقسمت".

٥ في "م" "في" بدل "من".

٦ في "م" "في" بدل "من".

(٢١٠/١)

فضل في ١ ذوي الأرحام

وهم: كل قرابة ليس بذئ فرض ولا عصبه.

وأصنافهم أحد عشر:

ولد البنات لصلب أو لابن وولد الأخوات وبنات الإخوة وبنات الأعمام وولد [ولد] ٢ الأم والعم لأم

والعمات والأخوال والحالات وأبو الأم وكل جدة أدلت بأب بين أمين ٣.

ويرثون ٤ بتزويلهم منزلة من أدلوا به.

وإن أدلى جماعة منهم بوارث واستوت منزلتهم منه فنصيبه لهم بالسوية: الذكر كالأنثى.

ومن لا وارث له فماله لبيت المال وليس وارثا وإنما يحفظ المال الضائع وغيره فهو جهة ومصلحة.

١ في "ن" زيادة "تبيين".

٢ الزيادة من "أ".

٣ في "م" و "ن" زيادة: "ومن أدلى بصنف" وهي في الإقناع "١٠٥/٣" والمنتهى "٨٨/٢" والغاية

"٣٩٢/٢" بلفظ: "ومن أدلى".

٤ في "ب" و "ن" "يورثون".

(٢١١/١)

### باب أصول المسائل

وهي سبعة: اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنان عشر وأربعة وعشرون.

ولا يعول منها إلا الستة وضعفها وضعف ضعفها.

فالستة: تعول متوالية إلى عشرة.

فتعول إلى سبعة: كزوج وأخت لغير أم وجدة.  
وإلى ثمانية كزوج وأم وأخت لغير أم وتسمى "المباهلة".  
وإلى تسعة: كزوج وولدي أم وأختين لغيرها وتسمى "الغراء" "والمروانية".  
وإلى عشرة: كزوج وأم وأختين لأم وأختين لغيرها ١ وتسمى "أم الفروخ".  
والاثنا عشر تعول ٢ أفرادا إلى [سبعة] ٣ عشر فتعول إلى ثلاثة عشر: كزوج وبنتين وأم.  
وإلى خمسة عشر: كزوج وبنتين وأبوين.  
وإلى سبعة عشر: كثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات لأم.

---

١ قوله "وأختين لغيرها" لا يوجد في "ج".

٢ تكرر هذا اللفظ في "أ".

٣ في الأصل "تسعة" والتصويت من "أ" و "ب" و قوله: "إلى سبعة عشر" لا يوجد في "م".

(٢١٢/١)

---

وثمان أخوات لغيرها وتسمى أم الأرامل.  
والأربعة والعشرون تعول مرة واحدة إلى سبعة وعشرين: كزوجة وبنتين وأبوين وتسمى المنبرية و  
البخيلة لقلّة عولها.

(٢١٣/١)

---

### باب ميراث الحمل

من ١ مات عن حمل يرثه فطلب بقية ورثته قسمة ٢ التركة قسمت ووقف له الأكثر من إرث ذكرين أو  
أنثيين ودفع لمن لا يحجبه [الحمل] ٣ إرثه كاملا ولمن يحجبه حجب نقصان أقل ميراثه ولا يدفع لمن سقطه  
شيء فإذا ولد أخذ نصيبه ورد ما بقي لمستحقه.  
ولا يرث إلا إن ٤ استهل ٥ صارخا أو عطس أو تنفس أو وجد منه ما يدل على الحياة: كالحركة الطويلة  
ونحوها.

ولو ظهر بعضه فاستهل ثم انفصل ميتا لم يرث

---

١ في "ن" بزيادة الواو "ومن".



٢ في "ب" "قسم" وكذا في "م".

٣ في الأصل "الحجب" والتصويت من "أ" و "ب".

٤ في "ج" "من" بدل "إن".

٥ قيل: بالبناء للفاعل وقيل: بالبناء للمفعول ومعنى: "استهل" خرج صارخا وأما "أهل" فبالبناء للفاعل وقال الجوهري وغيره: استهل المولود إذا صاح عند الولادة وحينئذ فالاستهلال رفع الصوت فصارخا حال مؤكد لعاملها. حاشية اللبدي "ص: ٢٨٢".

(٢١٣/١)

### باب ميراث المفقود

من انقطع خبره لغيبه ظاهرها السلامة: كالأسير ١ والخروج للتجارة والسياسة وطلب العلم انتظر تنمة تسعين سنة منذ ولد فإن فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم. وإن كان ظاهرها الهلاك: كمن فقد من بين أهله أو في مهلكه كدرب الحجاز أو فقد ٢ بين الصفين حال الحرب أو غرقت سفينة ونجا قوم وغرق آخرون انتظر تنمة أربع سنين منذ فقد. ثم يقسم ماله في الحالتين. فإن قدم بعد القسمة ٣ أخذ ما وجدته بعينه ورجع بالباقي. فإن مات مورث هذا المفقود في زمن انتظاره أخذ كل وارث اليقين ووقف له الباقي ٤. من أشكل نسبه فكالمفقود.

١ عند من عادته عدم قتل الأسير. حاشية اللبدي "ص: ٢٨٢".

٢ في "أ" زيادة "من".

٣ في "ب" "القسم" وكذا في "م".

٤ في "ج" و "ن" "الباقي" بدون الباء.

(٢١٤/١)

### باب ميراث الخنثى

وهو: من له شكل الذكر وفرج المرأة ١. ويعتبر ببوله فبسببه من أحدهما.

فإن خرج منهما معا اعتبر أكثرهما ٢ فإن استويا فمشكل.  
فإن رجي كشفه بعد كبره أعطي ومن معه اليقين ووقف الباقي لتظهر ذكوره بنبات لحيته أو إنماء من  
ذكره أو أنوثته بحيض أو تفلك ثدي أو إنماء من فرج.  
فإن مات أو بلغ بلا أماراة واختلف إرثه أخذ نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى.

---

١ في "أ" "الأنثى".

٢ في "ب" و "ن" "أكثرهما" بدون الباء وكذا في "م".

(٢١٥/١)

---

### باب ميراث الغرقى نحوهم

إذا علم موت المتوارثين معا فلا إرث وكذا إن جهل الأسبق ٣ أو علم ثم نسي وادعى ورثة كل سبق  
الآخر ولا بينة أو تعارضتا وتحالفا.  
وإن لم يدع ورثة كل سبق الآخر ورث كل ميت صاحبه ثم يقسم ما ورثه على الأحياء من ورثته.

---

٣ الصواب أن يقول: "وكذا لو جهل السبق بأن يعلم هل سبق لأحدهما أولا" والأحسن في العبارة من  
أصلها أن يقال: "وكذا إن جهل السبق أو علم ثم نسي" فهذا أخصر وأوضح. حاشية اللبدي "ص":  
٢٨٤".

(٢١٥/١)

---

### باب ميراث أهل الملل

لا توارث ١ بين مختلفين في الدين إلا بالولاء فيرث به المسلم الكافر والكافر المسلم وكذا يرث الكافر  
ولو مرتدا إذا أسلم ٢ قبل قسم ميراث مورثه المسلم.  
والكفار ملل شتى لا يتوارثون مع اختلافها.  
فإن اتفقت ٣ ووجدت الأسباب ورث بعضهم بعضا ولو أن أحدهما ذمي والآخر حربي أو مستأمن  
والآخر ذمي أو حربي.  
ومن حكم بكفره من أهل البدع والمرتد والزنديق وهو: المنافق فما لهم ٤ فيء لا يورثون ولا يرثون.  
ويرث الجوسي ونحوه بجميع قراباته فلو خلف أمه وهي أخته من أبيه ورثت الثلث بكونها أما والنصف

بكونها أختا.

١ في "أ" لا ميراث".

٢ قال اللبدي في الحاشية "ص: ٢٨٤" وهذا عندي يعد من محاسن المذهب لأنه فيه ترغيبا في الإسلام.

٣ في "ن" زيادة "أديانهم".

٤ في "ن" "فما له" بالإفراد.

(٢١٦/١)

### باب ميراث المطلقة

يثبت الإرث لكل من الزوجين في الطلاق الرجعي.

ولا يثبت في البائن إلا لها إن اهتم بقصد حرمانها: بأن طلقها في.

(٢١٦/١)

مرض موته المخوف ابتداء ١ أو سألتها ٢ رجعا فطلقها بائنا أو علق في مرضه ٣ طلاقها على مالا غنى عنه أو أقر أنه طلقها سابقا في حال صحته أو وكل في صحته من يبينها متى شاء فأبأنها في مرض موته فترث في الجميع حتى و ٤ لو انقضت عدتها ما لم تتزوج أو ترتد:

فلو طلق المتهم أربعاً وانقضت عدته وتزوج أربعاً سواهن ورث الثمان على السواء بشرطه.

ويثبت له إن فعلت بمرض موته المخوف ما يفسخ نكاحها ما دامت معتدة إن اهتمت وإلا سقطه.

١ جزم ابن القيم: أن الأولين من المهاجرين والأنصار ورثوا المطلقة المبتوتة في مرض الموت حيث يتهم بقصد حرمانها الميراث بلا تردد وإن لم يقصد الحرمان لأن الطلاق ذريعة وأما إذا لم يتهم ففيه خلاف معروف مأخذه أن المرض أوجب تعلق حقها بماله فلا يمكن من قطعة أو سدا للذريعة بالكلية وإن كان في الأصل المسألة خلاف متأخر عن السابقين. إعلام الموقعين "١٨٥/٣".

٢ في "أ" زيادة "طلاقها".

٣ في "م" "مرض موته" بدل "مرضه".

٤ في "ن" بدون الواو.

٥ في "ن" زيادة "ميراثه".

### باب الإقرار بمشارك في الميراث

إذا أقر الوارث بمن يشاركه في الإرث أو بمن يحجبه كأخ أقر بآبن للميت صح وثبت ٦ الإرث والحجب.

٦ في "أ" "يثبت".

فإذا أقر الورثة المكلفون بشخص مجهول النسب وصدق أو كان صغيراً أو مجنوناً ثبت نسبه وإرثه. لكن يعتبر لثبوت نسبه من الميت إقرار جميع الورثة حتى الزوج وولد الأم أو شهادة عدلين من الورثة أو من غيرهم.

فإن لم يقر ١ جميعهم ثبت نسبه وإرثه من أقربيه فيشاركه فيما بيده أو يأخذ الكل إن أسقطه.

١ في "ن" زيادة "به".

### باب ميراث القاتل

لا إرث لمن قتل مورثه بغير حق أو شارك في قتله ولو خطأ فلا يرث من ٢ سقى ولده دواء فمات أو أدبه أو فصده أو بط سلعه.

وتلزم الغرة من شربت دواء فأسقطت ولا ترث منها شيئاً.

وإن قتله بحق ورثه كالقتل قصاصاً أو حداً أو دفعاً عن نفسه وكذا لو قتل الباغي العادل كعكسه.

١ في "ن" زيادة "به".

٢ في "أ" "فلا إرث لمن".

---

## باب ميراث المعتق بعضه

الرقيق من حيث هو: لا يرث ولا يورث.  
لكن المبعض يرث ويورث ويحجب بقدر ما فيه من الحرية.

(٢١٨/١)

---

## باب الولاء

من أعتق رقيقاً أو بعضه فسرى إلى الباقي أو عتق عليه برحم أو فعل أو عوض أو كتابة أو تدبير أو إيلاد أو وصية أو أعتقه في زكاته أو نذره أو كفارته فله عليه الولاء وعلى أولاده بشرط كونهم من زوجة عتيقة أو أمة وعلى من له أو لهم عليه الولاء.  
وإن قال: أعتق عبدك عني مجانا أو عني أو عنك وعلي ثمنه إن أعتقه ١ صح وكان ولاؤه للمعتق عنه ويلزم القائل ثمنه ٢ فيما إذا إلزم به.  
وإن قال الكافر: اعتق عبدك المسلم عني فأعتقه صح وولاؤه للكافر.

### فصل

ولا يرث صاحب الولاء إلا عند عدم عصبات النسب فبعد ٣ أن يأخذ أصحاب الفروض فروضهم فعند ذلك يرث المعتق ولو أنثى ثم.

---

١ في "م" و "ن" "إن أعتقه".

٢ قال ابن نصر الله في حاشية الزركشي: والمراد بالثمن القيمة لا ثمنه الذي اشتراه به وهو ظاهر.

حاشية اللبدي "ص: ٢٨٧".

٣ في "أ" "فنعد" وكذا في "م".

(٢١٩/١)

---

عصبته الأقرب فالأقرب.

وحكم الجد مع الإخوة في الولاء كحكمه معهم ١ في النسب.

والولاء لا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى به ولا يورث وإنما يرث به أقرب عصبات المعتق يوم موت العتيق لكن يتأتى إنتقاله من جهة إلى أخرى فلو تزوج عبد بمعتقه فولاء من تلده لمن أعتقها فإن

أعتق الأب النحر الولاء لمواليه.

١ "معهم" لا توجد في "م".

(٢٢٠/١)

كتاب العتق

مدخل

...

كتاب العتق

وهو من أعظم القرب فيسن عتق رقيق له كعب ويكره إن كان لا قوة له ولا كسب أو يخاف منه الزنا أو الفساد ويحرم إن علم ذلك منه ١ وهكذا الكتابة.

ويحصل العتق بالقول وصريحه لفظ: العتق والحرية كيف صرفا غير أمر ومضارع واسم فاعل.

وكنائته مع النية ستة عشر: خليلتك وأطلقتك وألحق بأهلك واذهب حيث شئت ولا سبيل لي أو لا سلطان أو لا ملك أو لا رق أو ٢: لا خدمة لي عليك و٣ وهبتك لله وأنت لله ورفعت يدي عنك إلى الله وأنت مولاي أو ٤ سائبة أو فلككت رقبتك ٥ وتزيد الأمة بأنت طالق أو حرام.

١ ذكر في المتن للعتق ثلاثة أحكام وبقي اثنان: وذلك أنه يجب بنذر وعن كفارة ويباح إن لم يقصد به ثواب الآخرة فتعثر به الأحكام الخمسة. حاشية اللبدي "ص: ٢٨٩".

٢ في "أ" "بالواو".

٣ في "ن" "أو" بدل الواو

٤ في "ن" زيادة "أنت".

٥ قوله: "وفككت رقبتك" في "ب" و "م" قبل هذا بعد قوله: "أو لا خدمة لي عليك" ولا يوجد في "ب" ولا في "ن".

(٢٢١/١)

ويعتق حمل لم يستثن بعث أمه لا عكسه.

وإن قال لمن يمكن كونه أباه أنت أبي أو قال لمن يمكن كونه ابنه: أنت ابني عتق لا إن لم يمكن إلا بالنية.

## فصل

ويحصل بالفعل: فمن مثل برقيقه فجدع أنفه أو أذنه ونحوهما أو ١ خرق أو حرق عضوا منه أو استكرهه على الفاحشة أو وطئ من لا يوطأ مثلها لصغر فأفضاها عتق في الجميع. ولا عتق بخدش وضرب ولعن.

ويحصل بالملك فمن ملك لذي رحم محرم من النسب عتق عليه ولو حملا وإن ملك بعضه عتق البعض والباقي بالسراية إن كان موسرا ويغرم حصة شريكه.

وكذا حكم كل من أعتق حصته من مشترك فلو ادعى كل من موسرين أن شريكه أعتق نصيبه عتق لاعتراف كل بحريته ويحلف كل لصاحبه وولاؤه لبيت المال ما لم يعترف أحدهما بعتقه فيثبت له ويضمن حق شريكه.

---

١ في "م" بالواو بدل: "أو".

(٢٢٢/١)

## فصل

ويصح تعليق العتق بالصفة كـ: "إن فعلت كذا فأنت حر" وله وقفه وكذا بيعه ونحوه قبل وجود الصفة فإن عاد للملكه عادت فمتى وجدت عتق ولا يبطل إلا بموته ١ فقلوله: إن دخلت الدار بعد موتي فأنت حر لغو ويصح: أنت حر بعد موتي بشهر فلا يملك الوارث بيعه.

ويصح قوله: كل مملوك أملكه فهو حر فكل من ملكه عتق و أول أو آخر قن ٢ أملكه و ٣ أول أو آخر ٤ من يطلع من رقيقه حر فلم يملك أو يطلع إلا واحد عتق ولو ملك اثنين معا أو طلعا معا عتق واحد بقرعة ومثله الطلاق.

## فصل

وإن قال لرقيقه: أنت حر وعليك ألف عتق في الحال بلا شيء على ألف أو بألف لا يعتق حتى يقبل على ويلزمه ٥ الألف و على أن تخدمني سنة يعتق بلا قبول وتلزمه الخدمة. ويصح أن يعتقه ويستثنى خدمته مدة حياته أو مدة معلومة.

---

١ مقتضى ما يأتي في التدبير أنه يبطل بوقف المعلق عتقه أيضا فلا وجه للحصر هنا. حاشية اللبدي "ص": ٢٩١.

٢ في "١" "من" بدل "قن".

٣ في "م" و"ن" "أو" بدل الواو.

٤ "أو آخر" لا توجد في "أ".

٥ في "أ" "يلزم" وكذا في "م" و"ن".

(٢٢٣/١)

---

ومن قال: رقيقى حر أو زوجتي طالق وله متعددة ولم ينو معينا عتق وطلق الكل ٢ لأنه مفرد مضاف فيعم ٣.

---

١ في "ن" بالواو بدل: "أو".

٢ هذا من مفردات المذاهب كما في الحاشية. حاشية اللبدي "ص: ٢٩٢".

٣ في "أ" "يعم".

(٢٢٤/١)

### باب التدبير

وهو: تعليق العتق بالموت كقوله لرقيقه: إن مت فأنت حر بعد موتى ويعتبر كونه ممن تصح وصيته وكونه من الثلث.

وصريحه وكنايته ٤ كالعتق.

ويصح مطلقا كأنت مدبر.

ومقيدا [كأن مت في عامي هذا أو مرضي هذا فأنت مدبر.

ومعلقا كإذا قدم زيد فأنت مدبر.

ومؤقتا ٥ كأنت مدبر اليوم أو سنة.

ويصح بيع المدبر وهبته.

فإن عاد للملكه عاد التدبير.

ويبطل بثلاثة أشياء: بوقفه ٦ وبقتله لسيدته وبإيلاد الأمة.

---

٤ في "أ" "كناباته".

٥ الزيادة من "أ" و"ب".



٦ قال اللبدي في الحاشية "ص: ٢٩٣": ومن هنا يؤخذ صحة ما بحثناه سابقا من أن تعليق العتق على صفة يبطل بالوقف كما أنه يبطل بالموت.

(٢٢٤/١)

---

وولد المدبرة ١ الذي يولد بعد التدبير كهي.  
وله وطؤها وإن لم يشترطه ٢ ووطء بنتها إن جاز.  
ولو أسلم مدبر أو قن أو مكاتب لكافر ألزم بإزالة ملكه ٣ عنه فإن أبي بيع عليه.

---

١ في "م" "الأمة" بدل: "المدبرة".  
٢ في "ن" "يشترطه".  
٣ في "م" زيادة "عنه" وأدرجها في "ن" في الشرح.

(٢٢٥/١)

#### باب الكتابة

وهي: بيع السيد رقيقه نفسه بمال في ذمته مباح معلوم يصح السلم فيه منجم بنجمين فصاعدا يعلم قدر كل نجم ومدته ولا يشترط أجل له وقع في القدرة على الكسب.  
فإن فقد شيء من هذا ففاسدة.  
والكتابة في الصحة والمرض من رأس المال.  
ولا تصح إلا بالقول ٤ من جائز التصرف لكن لو كوتب المميز صح.  
ومتى أدى المكاتب ما عليه لسيدته أو أبرأه منه عتق وما فضل بيده فله.

---

٤ قال "ح ف": ولعله يحترز بالقول عن كتابة والإشارة ولو فهمت أو كانتا من أخرس أو معتقل لسانه أو عن النبيه المجردة أن المراد: الأخير ولهذا قال في المقنع: ويحتمل أن يشترط قوله: "أو نيته". حاشية اللبدي "ص: ٢٩٣".

(٢٢٥/١)

وإن أعتقه سيده وعليه شيء من مال الكتابة أو مات قبل وفاتها كان جميع ما معه لسيده.  
ولو أخذ السيد حقه ظاهراً ثم قال: هو حر ثم بان العوض مستحقاً لم يعتق.  
باب الكتابة

ويملك المكاتب كسبه ونفعه وكل تصرف يصلح ماله: كالبيع والشراء والإجارة والاستدانة والنفقة  
على نفسه ومملوكه.

لكن ملكه غير تام فلا يملك أن يكفر بمال أو يسافر لجهاد أو يتزوج أو يتسرى أو يتبرع أو يقرض أو  
يجابي أو يرهن أو يضارب أو يبيع مؤجلاً أو يزوج رقيقه أو يحده أو يكتبه إلا بإذن سيده والولاء  
للسيد.

وولد المكاتب إذا وضعته بعدها يتبعها في العتق بالأداء و ١ الإبراء لا يعتاقها ولا إن ماتت.  
ويصح شرط وطء مكاتبته.

فإن وطئها بلا شرط عزز ولزمه المهر ولو مطاوعة وتصير ٢ إن ولدت أم ولد ثم إن أدت عتقت وإلا  
فبموته.

ويصح نقل الملك في المكاتب.

---

١ في "ب" "أو" بدل الواو. وكذا في "م"، و "ن".

٢ في "ن" زيادة: "له".

(٢٢٦/١)

---

ولمشر جهل الكتابة الرد أو الأرض.

وهو كالبائع في أنه إذا أدى ما عليه يعتق وله ١.

الولاء ويصح وقفه فإذا أدى بطل وقفه ٢.

فصل

والكتابة عقد لازم من الطرفين لا يدخلها خيار مطلقاً ولا تنفسخ بموت السيد وجنونه ولا بحجر عليه.

ويعتق بالأداء إلى من يقوم مقامه.

وإن ٣ حل نجم فلم يؤده فلسيده الفسخ ٤. ويلزم إنظاره ثلاثاً لبيع عرض ومال غائب دون مسافة قصر  
يرجو قدومه.

ويجب: علي السيد أن يدفع للمكاتب ربع مال الكتابة.

وللسيد الفسخ بعجزه عن ربعها.

وللمكاتب ولو قادرا على التكسب تعجيز نفسه.  
ويصح فسخ الكتابة باتفاقهما.

١ في "أ" زيادة "عليه".

٢ في "أ" "الوقف" بدل "وقفه". وكذا في "م" و "ن".

٣ في "م" "وإذا".

٤ أي بعد الطلب لا قبله كما في الإقناع. حاشية اللبدي "ص: ٢٩٥".

(٢٢٧/١)

## فصل

وإن اختلفا في الكتابة فقول المنكر وفي قدر عوضها أو جنسه أو أجلها أو وفاء مالها فقول السيد.  
والكتابة الفاسدة: كعلى همر أو ختير أو مجهول يغلب فيها حكم الصفة في أنه إذا أدى عتق لا إن أبرئ  
ولكل فسخها وتنفسخ بموت السيد وجنونه والحجر عليه.

(٢٢٨/١)

## باب أحكام أم الولد

وهي: من ولدت من المالك ما فيه صورة ولو خفية.  
وتعتق بموته وإن ١ لم يملك غيرها.  
ومن ملك حاملا فوطئها حرم بيع ذلك الولد ويلزم: عتقه ٢.  
ومن قال لأمته: أنت أم ولدي أو: يدك أم ولدي صارت أم ولد ٣ وكذا لو قال لابنها: أنت ابني أو  
يدك ابني ويشب النسب.  
فإن مات ولم يبين هل حملت به في ملكه أو غير لم تصر أم ولد إلا بقرينة.  
ولا يبطل الإيلاد ٤ بحال ولو بقتلها لسيدها وولدها الحادث بعد.

١ في "م" "ولو" بدل: "وإن".

٢ قوله: "ويلزم عتقه" أدرجه في "م" في الشرح.

٣ في "ن": زيادة: "له".

٤ في "م" "إيلاد" بالتنكير.

(٢٢٨/١)

---

إيلادها كهي لكن لا يعتق بإعتاقها أو موتها قبل السيد بل بموته.  
وإن مات سيدها وهي حامل فنفتها مده حملها ١ من ماله وإلا فعلى وارثه.  
وكلما جنت أم الولد لزم السيد ٢ فداؤها بالأقل من الأرش أو يوم الفداء.  
وإن اجتمعت أروش قبل إعطاء شيء منها تعلق الجميع برقبتها ولم يكن على السيد إلا الأقل من أروش  
الجميع أو قيمتها ويتحاصون بقدر حقوقهم.  
وإن أسلمت أم ولد لكافر منع من غشيانها وحيل بينه وبينها وأجبر على نفقتها إن عدم كسبها.  
فإن أسلم حلت له وإن مات كافرا عتقت.

---

١ في "ن" "مدة الحمل".

٢ في "أ" سيدها".

(٢٢٩/١)

---

كتاب النكاح

مدخل

...

كتاب النكاح

يسن: لذي شهوة لا يخاف الزنا ويجب: على من يخافه ويباح لمن لا شهوة له ويحرم بدار الحرب لغير  
ضرورة.  
ويسن نكاح ذات الدين الولود البكر الحسبية الأجنبية ويجب غض البصر عن كل ما حرم الله تعالى فلا  
ينظر إلا ما ورد الشرع بجوازه.  
والنظر ثمانية أقسام:  
الأول: نظر الرجل البالغ للحررة البالغة الأجنبية لغير حاجة فلا يجوز نظر شيء منها حتى شعرها  
المتصل.

الثاني : نظره لمن لا تشتهي ١ : كعجوز وقبيحة فيجوز لوجهها خاصة.  
الثالث : نظره للشهادة عليها أو لمعاملتها فيجوز لوجهها وكذا كفيها ٢ لحاجة.  
الرابع : نظره لحرمة بالغة يخطبها فيجوز ٣ للوجه والرقبة واليد والقدم.

---

١ في "أ" لا يشتهي".

٢ في "م" "لكفيها" باللام.

٣ أي يباح له على الصحيح قاله في شرح المنتهى "٥٥/٥"، وقال في الإقناع "١٥٦/٣": يسن

(٢٣١/١)

---

الخامس: نظره إلى ذوات محارمه أولبنت تسع أو أمة لا يملكها أو يملك بعضها أو كان لا شهرة له كعنين أو كبير أو كان مميزا وله شهوة أو ٢ رقيقا غير مبعض ومشترك ونظرة ٣ لسيدته فيجوز للوجه والرقبة واليد والقدم والرأس والساق.

السادس : نظره للمداواة ٤ فيجوز للمواضع التي ٥ يحتاج إليها.

السابع : نظره لأتمته ٦ المحرمة وحرمة مميزة دون تسع ونظر المرأة للمرأة وللرجل الأجنبية ونظر المميز الذي لا شهوة له للمرأة ونظر الرجل للرجل ولو أمرد يجوز إلى ما عدا ما بين السرة والركبة.

الثامن : نظره لزوجته وأتمته المباحة له [ولو] ٧ لشهوة ونظر من دون سبع فيجوز لكل نظر جميع بدن الآخر.

## فصل

ويحرم: النظر لشهوة أو مع خوف ثورانها إلى أحد من ذكرنا.

ولمس كنظر وأولى.

ويحرم: التلذذ بصوت الأجنبية ولو بقراءة.

---

١ في "ب" بالواو بدل: "أو". وكذا في "م" و "ن".

٢ في "م" زيادة "كان".

٣ في "م" زيادة "نظر".

٤ في "أ" "إلى المداواة".

٥ في "م" "الذي".

٦ في "أ" "إلى أمته".  
٧ الزيادة من "أ" و"ب".

(٢٣٢/١)

---

ويحرم خلوة رجل غير محرم بالنساء وعكسه.  
ويحرم التصريح بخطبة المعتدة البائن لا التعريض إلا بخطبة الرجعية.  
وتحرم خطبة على خطبة مسلم أجيب ويصح العقد.

(٢٣٣/١)

### باب ركني النكاح وشروطه

ركناه: الإيجاب والقبول مرتبين.  
ويصح النكاح هزلا ويكل لسان من عاجز عن عربي لا بالكتابة والإشارة إلا من أقرس.  
وشروطه خمسة: تعيين الزوجين: فلا يصح: زوجتك بنتي وله غيرها ولا: قبلت نكاحها لابني وله غيره  
حتى يميز كل منهما ١ باسمه أو صفته.  
الثاني: رضى زوج مكلف ولو رقيقا فيجبر الأب لا الجد في غير المكلف فإن لم يكن ٢ فوصيه فإن لم  
يكن فالحاكم لحاجة ولا يصح من غيرهم أن يزوج غير المكلف ولو رضى.  
ورضى زوجة حرة عاقلة ثبت تم لها تسع سنين ويجبر ٣ الأب ثيبا دون ذلك وبكرا ولو بالغة.  
ولكل ولي تزويج يتيمة بلغت تسعا ياذنهما لا من دونها بحال إلا وصي أبيها.

---

١ في "أ" "كلا" بدل "كل منهما".

٢ في "ن" زيادة: "أب".

٣ في "ب" "فيجبر" بالفاء. وكذا في "م" و "ن".

(٢٣٣/١)

---

وإذن الشيب: الكلام وإذن البكر الصمات وشرط في استئذانها: تسمية الزوج لها ١ على وجه تقع به  
المعرفة ويجبر السيد - ولو فاسقا - عبده غير المكلف وأمته ولو مكلفة.

الثالث : الولي وشرط فيه ذكورية وعقل وبلوغ وحرية واتفاق دين وعدالة ٢ ولو ظاهرة ورشد وهو معرفة الكفاءة ومصالح النكاح.

والأحق بتزويج الحرة أبوها وإن علا فابنها ٣ وإن نزل فالأخ الشقيق فالأخ للأب ثم الأقرب فالأقرب كالإرث ثم السلطان أو نائبه فإن عدم الكل زوجها ذو سلطان في مكانها فإن تعذر وكلت من يزوجه. فلو زوج الحاكم أو الولي الأبعد بلا عذر للأقرب لم يصح. ومن العذر غيبة الولي فوق مسافة قصر أو تجهل المسافة أو يجهل مكانه مع قربه أو يمنع من بلغت تسعا كفوا رضيته ٤.

## فصل

ووكيل الولي يقوم مقامه وله أن يوكل بدون إذنها لكن لا بد من إذن غير المجبرة للوكيل بعد توكيله.

١ "لها" لا توجد في "ن".

٢ ويستثنى من ذلك صورتان: الأولى منهما: السلطان الثانية: السيد فلا يشترط فيهما لتزويجهما:

العدالة. نيل المآرب "١٤٩/٢".

٣ في "أ" "وابنها".

٤ في "ن" "رضيت به".

(٢٣٤/١)

ويشترط في وكيل الولي ما يشترط فيه ويصح توكيل الفاسق في القبول.

ويصح التوكيل مطلقا. كـ "زوج من شئت" ويتقيد بالكفاءة ومقيدا كـ "زوج زيدا".

ويشترط قول الولي أو وكيله: زوجت فلانة فلانا أو لفلان وقول وكيل الزوج: قبلته لموكلي فلانا ١ أو لفلان.

ووصي الولي في النكاح بمثلته فيجبر من يجبره من ذكر وأنثى.

وإن استوى وليان فأكثر في درجة صح التزويج من كل واحد إن أذنت لهم فإن أذنت لأحدهم تعين ولم يصح نكاح غيره.

ومن زوج بحضرة شاهدين عبده الصغير بأتمته أو زوج ابنه بنحو بنت أخيه أو وكل الزوج الولي أو عكسه أو وكلا واحدا صح أن يتولى طرفي العقد ويكفي: زوجت فلانا فلانة أو: تزوجتها إن كان هو الزوج.

ومن قال لأتمته: أعتقتك وجعلت عتقك صداقك عتقت وصارت زوجة له ٢ إن توفرت شروط النكاح.

الرابع : الشهادة فلا يتعقد إلا بشهادة ذكرين مكلفين ولو رقيقين متكلمين سميعين مسلمين عدلين ولو  
ظاهراً ٣١ غير أصلي ٤

١ في "ب" "فلان". وكذا في "م" و "ن".

٢ "له" لا توجد في "ن".

٣ "من" في "أ" و "ب" زيادة: "من" وكذا في "ج".

٤ في "أ" "أصل".

(٢٣٥/١)

الزوجين وفرعيهما.

الخامس : خلو الزوجين من الموانع بأن لا يكون بهم أو بأحدهما ما يمنع التزويج ١ من نسب أو سبب.  
والكفاءة ليست شرطاً لصحة النكاح لكن لمن زوجت بغير كفاءة أن تفسخ نكاحها ٢ ولو متراخيا ما لم  
ترض بقول أو فعل وكذا لأوليائها ولو رضيت أو رضي بعضهم فلمن لم يرض الفسخ.  
ولو زالت الكفاءة بعد العقد فلها فقط الفسخ.  
والكفاءة معتبرة في خمسة أشياء: الديانة والصناعة والميسرة والحرية والنسب.

١ في "ن" "التزويج".

٢ "نكاحها" لا توجد في "أ".

(٢٣٦/١)

### باب المحرمات في النكاح

تحرم أبداً: الأم والجدّة من كل جهة والبنّت ولو من زنا وبنّت الولد والأخت من كل جهة وبنّت ولدها  
وبنّت كل أخ وبنّت ولدها والعمة والخالة.  
ويحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب إلا أم أخيه وأخت ابنه من الرضاع فتحل كبنّت عمته وعمه وبنّت  
خالته وخاله.

ويحرم أبداً بالمصاهرة أربع: ثلاث بمجرد العقد: زوجة أبيه وإن



علا وزوجة ابنه وإن سفل وأم زوجته فإن وطئها حرمت عليه أيضا بنتها وبنت ابنها.  
بغير العقد لا حرمة إلا بالوطء في قبل أو دبر إن كان ابن عشر في بنت تسع و كانا حيين.  
ويحرم بوطء الذكر ما يحرم بوطء الأنثى.  
ولا تحرم أم ولا بنت زوجة أبيه وابنه.

#### فصل

ويحرم الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها أو خالتها.  
فمن تزوج نحو أختين في عقد أو عقدين معا لم يصح فإن ١ جهل فسخهما حاكم ولإحدهما نصف مهرها  
بقرعة وإن وقع العقد مرتبا صح الأول فقط.  
ومن ملك أختين أو نحوهما صح وله أن يطاء أيهما ٢ شاء وتحرم الأخرى حتى يحرم الموطوءة بإخراج عن  
ملكه أو تزويج بعد الاستبراء.  
ومن وطئ امرأة بشبهة أو زنا حرم في زمن عدتها نكاح أختها ووطؤها إن كانت زوجة أو أمة.  
وحرم أن يزيد على ثلاث غيرها بعقد أو وطء.

١ في "ن" "وأن" بالواو.

٢ في "ب" "أبهما". وكذا في "م".

وليس لحر جمع أكثر من أربع ولا لعبد ١ جمع أكثر من ثنتين ولمن نصفه حر فأكثر جمع ثلاث ٢.  
ومن طلق واحدة من نهاية جمعه حرم نكاحه ٣ بدلا حتى تنقضي عدتها وإن ماتت فلا.

#### فصل

وتحرم الزانية على الزاني وغيره حتى تتوب وتنقضي عدتها.  
وتحرم مطلقته ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره.  
والحرمة حتى تحل من إحرامها.  
والمسلمة على الكافر.  
والكافرة غير الكتابية على المسلم.  
ولا يحل لحر كامل الحرية نكاح أمة ٤ ولو مبعوضة إلا إن عدم الطول وخاف العنت.

ولا يكون ولد الأمة حراً إلا باشتراط الحرية أو الغرور.  
وإن ملك أحد الزوجين الآخر أو بعضه انفسخ النكاح.  
ومن جمع في عقد بين مباحة ومحرمة صح في المباحة.

---

١ في "أ" "للعبد".

٢ غب "أ" "ثلاثة".

٣ "أ" "نكاح".

٤ في "أ" و "ب" "أمة" بالتكثير وكذا في "م" و "ج".

(٢٣٨/١)

---

ومن حرم نكاحها حرم وطؤها بالملك إلا الأمة الكتابية.

(٢٣٩/١)

### باب الشروط في النكاح

وهو ١ قسمان: صحيح لازم للزوج فليس ٢ له فكه: كزيادة مهر أو نقد معين أو لا يخرجها من دارها أو بلدها أو لا يتزوج عليها أو لا يفرق بينها وبين أبويها أو أولادها أو أن ٣ ترضع ولدها ٤ أو يطلق ضرمتها فمتى لم يف بما شرط كان لها الفسخ على التراخي ولا يسقط إلا بما يدل على رضاها من قول أو تمكين مع العلم.

والقسم الفاسد نوعان: نوع يبطل النكاح وهو: أن يزوجه موليته ٥ بشرط أن يزوجه الآخر موليته ولا مهر بينهما أو يجعل بضع كل واحدة ٦ مع دراهم معلومة مهراً للأخرى أو يتزوجها ٧ بشرط أنه: إذا أحلها طلقها أو ينويه ٨ بقلبه أو يتفقا عليه قبل العقد أو يتزوجها إلى

---

١ في "أ" "هي".

٢ في "ن" "ليس" بدون الفاء.

٣ "أن" لا توجد في "أ".

٤ في "ن" زيادة "الصغير".

٥ في "ب" "وليته" في الموضعين.

٦ في "ن" زيادة "منهما".

٧ في "ب" "يتزوج". وكذا في "م".

٨ قال شيخ الإسلام: لا يصح نكاح الحلل ونية ذلك كشرطه وقال: لا يحصل بالتحليل الإحصان ولا الإباحة للزوج الأول ويلحق فيه النسب ومن عزم على تزويجه بالمطلقة ثلاثا ووعدها كان أشد تحريما من التصريح بخطبة المعتدة إجماعا لا سيما إذا أنفق عليها وأعطاهما ما تحلل به. حاشية الروض "٣٢١/٦".

(٢٣٩/١)

مدة أو يشترط ١ طلاقها في العقد بوقت كذا أو ينويه بقلبه أو يتزوج الغريب بنية طلاقها إذا خرج أو يعلق نكاحها كـ "زوجتك إذا جاء رأس الشهر" أو ٢ "إن رضيت أمها" أو ٣ "إن وضعت زوجتي ابنة فقد زوجتكها".

الثاني : لا يبطله كأن يشترط ٤ أن لا مهر لها أو ٥ نفقة أو أن يقسم لها أكثر من ضررها أو أقل أو إن فارقها رجع عليها بما أنفق فيصح النكاح دون الشرط.

#### فصل

وإن شرطها مسلمة فبانت كتابية أو شرطها بكرا أو جميلة ٦ أو نسيية أو شرط نفى عيب فبانت بخلافه فله الخيار لا إن شرطها أدنى فبانت أعلى.

ومن تزوجت رجلا على أنه حر. فبان عبدا فلها الخيار.

وإن شرطت فيه صفة فبان أقل فلا فسخ لها.

وتملك الفسخ من عتقت كلها تحت رقيق كله بغير حكم الحاكم ٧.

١ في "م" "يشترط".

٢ في الأصل بالواو والتصويب من "أ" و "ب".

٣ في الأصل بالواو والتصويب من "أ" و "ب".

٤ في "م" "يشترط".

٥ في "م" بالواو بدل: "أو".

٦ "أو جميلة" لا توجد في "أ".

٧ في "ن" "حاكم" بالتكثير.

(٢٤٠/١)

فإن مكنته ١ من وطئها أو مباشرتها أو قبلتها ولو جهلت عتقها أو ملك الفسخ بطل خيارها.

١ في "م" و "ن" "مكنته" من باب التفعيل.

(٢٤١/١)

### باب حكم العيوب في النكاح

وأقسامها المثبتة للخيار ثلاثة:

قسم يختص بالرجل وهو: كونه قد قطع ذكره أو خصيتاه أو أشل فلها الفسخ في الحال وإن كان عنيًا بإقراره أو بينة ٢ أو طلبت يمينه فنكل ولم يدع وطئًا أجل سنة هلالية منذ ترافعه ٣ إلى الحاكم فإن مضت ولم يطأها ٤ فلها الفسخ.

وقسم يختص بالأنثى وهو: كون فرجها مسدودًا لا يسلكه ذكره ٥ أو به بخر أو قروح سيالة أو كونها فتقاء بانخراق ما بين سبيلها أو كونها مستحاضة.

وقسم مشترك وهو: الجنون ولو أحيانًا والجذام البرص وبخر الفم والباسور والناصور ٦ واستطلاق البول أو ٧ الغائط.

٢ في "أ" "بينة". وكذا في "ن".

٣ في "أ" "ترفه".

٤ في "أ" "ولم يطأ".

٥ في "أ" "الذكر" بآل التعريف. قال شيخ الإسلام: فإن كان زوال هذا العيب ممكنًا فينبغي أن لا يثبت الفسخ وإذا زال عن قرب. حاشية الروض "٣٣٨٩/٦".

٦ في "أ" "الناسو" بالسین المهملة.

٧ في "أ" "بالواو".

(٢٤١/١)

فيفسخ بكل عيب تقدم لا بغيره: كعور وعرج ١ وقطع يد ورجل وعمى وخرس وطرش.

### فصل

ولا يثبت الخيار في عيب زال بعد العقد ولا لعالم به حال ٢ العقد.

والفسخ على التراخي لا يسقط في العنة إلا بقولها: رضيت أو: باعترافها بوطئه في قبلها ويسقط في غير العنة بالقول ٣ بما يدل على الرضى من وطء أو تمكين مع العلم.  
ولا يصح الفسخ هنا وفي خيار الشرط بلاء ٤ حاكم.  
فإن فسخ قبل الدخول فلا مهر وبعد الدخول أو الخلوة يستقر المسمى ويرجع به على المغر.  
وإن حصلت الفرقة من غير فسخ بموت أو طلاق فلا رجوع.  
وليس لولي صغير أو مجنون أو رقيق تزويجه بمعيب فلو فعل لم يصح إن علم، وإلا صح ولزمه الفسخ إذا علم.

---

١ في "ن" "كعرج وعور" بتقديم وتأخير.

٢ في "م" و "ن" "وقت".

٣ في "ج" و "م" "أو" بدل الواو.

٤ في "ن" زيادة "حكم".

(٢٤٢/١)

---

### باب نكاح الكفار

يقرون على أنكحة محرمة ما داموا معتقدين حلها ولم يرتفعوا إلينا.  
فإن أتونا ١ قبل عقده عقدناه على حكمنا.  
وإن أسلم الزوجان معا ٢ أو أسلم زوج الكتابية فهما على نكاحهما.  
وإن أسلمت الكتابية تحت زوجها الكافر أو أسلم معا الزوجين غير الكتابيين وكان قبل الدخول انفسخ النكاح ولها نصف المهر إن أسلم فقط أو سبقها وإن كان بعد الدخول وقف الأمر إلى انقضاء العدة فإن أسلم المتخلف قبل انقضائها فعلى نكاحهما وإلا تبينا فسخه منذ أسلم الأول ويجب المهر بكل حال.  
فصل  
وإن أسلم الكافر وتحتته أكثر من أربع فأسلمن أولا، وكن كتابيات واختار منهن أربعا إن كان مكلفا وإلا فحتى يكلف.

فإن لم يختار أجبر بحبس ثم تعزيز وعليه نفقتهم إلى أن يختار.  
ويكفي في الاختيار: أمسكت هؤلاء وترك هؤلاء ويحصل

---

١ في "أ" زيادة "إلينا".

٢ قال شيخ الإسلام: ويدخل في المعية لو شرع الثاني قبل أن يفرغ الأول. حاشية الروض "٣٥٢/٦".

(٢٤٣/١)

---

الاختيار بالوطء فإن وطئ الكل تعين الأول ويحصل بالطلاق: فمن طلقها فهي مختارة.  
وإن أسلم الحر وتحتة إمء فأسلمن في العدة اختار ما يعفه إن جاز له نكاحهن وقت اجتماع إسلامه  
بإسلامهن وإن لم يجز له فسد ١: نكاحهن.  
وإن ارتد أحد الزوجين أو هما معا قبل الدخول انفسخ النكاح ولها نصف المهر إن سبقها وبعد الدخول  
تقف الفرقة على انقضاء العدة.

---

١ في "أ" "فسخ".

(٢٤٤/١)

---

كتاب الصداق

مدخل

...

كتاب الصداق

تسن تسميته في العقد.

ويصح بأقل متمول ١.

فإن لم يسم أو سمى فاسدا صح العقد ووجب مهر المثل.

وإن أصدقها تعليم شيء من القرآن لم يصح وتعليم معين من فقه أو حديث أو شعر مباح أو صنعة صح.

ويشترط علم الصداق: فلو أصدقها دارا أو دابة أو ثوبا مطلقا أو رد عبدها أين كان أو خدمتها مدة

فيما شاءت أو ما يثمر شجره أو حمل أمته أو دابته لم يصح.

ولا يضر جهل يسير فلو أصدقها عبدا من عبيده أو دابة من دوابه أو قميصا من قمصانه صح ولها

أحدهم بقرعة.

وإن أصدقها عتق قنه ٢ صح لا طلاق زوجته.

وإن أصدقها خمرا أو خنزيرا أو مالا مغصوبا يعلمانه لم

- 
- ١ قال في الإقناع "٣/٣٧٨": "ويجب أن يكون له نصف يتمول عادة ويبدل العوض في مثله عرفاً.  
والمراد: نصف القيمة لا نصف عين الصداق فإنه قد يصدقها ما لا ينقسم كعبد".  
٢ قال في الإنصاف "٨/٢٦٩": "لو أصدقها أمته صح بلا نزاع".

(٢٤٥/١)

---

يصح ١ وإن لم يعلماه صح ولها قيمته يوم العقد عصيراً فبان خيراً صح ولها مثل العصور  
فصل  
وللأب تزويج ابنته ٢ مطلقاً بدون صداق مثلها وإن كرهت ولا يلزم أحداً تتمته.  
وإن فعل ذلك غير الأب ياذنهما مع رشدها صح وبدون إذنها يلزم الزوج تتمته.  
فإن قدرت لوليها مبلغاً فزوجها بدونه ضمن.  
وإن زوج ابنه فقيل له: ابنك فقير من أين يؤخذ ٣ الصداق فقال: عندي لزمه.  
وليس للأب قبض صداق ابنته ٤ الرشيدة ولو بكراً إلا ياذنهما فإن أقبضه الزوج لأبيها لم يبرأ ورجعت  
عليه ورجع هو على أبيها وإن كانت غير رشيدة سلمه إلى وليها في مالها.  
وإن تزوج العبد ياذن سيده صح وعلى سيده المهر والنفقة والكسوة والمسكن وإن تزوج بلا إذنه لم  
يصح فلو وطئ وجب في رقبته مهر المثل.

- 
- ١ في "م" و "ن" زيادة: "المسمى".  
٢ في "أ" "بنته". وكذا في "م" و "ن".  
٣ في "أ" "يأخذ".  
٤ في "أ" و "ب" "بنته"، وكذا في "م".

(٢٤٦/١)

---

فصل  
وتملك الزوجة بالعقد جميع المسمى ولها غماؤه إن كان معيناً ولها التصرف فيه وضمانه ونقصه عليها إن لم  
يمنعها قبضه.  
وإن أقبضها الصداق ثم طلق قبل الدخول رجع عليها بنصفه إن كان باقياً وإن كان قد زاد زيادة

منفصلة فالزيادة لها وإن كان تالفا رجع في المثلي بنصف مثله وفي المتقوم بنصف قيمته يوم العقد. والذي بيده عقدة النكاح: الزوج. فإن ١ طلق قبل الدخول: فأى الزوجين عفا لصاحبه عما وجب له من المهر وهو جائز التصرف برئ منه صاحبه. وإن وهبته صداقها قبل الفرقة ثم حصل ما ينصفه: كطلاق رجع عليها ببدل نصفه وإن حصل ما يسقطه رجع ببدل جميعه. فصل

فيما يسقط الصداق وينصفه ويقرره يسقط كله قبل الدخول حتى المتعة بفرقة اللعان وبفسخه لعييها وبفرقة ٢ من قبلها: كفسخها لعييه وإسلامها تحت كافر وردتها تحت مسلم ورضاعها ٣ من يفسخ به نكاحها.

---

١ في "ن" "فإذا".

٢ في "ن" زيادة: "جاءت".

٣ في "ن" "إرضاعها".

(٢٤٧/١)

---

ويتنصف بالفرقة من قبل الزوج: كطلاقه وخلعه وإسلامه وردته وبملك أحدهما الآخر أو قبل أجنبي كرضاع ونحوه. ويقرره كاملا موت أحدهما ووطؤها ١ ولمسه لها ونظره إلى فرجها لشهوة ٢ وبطلاقها في مرض ٣ ترث فيه ٤ وتقبيلها ولو بحضرة الناس وبخلوته بها عن مميز إن كان يطاء مثله ويوطأ مثلها. فصل

وإذا اختلفا في قدر الصداق أو جنسه أو ما يستقر به فقول الزوج أو وارثه وفي القبض أو تسمية المهر فقولها أو وارثها.

إن تزوجها بعقدين على صداقين ٥ سرا ٦ وعلانية ٧ أخذ بالزائد.

وهدية الزوج ليست من المهر فما قبل العقد إن وعدوه لم يفوا رجع بها ٨ وترد الهدية في كل فرقة اختيارية مسقطة للمهر وتثبت كلها مع مقرر له أو لنصفه.

---

١ في "م" "وطؤه".



٢ في "أ" "بشهوة".

٣ في "أ" زيادة موت".

٤ قوله: "وتقبيلها ولو بحضرة الناس" في "م" بعد قوله "ترث فيه".

قال في المنتهى "٢١٣/٢": "أو موته بعد طلاق في مرض موت قبل دخول ما لم تتزوج أو تريد".

٥ قوله: "على صداقين" لا يوجد في "أ".

٦ في "م" "سر".

٧ في "ن" "علنا" بدل "علانية".

٨ قاله شيخ الإسلام ابن تيمية كما نقله المرداوي في الإنصاف "٢٩٦/٨".

(٢٤٨/١)

## فصل

ولمن زوجت بلا مهر أو بمهر فاسد فرض مهر مثلها عند الحاكم فإن تراضيا فيما بينهما ولو على قليل صح ١ ولزم فإن حصلت لها فرقة منصفة للصدّاق ٢ في فرضه أو تراضيهما وجبت لها المتعة على الموسع ٣ قدره وعلى المقتر قدره فأعلاها خادم وأدناها: كسوة تجزئها في صلاتها إذا كان معسرا.

## فصل

ولا مهر في النكاح الفاسد إلا بالخلوة أو الوطء.

فإن حصل أحدهما استقر المسمى إن كان وإلا فمهر المثل.

ولا مهر في النكاح الباطل إلا بالوطء في القبل وكذا الموطوءة بشبهة والمكرهة على الزنا لا ٤ المطاوعة ما لم تكن أمة.

ويتعدد المهر بتعدد الشبهة والإكراه.

وعلى من أزال بكاراة أجنبية بلا وطء أرش البكاراة وإن أزالها

١ عبارة المتن مخالفة لما في المنتهى "٢١٧/٢" تقدما وتأخر فإن عبارته: "فإن تراضيا ولو على قليل صح

وإلا فرضه حاكم بقدره". وعبارة الإقناع "٢٢٤/٣" مرتية كالمنتهى.

٢ قوله: "للصدّاق" لا يوجد في "ب".

٣ في "م" "الموسر".

٤ "لا" لا توجد في "أ" وفي "ن" "لا لمطاوعة".

(٢٤٩/١)

---

الزوج ثم طلق قبل الدخول لم يكن عليه إلا نصف المسمى إن كان وإلا فالمتعة.  
ولا يصح تزويج من نكاحها فاسد قبل الفرقة فإن أبأها الزوج فسخه ١ الحاكم.

---

١ في "م" "فسخها".

(٢٥٠/١)

---

### باب الوليمة وآداب الأكل

وليمة العرس سنة مؤكدة ٢.  
والإجابة إليها في المرة الأولى واجبة إن كان لا عذر ولا منكر.  
وفي الثانية: سنة وفي الثالثة: مكروهة.  
وإنما تجب إذا كان الداعي مسلماً يحرم هجره وكسبه طيب.  
فإن كان في ماله حرام كرهه ٣ إجابهه ومعاملته وقبول هديته وتقوى الكراهة وتضعف بحسب كثرة الحرام  
وقلته.  
وإن دعاه اثنان فأكثر وجب ٤ عليه إجابة الكل إن أمكنه الجمع وإلا أجاب: الأسبق قولاً فالأدين  
فالأقرب رحماً فجواراً ثم يقرع.  
ولا يقصد بالإجابة نفس الأكل بل ينوي الإقتداء بالسنة وإكرام أخيه المؤمن ولئلا يظن به التكبر.

---

٢ لفظ المقتع "ص: ٢٢٣"، والإنصاف "٣١٧/٨".

٣ في "أ" "كرهت". وكذا في "م" و "ن".

٤ في "م" "وجبت".

(٢٥٠/١)

---

ويستحب أكله ولو صائماً لا ١ صوماً واجبا وينوي بأكله وشربه التقوي على الطاعة.  
ويحرم الأكل بلا إذن صريح أو قرينة ٢ ولو من بيت قريبه أو صديقه والدعاء إلى الوليمة وتقديم الطعام  
إذن في الأكل.  
ويقدم ما حضر من الطعام من غير تكلف.

ولا يشرع تقييل الخبز.

وتكره: ٣ إهانتته ومسح يديه به ووضع تحت القصعة.

## فصل

ويستحب غسل اليدين قبل الطعام وبعده.

وتسن التسمية جهرا على الطعام والشراب وأن يجلس على رجله اليسرى وينصب اليمنى أو يتربع ويأكل بيمينه بثلاث ٤ أصابع مما يليه ويصغر اللقمة ويطيل المضغ ٥ ويمسح الصحيفة ويأكل ما تناثر ويغض طرفه عن جلسه ويؤثر المحتاج ويأكل مع الزوجة والمملوك والولد ولو طفلا ويعلق أصابعه ويخلل أسنانه ويلقي ما أخرجه الخلال ويكره أن يبتلعه فإن قلعه بلسانه لم يكره.

١ في "م" "إلا" بدل "لا".

٢ أي كتقديم طعام أو دعاء إليه. حاشية اللبدي "ص: ٣٠٩".

٣ في "ن" "ويكره".

٤ في "م" "بثلاثة".

٥ قال شيخ الإسلام: على أن هذه المسألة لم أجدها مأثورة ولا عن أبي عبد الله لكن فيها مناسبة نقله عنه في الآداب "١٦٢/٣".

(٢٥١/١)

ويكره نفخ الطعام وكونه حارا وأكله بأقل أو أكثر من ثلاث أصابع أو بشماله ١ من أعلى الصحيفة: أو وسطها ونفض يده في القصعة وتقديم رأسه إليها عند وضع اللقمة في فمه وكلامه بما يستقذر وأكله متكنا أو مضطجعا وأكله كثيرا بحيث يؤذيه أو قليلا بحيث يضره.

ويأكل ويشرب مع أبناء الدنيا بالأدب والمروءة ومع الفقراء بالإيثار ومع العلماء بالتعليم ومع الإخوان بالانبساط وبالحدِيث الطيب والحكايات التي تليق بالحال.

وما جرت به العادة من إطعام السائل ونحو الهر ففي جوازه وجهان ٢.

## فصل

وسن ٣ أن يحمد الله إذا فرغ ويقول: الحمد لله الذي أطعمني هذا الطعام ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة ٤ ويدعو لصاحب الطعام ويفضل منه شيئا ولا سيما إن كان ممن يتبرك بفضلته ٥.

١ في "م" "أو" بدل الواو.

٢ قال ابن عقيل كما في تصحيح الفروع "٣٠٣/٥": كنت أقول: لا يجوز.....  
 حتى وجدت في صحيح البخاري حديث أنس في الدباء.  
 ٣ في "م" و "ن" "ويسن" بلفظ المضارع.  
 ٤ أخرجه أبو داود "٤٠٣٢" من حديث معاذ بن أنس الجهني. وقال الحافظ ابن حجر في النتائج  
 "١٢٣/١": هذا حديث حسن.  
 ٥ هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا يقاس عليه غيره لما جعل الله فيه من البركة وخص به دون  
 غيره ولأن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك مع غيره صلى الله عليه وسلم ولأن جوازه مع غيره  
 قد يفضي إلى الشرك انظر: تيسير العزيز الحميد "١٨٥".

(٢٥٢/١)

---

ويسن إعلان النكاح والضرب عليه بدف لا حلق فيه ولا صنوج ١ للنساء ويكره ٢ للرجال.  
 ولا بأس بالغزل في العرس.  
 وضرب الدف في الختان وقُدوم الغائب: كالعرس.

---

١ الصنوج: ما يجعل في الدف من نحاس مدور وصفر ونحوهما. حاشية اللبدي "ص: ٣١١".  
 ٢ قال في الفروع "٣١٠/٥": وظاهر نصوصه وكلام الأصحاب: التسوية.

(٢٥٣/١)

### باب عشرة النساء

يلزم كلا من الزوجين معاشرة الآخر بالمعروف من الصحبة الجميلة وكف الأذى وأن لا يطله بحقه ٣.  
 وحق الزوج عليها أعظم من حقها عليه.  
 وليكن غيورا من غير إفراط.  
 وإذا ٤ تم العقد وجب على المرأة أن تسلم نفسها لبيت زوجها إذا طلبها وهي حرة يمكن الاستمتاع بها  
 كبتت تسع إن لم تشتتر دارها.  
 ولا يجب ٥ عليها التسليم إن طلبها وهي محرمة أو مريضة أو صغيرة أو حائض ولو قال: لا أطأ.

---

٣ في "١" "بحق".

٤ في "أ" "فإذا".

٥ في "ن"، "فلا يجب" بالفاء.

(٢٥٣/١)

## فصل

وللزوج أن يستمتع بزوجه ١ كل وقت على أي صفة كانت ما لم يضرها أو يشغلها عن الفرائض.  
ولا يجوز لها أن تتطوع بصلاة أو صوم وهو حاضر إلا بإذنه.  
وله الاستمنا ٢ بيدها والسفر بلا إذنها ويحرم وطؤها في الدبر ونحو الحيض وعزله عنها بلا إذنها ويكره  
أن يقبلها أو يباشرها عند الناس أو يكثر الكلام حال الجماع أو يحدثا بما ٣ جرى بينهما.  
ويسن أن يلاعبها قبل الجماع وأن يغطي رأسه وأن ٤ لا يستقبل القبلة وأن يقول عند الوطء: بسم الله  
اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقناه ٥ وأن تتخذ المرأة خرقة تناولها للزوج بعد فراغه من  
الجماع.

١ في "ن" زيادة "في".

٢ في "ن" "الاستمتاع".

٣ في "ب" "فيما".

٤ "أن" لا توجد في "أ".

٥ أخرجه البخاري "١٤١"، ومسلم "١١٦/١٤٣٤" من حديث ابن عباس.

(٢٥٤/١)

## فصل

وليس عليها خدمة زوجها في عجن وخبز وطبخ ونحوه لكن الأولى لها ١ فعل ما جرت به العادة.  
وله أن يلزمها بغسل نجاسة عليها وبالغسل من الحيض والنفاس والجنابة وبأخذ ما يعاف من ظفر وشعر.  
ويحرم عليها الخروج بلا إذنه ولو لموت أبيها لكن لها أن تخرج لقضاء حوائجها حيث لم يقم بها.  
ولا يملك منعها من كلام أبويها ولا منعها من زيارتها ما لم يخف منهما الضرر.  
ولا يلزمها طاعة أبويها بل طاعة زوجها أحق.

## فصل

ويلزمه أن يبيت عند الحرة بطلبها ليلة من أربع والأمة ليلة من سبع وأن يطأ في كل ثلث سنة مرة إن قدر ٢ فإن أبي فرق الحاكم بينهما إن طلبت.  
وإن سافر فوق نصف سنة في غير أمر واجب أو طلب رزق يحتاج.

١ "ها" لا توجد في "أ". ولا في "ن". قال في الإنصاف "٣٦٢/٨": الصواب أن يرجع في ذلك إلى عرف البلد.

٢ واختار شيخ الإسلام وجوبه بقدر كفايتها ما لم ينهك بدنه أو يشغله عن معيشة من غير تقدير مدة.  
حاشية الروض "٤٣٧/٦".

(٢٥٥/١)

إليه وطلبت قدومه لزمه.

ويجب عليه التسوية بين زوجاته في المبيت ويكون ليلة وليلة إلا أن يرضين بأكثر.  
ويحرم دخوله في نوبة واحدة إلى غيرها إلا لضرورة وفي نهارها إلا لحاجة وإن لبث أو جامع لزمه القضاء.

وإن طلق واحدة وقت نوبتها أتم ويقضيها متى نكحها.  
ولا يجب أن يسوي بينهما في الوطء ودواعيه ولا في النفقة والكسوة حيث قام بالواجب وإن أمكنه ذلك كان حسنا.

## فصل

وإذا تزوج بكرا أقام عندها سبعا وثيبا ثلاثا ثم يعود إلى القسم بينهما.  
وله تأديبهن على ترك الفرائض.  
ومن عصته وعظها فإن أصرت هجرها في المضجع ما شاء وفي الكلام ثلاثة أيام فقط فإن أصرت ضربها ضربا غير شديد بعشرة أسواط لا فوقها ويمنع من ذلك إن كان مانعا لحقها.

(٢٥٦/١)

كتاب الخلع

كتاب الخلع

...

## كتاب الخلع

وشروطه سبعة:

الأول : أن يقع من زوج يصح طلاقه ١ .

الثاني : أن يكون على عوض ولو مجهولا ممن يصح تبرعه من أجنبي وزوجة لكن لو عضلها ظلما لاختلع لم يصح.

الثالث : أن يقع منجزا.

الرابع : أن لا يقع الخلع ٢ على جميع الزوجة.

الخامس : أن لا يقع حيلة لإسقاط يمين الطلاق.

السادس : أن لا يقع بلفظ الطلاق بل بصيغته الموضوعة له.

السابع : أن لا ينوي به الطلاق.

فمتى توفرت الشروط كان فسخا بائنا لا ينقض به عدد الطلاق.

وصيغته الصريحة لا تحتاج إلى نية وهي: خلعت وفسخت،

---

١ هكذا عبارة الإقناع وهي: لا تشمل الحاكم أو الحكم في الشقاق وغيره من المواضع التي يملك الحاكم فيها الفرقة فإنه يصح طلاقه وفسخه وعبارة المنتهى: "يصح ويلزم ممن يقع طلاقه فهي أوضح وأشمل. حاشية اللبدي "ص: ٣١٧"

٢ "الخلع" لا توجد في "م".

(٢٥٧/١)

---

وفاديت ١،

والكناية: بأربتك وأبرأتك وأبنتك.

فمع سؤال الخلع وبذل العوض يصح بلا نية وألا فلا بد منها ويصح بكل لغة من أهلها ٢ كالطلاق.

---

١ قال ابن القيم: كل ما دخله المال فهو فدية بأي لفظ والألفاظ لم ترد لذوتها ولا تعبدنا بها وإنما هي وسائل إلى المعاني. حاشية: الروض "ص: ٤٦٥/٦".

٢ هكذا عبارة المنتهى والإقناع وغيرهما و لعل المراد بالأهل من يعرف المنى فمتى أتى بلفظ يدل على الخلع لو بغير لغته وكان يعرف ما تلفظ به صح الخلع منه كما ذكروا ذلك في طلاق وهو واضح لا غبار فيه. حاشية "ص: ٣١٨".

## كتاب الطلاق

### مدخل

...

### كتاب الطلاق

يباح لسوء عشرة الزوجة ويسن إن تركت ١ الصلاة ونحوها ويكره من غير حاجة ويحرم في الحيض ونحوه ويجب على المؤلي بعد التبرص قيل: وعلى من يعلم بفجور زوجته.

ويقع طلاق المميز إن عقل الطلاق وطلاق السكران بمائع.

ولا يقع ممن نام أو زال عقله بجنون أو إغماء ولا ممن أكرهه قادر ظلما بعقوبة أو تهديد له أو لولده.

### فصل

ومن صح طلاقه صح أن يوكل غيره فيه وأن يتوكل غيره وللوكيل أن يطلقه ٢ متى شاء ما لم يجد له حدا ويملك طلاقه ما لم يجعل له أكثر.

وإن قال لها ٣: طلقي نفسك كان لها ذلك متى شاءت وتملك الثلاث إن قال ٤ طلاقك أو أمرك بيدك أو: وكلتك في طلاقك.

ويبطل التوكيل بالرجوع وبالوطء.

١ في "أ" زيادة "والزوجة".

٢ في "أ" زيادة "واحد".

٣ "لها لا توجد في "ب".

٤ في "أ" زيادة "لها" وكذا في "م".

## باب سنة الطلاق وبدعته

السنة لمن أراد طلاق زوجته: أن يطلقها واحدة في طهر لم يطأها فيه.

فإن طلقها ثلاثا ولو بكلمات فحرام وفي الحيض أو في طهر وطئ فيه ولو بواحدة فيدعي حرام ويقع.

ولا سنة ولا بدعة لمن لم يدخل بها ولا الصغيرة وآيسة وحامل.

ويباح الطلاق والخلع بسؤالها زمن البدعة.



### باب صريح الطلاق وكنايته ١

صريحه: لا يحتاج إلى نية وهو: لفظ الطلاق وما تصرف منه اسم مفعول غير أمر ومضارع ومطلقة: اسم فاعل.

فإذا قال لزوجته: أنت طالق طلقت هازلا كان أو لاعبا ٢ أو

١ قال ابن القيم في زاد المعاد "٣٢١/٥": وتقسم الألفاظ إلى صريح والكناية وإن كان تقسيما صحيحا في الأصل الوضع لكن يختلف باختلاف الأشخاص الأزمنة والأمكنة فليس حكما ثابتا للفظ ذاته فرب لفظ صريح في زمان أو مكان كناية في غير ذلك الزمان والمكان والواقع شاهد بذلك.

٢ لا يصح أن يكون قوله أو لاعبا مقابلا لقوله هازلا ولعل المقابل محذوف أي وغيرهما ولو قال ولو كان هازلا أو لاعبا لكان أولى وهل الهزل واللعب بينهما فرق. الظاهر أنهما بمعنى واحد. حاشية اللبدي "ص: ٣٢٢".

لم ينو حتى و١ لو قيل له: أطلقت امرأتك؟ فقال: نعم يريد الكذب.

بذلك ومن قال: حلفت بالطلاق وأراد الكذب ثم فعل ما حلف عليه وقع الطلاق حكما ودين.

وإن قال: علي الطلاق أو يلزمني الطلاق فصريح منجز أو معلقا أو محلوفا به.

وإن قال: علي الحرام إن نوى امرأته فظهار وإلا فلغو.

ومن طلق زوجته ٢ ثم قال عقبه ٣ قال لضرقتما: شركتك: أنت شريكتهما أو مثلها: وقع عليهما.

وإن قال: علي الطلاق أو: امرأتي طالق ومعه أكثر من امرأة فإن نوى امرأة معينة انصرف إليها وإن نوى واحدة ٤ مبهمة أخرجت بقرعة وإن لم ينو شيئا: طلق الكل.

ومن طلق في قلبه لم يقع فإن تلفظ به أو حرك لسانه: وقع ولو لم يسمعه.

ومن كتب صريح طلاق زوجته وقع فلو قال: لم أرد إلا تجويد خطي أو غم أهلي قبل حكما.

ويقع بإشارة الأخرس فقط.

١ في "أ" بدون الواو. وكذا في "م" و "ن".

٢ في "أ" "زوجة". وكذا في "م" و "ن".

٣ "عقه" لا توجد في "م".

٤ "واحدة" لا توجد في "أ".

(٢٦١/١)

## فصل

وكنيته لا بد فيها من نية الطلاق.

وهي قسمان: ظاهرة وخفية.

فالظاهرة: يقع بها الثلاث والخفية: يقع بها واحدة ما لم ينو أكثر.

فالظاهرة: أنت خلية وبرية وبائن وبته وبته وأنت حرة وأنت الحرج وحبلك على غاربك وتزوجي من شئت وحللت للأزواج ولا سبيل لي عليك أو لا سلطان وأعتقتك وغطي شعرك وتقنعي.

والخفية: أخرجني واذهي وذوقي وتجري وخليتك وأنت محلاة وأنت واحدة ولست لي بامرأة واعتدي واستبرئي واعتزلي والحقي بأهلك ولا حاجة لي فيك وما بقي شيء وأغناك الله وإن الله قد طلقك ٢ والله قد أراحك مني وجرى القلم.

ولا تشترط النية في حال الخصومة ٣ والغضب ٤ وإذا سأله طلاقها فلو قال في هذه الحالة: لم أرد الطلاق دين ولم يقبل حكما.

١ في "ن" "أو" بدل الواو.

٢ هذا المذهب. حاشية الروض "٥٠٦/٦". وقال ابن القيم: الصواب أنه نوى وقع الطلاق وإلا لم يقع لأنه إن أراد به: شرح طلاقك وأباحه لم يقع وإن أراد: الله قد أوقع عليك وأراد به: شاء فهذا يكون طلاقاً لأن ضرورة صدقه أن يكون الطلاق واقعا وإذا احتمل الأمرين فلا يقع إلا بالنية. بدائع الفوائد "٢٠/٤-٢١".

٣ في "أ" و "ب" وكذا في "م" "أو" بدل الواو.

٤ في "ب" "أو" بدل الواو.

(٢٦٢/١)

## باب ما يختلف فيه الطلاق

يملك الحر والمبعض ثلاث طلاقات والعبد طقتين.

ويقع الطلاق بائنا في أربع مسائل: إذا كان على عوض أو قبل الدخول أو في نكاح فاسد أو بالثلاث. ويقع ثلاثا إذا قال: أنت طالق بلا رجعة أو البتة أو بائنا وإن قال: أنت الطلاق أو: أنت طالق وقع واحدة وإن نوى ثلاثا وقع ما نواه ١.

ويقع ثلاثا إذا قال: أنت طالق كل الطلاق أو أكثره أو عدد الحصى ونحوه أو قال لها: يا مائة طالق. وإن قال: أنت طالق أشد الطلاق أو أغلظه أو أطوله أو ملء الدنيا أو مثل الجبل أو على سائر المذاهب: وقع واحدة ما لم ينو أكثر.

#### فصل

والطلاق لا يتبعض ٢ بل جزء الطلقة كهي. وإن طلق زوجته طلقت كلها.

---

١ أي في قوله أنت الطلاق ونحوه. وقال في الإقناع: وعنه واحدة أي ولو نوى أكثر اختاره أكثر المتقدمين. حاشية اللبدي "ص: ٢٣٥".  
٢ في "أ" و "ب" "لا يبعض".

(٢٦٣/١)

---

وإن طلق منها ١ جزءا لا ينفصل: كيدها ورجلها ٢ وأذنها وأنفها طلقت وإن طلق جزءا ينفصل: كشعرها وظفرها وسنها لم تطلق.

#### فصل

وإذا قال: أنت طالق لا بل أنت طالق: فواحدة. وإن قال: أنت طالق، طالق، طالق فواحدة ما لم ينو أكثر. وأنت طالق أنت طالق: وقع اثنتان ٣ إلا أن ينوي تأكيدا متصلا أو إفهاما. وأنت طالق فطالق أو: ثم طالق: فثنتان في المدخول بها وتبين غيرها بالأولى. و: أنت طالق وطالق و طالق: فثلاث معا ولو غير مدخول بها.

#### فصل

ويصح الاستثناء في النصف فأقل من مطلقات وطلقات. فلو قال: أنت طالق ثلاثا إلا واحدة طلقت ثنتين و: أنت طالق أربعاً إلا ثنتين: يقع ثنتان و و: أنت طالق أربعاً إلا ثنتين: يقع ثنتان.

---

- ١ "منها" لا توجد في "ب". وفي  
٢ "ورجلها" لا توجد في "أ" و "ب". وكذا في "ج" و "م" و "ن".  
٣ في "أ" و "ب" "ثنتان" وكذا في "ج" و "م" و "ن".

(٢٦٤/١)

---

وشرط في الاستثناء اتصال معتاد لفظا أو حكما: كانقطاعه بعطاس ونحوه.

(٢٦٥/١)

### فصل في طلاق الزمن ١

إذا قال: أنت طالق أمس أو: قبل أن أتزوجك ونوى وقوعه إذا: وقع وإلا فلا.  
وأنت طالق اليوم إذا جاء غد: فلغو.  
وأنت طالق غدا أو يوم كذا وقع بأولهما ولا يقبل حكما إن ٢ قال: أردت آخرهما.  
وأنت طالق في غد أو في رجب: يقع بأولهما فإن قال: أردت آخرهما: قبل حكما.  
وأنت طالق كل يوم فواحدة.  
وأنت طالق في كل يوم فتطلق في كل يوم واحدة و: أنت طالق إذا مضى شهر: فبمضي ثلاثين يوما وإذا مضى الشهر فبمضيه وكذلك إذا مضى سنة أو السنة.

- 
- ١ في "م" زيادة: "الماضي والمستقبل" وأدرجها في "ن" في الشرح. قال اللبدي الحاشية "ص: ٣٩٧"  
معلقا على قوله: "الزمن": شمل الماضي والمستقبل والحال فهي أحسن من عبارة المنتهى والإقناع.  
٢ في "أ" "إذا".

(٢٦٥/١)

### باب تعليق الطلاق

إذا علق الطلاق ١ على وجود فعل مستحيل كـ "إن سعدت السماء فأنت طالق" لم تطلق وإن علقه على عدم وجوده كـ "إن لم تصعدي إلى السماء فأنت طالق" طلقت في الحال.  
وإن علقه على غير المستحيل لم تطلق ٢ إلا باليأس مما علق عليه الطلاق ما لم يكن هناك نية أو قرينة تدل

على الفور أو يقيد بزمن فيعمل بذلك.

## فصل

ويصح التعليق مع تقدم الشرط وتأخره كـ "إن قمت فأنت طالق" أو "أنت طالق" إن قمت. ويشترط لصحة التعليق أن ينويه قبل فراغ التلفظ بالطلاق وأن يكون متصلا لفظا أو حكما فلا يضر لو عطس ونحوه أو قطعه بكلام منتظم كـ "أنت طالق يا زانية إن قمت" ويضر إن قطعه بسكوت أو ٣ كلام غير منتظم كقوله: سبحان الله وتطلق في الحال.

١ في "ن" "طلاق زوجته" بدل: "الطلاق".

٢ في "ب" "إلا" وفي "م" و "ن" "إلا باليأس".

٣ في "م" بالواو.

(٢٦٦/١)

## فصل في مسائل متفرقة ١

إذا قال: إن خرجت بغير ٢ إذني فأنت طالق: فأذن لها ولم يعلم أو علمت وخرجت ثم خرجت ثانيا بلا إذنه طلقت ما لم يأذن لها في الخروج كلما شاءت. وإن خرجت بغير إذن فلان فأنت طالق فمات فلان ٣ وخرجت: لم تطلق. وإن خرجت إلى غير الحمام فأنت طالق فخرجت له ثم بدا لها غيره: طلقت. وزوجتي طالق أو عبدي حر إن شاء الله أو إلا أن يشاء الله لم تنفعه المشيئة شيئا ووقع. وإن قال: إن شاء فلان: فتعليق لم يقع إلا أن شاء ٤ وإن قال: إلا أن يشاء: فموقوف فإن أبي المشيئة أو جن أو مات: وقع الطلاق إذا. وأنت طالق إن رأيت الهلال عينا فرأته في أول أو ثاني أو ثالث ليلة: وقع وبعدها لم يقع.

١ في "م" زيادة: "يعلق فيها الطلاق".

٢ في "أ" "بلا إذني".

٣ "فلان" لا توجد في "م" وأدرجها في "ن" في شرح.

٤ في "م" و "ن" "يشاء" بلفظ الماضي.

(٢٦٧/١)

وأنت طالق إن فعلت كذا أو إن ١ فعلت أنا كذا ففعلته أو فعله مكرها أو مجنونا أو مغمى عليه أو نائما لم يقع وإن فعلته أو فعله ناسيا أو جاهلا وقع.

وعكسه مثله كـ "إن لم تفعل كذا" أو إن لم أفعل كذا فلم تفعله و ٢ لم يفعله هو.

### فصل ٣

ولا يقع الطلاق بالشك فيه أو فيما علق عليه.

فمن حلف لا يأكل ثمرة مثلا فاشتبهت بغيرها وأكل الجميع إلا واحدة: لم يحنث.

ومن شك في عدد ما طلق بنى على اليقين وهو الأقل.

ومن أوقع بزوجه كلمة وشك هل هي طلاق أو ظهار: لم يلزمه شيء.

---

١ "إن" لا توجد في "م".

٢ في "ن" "أو" بدل الواو.

٣ في "م" زيادة: "الشك في الطلاق".

٤ "من" لا توجد في "ب". ولا في "ج" و"م".

(٢٦٨/١)

---

### باب الرجعة

وهي: إعادة زوجته المطلقة إلى ما كانت عليه من ٤ بغير عقد.

ومن ٥ شرطها: أن يكون الطلاق غير بائن وأن تكون في العدة.

---

٥ في "ب" بدون الواو. وكذا في "م" و "ن".

(٢٦٨/١)

---

وتصح الرجعة بعد انقطاع دم الحيضة الثالثة حيث لم تغتسل وتصح قبل وضع ولد متأخر.

والألفاظها: راجعتها ورجعتها وارتجعها وأمسكتها ورددتها ونحوه.

ولا تشترط هذه الألفاظ بل تحصل رجعتها بوطئها لا بنكحتها أو تزوجتها.

ومتى اغتسلت من الحيضة الثالثة ولم يرتجعها بانت ولم تحل له إلا بعقد جديد وتعود على ما بقي من

طلاقها.

## فصل

وإذا طلق الحر ثلاثاً أو طلق العبد ثنتين لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويطأها في قبلها مع الانتشار ولو مجنوناً أو نائماً أو مغمى عليه و<sup>١</sup> أدخلت ذكره في فرجها أو لم يبلغ عشرين أو لم يتزل. ويكفي تغييب الحشفة أو قدرها من محبوب ويحصل التحليل بذلك ما لم يكن وطؤها في حال الحيض أو النفاس أو الإحرام أو في صوم الفرض. فلو طلقها الثاني وادعت أنه وطئها وكذبها فالقول قوله في تنصيف <sup>٢</sup> المهر وقولها في إباحتها للأول.

---

١ في "أ" "أو" بدل الواو.

٢ في "م" "تنصف".

(٢٦٩/١)

---

كتاب الإيلاء

كتاب الإيلاء

...

كتاب الإيلاء

وهو حرام كالظهار.

ويصح من زوج يصح طلاقه سوى عاجز عن الوطء: إما لمرض لا يرجى برؤه أو لجب كامل أو شلل. فإذا حلف الزوج بالله تعالى أو بصفة من صفاته أنه لا يطأ زوجته أبداً أو <sup>١</sup> مدة تزيد على أربعة أشهر: صار مؤلماً. و<sup>٢</sup> يؤجل له الحاكم إن سألت زوجته ذلك أربعة أشهر من حين يمينه ثم يخير بعدها بين أن يكفر ويطأ أو يطلق. فإن امتنع من ذلك طلق عليه الحاكم.

---

١ في "ب" بالواو بدل "أو".

٢ في "م" بدون الواو.

(٢٧١/١)

كتاب الظهار

كتاب الظهار

...

كتاب الظهار

وهو: أن يشبه امرأته أو عضوا منها بمن تحرم عليه من رجل أو امرأة أو بعضو منه.  
فمن قال لزوجته: أنت أو: يدك علي كظهر أو: كيد أُمي أو: كظهر أو يد زيد أو: أنت علي كفلانة الأجنبية أو أنت علي حرام أو قال: الحل علي حرام أو ما أحل الله لي صار مظاهرا ١.  
وإن قال: أنت علي كأُمي أو مثل أُمي وأطلق فظهار وإن نوى في الكرامة ونحوها فلا.  
وأنت أُمي أو مثل أُمي أو: علي الظهار أو: يلزمني ليس بظهار إلا مع نية أو قرينة.  
وأنت علي كالميتة أو الدم أو الخنزير يقع ما نواه من طلاق و ٢ ظهار أو يمين فإن لم ينو شيئا فظهار.

١ وذلك لأن الله جعل التشبيه بمن تحرم عليه ظهرا فالتصريح بالتحريم منه أولى يؤيده الله لم يجعل التحريم والتحليل إليه فإذا قال: "أنت علي كظهر أُمي أو: أنت علي حرام" فقد قال منكر من الزور وكذب على الله وقد أوجب أغلظ الكفارتين عليه وهي كفارة الظهار. حاشية الروض "٦/٧".  
٢ في "م" "أو" هنا وفي الذي بعده بدل الواو.

(٢٧٣/١)

## فصل

ويصح الظهار من كل من يصح طلاقه منجزا و ١ معلقا و ٢ محلوفا به.  
فإن نجزه لأجنبية أو علقه بتزويجها أو قال لها أنت علي حرام ونوى أبدا صح ظهرا لا إن أطلق أو نوى إذا.

ويصح الظهار مؤقتا كـ "أنت علي كظهر أُمي شهر رمضان" فإن وطئ فيه فمظاهر وإلا فلا.  
وإذا صح الظهار حرم على المظاهر الوطء ودواعيه قبل التكفير فإن وطئ ثبتت الكفارة في ذمته ولو مجنونا ثم لا يطاق حتى يكفر وإن مات أحدهما قبل الوطء فلا كفارة.

## فصل

والكفارة فيه ٣ على الترتيب: عتق رقبة مؤمنة سالمة من العيوب المضرة في العمل ولا يجزئ عتق الأخرس الأصم ولا الجنين.

فإن لم يجد فصيام ٤ شهرين متتابعين ويلزمه تبييت النية من الليل.



---

١ في "أ" و "ب" "أو" بدل الواو.

٢ في "أ" و "ب" "أو" بدل الواو.

٣ "فيه" لا توجد في "ب".

٤ في "م" "صام".

(٢٧٤/١)

---

فإن لم يستطع الصوم للكبر أو مرض لا يرجى برؤه ١ أطعم ستين مسكينا لكل مسكين مسلما ٢ مد بر ونصف صاع من غيره ولا يجزئ الخبز ولا غير ما يجزئ في الفطرة ٣.  
ولا يجزئ العتق والصوم و٤ الإطعام إلا بالنية.

---

١ كذا قال والمذهب: ولو رجى برؤه كما في التنقيح "ص: ٢٤٩" والتوضيح "ص: ٣٦٠" والإقناع

"٩٣/٤" والمنتهى "٣٣١/٢" والغاية "١٨٩/٣" ونبه عليه أيضا في حاشية اللبدي "ص: ٢٤٢".

٢ "مسلمًا" لا توجد في "أ" ولا في "ج" و "م" و "ن".

٣ قال اللبدي "في الحاشية" ص: ٣٤٢: قلت: عدمت الأنصاف الخمسة أجزا عنها ما يقتات من حب وتمر وعلى ما تقدم في الفطرة.

٤ في "ن" "ولا الإطعام".

(٢٧٥/١)

---

كتاب اللعان

كتاب اللعان

...

كتاب اللعان

إذا رمى الرجل ١ زوجته بالزنا فعليه حد القذف أو التعزير إلا أن يقيم البينة أو يلاعن.  
وصفة اللعان أن يقول الزوج أربع مرات: "أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا" ٢ ويشير إليها ثم يزيد في الخامسة ٣: {أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ} [النور: ٧]  
ثم تقول الزوجة أربعاً: أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ثم تزيد في الخامسة: {أَنَّ غَضَبَ

اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ} [النور: ٩].

ويسن ٤ تلاعنهما قياما بحضرة جماعة وأن لا ينقصوا عن أربعة وأن يأمر الحاكم من يضع يده على فم الزوج والزوجة عند الخامسة ويقول: اتق الله فإنها الموجبة وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة.

١ في "م" "الزوج".

٢ وفي الاختيارات: ولو لم يقل: فيما رميتها به قياس المذهب صحته وقال الوزير: لا أراه يحتاج إليه لأن الله تعالى أنزل ذلك وبينه ولم يشترط هذا الشرط. حاشية الروض "٣١/٧".

٣ مفهومه أن الشهادة خمس ويزيد في الخامسة: وأن لعنة الله إلخ. وليس كذلك وعبرة الإقناع: "ثم يقول في الخامسة... إلخ" وهي أولى. والمراد بالخامسة: الجملة الخامسة لأنها ليست شهادة. حاشية اللبدي ص: ٣٤٣.

٤ في "م" "ويسن" بلفظ المضارع.

(٢٧٧/١)

## فصل

وشروط اللعان ثلاثة:

كونه بين زوجين مكلفين.

الثاني : أن يتقدمه قذفها بالزنا.

الثالث : أن تكذبه ويستمر تكذيبها إلى انقضاء اللعان.

ويثبت بتمام تلاعنهما أربعة أحكام:

الأول : سقوط الحد أو التعزير.

الثاني : الفرقة ولو بلا فعل حاكم

الثالث : التحريم المؤبد.

الرابع : انتفاء الولد ويعتبر لنفيه ذكره صريحا كـ "أشهد بالله لقد زنت وما هذا ولدي"

## فصل

فيما يلحق من النسب

إذا أتت زوجة الرجل بولد بعد نصف سنة منذ أمكن اجتماعه بها ولو مع غيبه فوق أربع سنين ١ حتى

ولو كان ابن عشر لحقه نسبه

---

١ قال في الفروع "٥٢١/٥": "ولو مع غيبته عشرين سنة".

(٢٧٨/١)

---

ومع هذا لا يحكم ببلوغه ولا يلزمه كل المهر ولا يثبت به عدة ولا رجعة.  
وإن أتت به لدون نصف سنة منذ تزوجها أو علم أنه لم يجتمع بها كما لو تزوجها بحضرة جماعة ثم أبانها في المجلس أو مات: لم يلحقه ١.

#### فصل

ومن ثبت أو أقر أنه وطء أمته في الفرج أو دونه ثم ولدت لنصف سنة لحقه.  
ومن أعتق أو باع من أقر بوطنها فولدت لدون نصف سنة لحقه والبيع باطل ولنصف سنة فأكثر لحق المشتري.  
ويتبع الولد أباه في النسب وأمه في الحرية وكذا في الرق إلا مع شرط أو غرور ويتبع في الدين خيرهما وفي النجاسة ٢ وتحريم النكاح ولذكاة والأكل أخبثهما.

---

١ في "م" زيادة "نسبه".

٢ أي كما إذا تولد بين هرة وما فوقها في الحلقة مما لا يؤكل فإنه نجس حتى في الحياة. حاشية اللبدي  
"ص: ٣٤٦".

(٢٧٩/١)

---

كتاب العدة

مدخل

...

كتاب العدة

وهي: تربص من فارقت زوجها بوفاة أو حياة.  
والمفارقة ١ بالوفاة تعتد مطلقا فإن كانت حاملا من الميت فعدتها: حتى تضع كل الحمل.  
وإن ٢ لم تكن حاملا فإن كانت حرة فعدتها: أربعة أشهر وعشر ليال بأيامها.  
 وعدة الأمة نصفها.

والمفارقة في الحياة لا تعتد ولا إن خلا بها أو وطنها وكان ممن يطاء مثله ويوطأ مثلها وهو: ابن عشر وبنيت تسع.

وعدها إن كانت حاملا بوضع الحمل.

وإن لم تكن حاملا فإن كانت تحيض فعدتها: ثلاث حيض ٣ إن كانت حرة وحيضتان: إن كانت أمة وإن لم تكن تحيض: بأن كانت صغيرة أو بالغة ولم تر حيضا ولا نفاسا أو كانت آيسة وهي: من بلغت خمسين سنة فعدتها: ثلاثة أشهر إن كانت حرة وشهران إن كانت أمة.

---

١ في "م" "والمفارقة" بالواو.

٢ في "أ" "فإن".

٣ في "أ" "حيضات".

(٢٨١/١)

---

ومن كانت تحيض ثم ارتفع حيضها قبل أن تبلغ سن الإياس ولم تعلم ما رفعه فتربص تسعة أشهر ثم تعتد عدة آيسة.

وإن علمت ما رفعه من مرض أو رضاع أو نحوه فلا تزال متربصة حتى يعود الحيض فتعتد به أو تصير آيسة فتعتد عدة كآيسة ٢.

فصل

وإن وطئ الأجنبية بشبهة أو نكاح فاسد أو زنا من ٣ هي في عدتها: أتمت عدة الأول ثم تعتد للثاني.

وإن وطئها عمدا من أبائها: فكالأجنبي وبشبهة: استأنفت العدة من أولها.

وتتعدد العدة بتعدد الواطئ بالشبهة لا بالزنا ويحرم على زوج الموطوءة بشبهة أو زنا أن يطاءها في الفرج ما دامت في العدة.

---

١ في "أ" "بالواو".

٢ في "م" "فتعتد كآيسة" بدل: "فتعتد عدة آيسة".

٣ هي مفعول وطئ أي الأجنبية بشبهة ونحوها من كانت معتدة. حاشية اللبدي "ص: ٢٥١".

٤ أي خلافا للإقناع فإنه قال: تتعدد الواطئ بالزنا أيضا وهو الذي قدمه في المبدع والتنقيح وهو مقتضى المقتنع وما ذكره المصنف قال الفتوحي عنه: إنه التنقيح: وهو أظهر. حاشية اللبدي "٣٥١". وفي "ن" "بزنا" بالتنكير.

## فصل

ويجب الإحداد على المتوفى عنها زوجها بنكاح صحيح ما دامت في العدة. ويجوز للبائن.

والإحداد: ترك الزينة والطيب كالزعفران ولبس الحلي ولو خاتماً ولبس الملون من الثياب: كالأحمر والأصفر والأخضر والتحسين ١ بالحناء والإسفيداج ٢ والاكتحال بالأسود ٣ والإدهان بالمطيب وتحمير الوجه وحفه.

ولها لبس الأبيض ولو حريراً.

وتجب: عدة الوفاة في المنزل الذي مات زوجها فيه ما لم يتعذر.

وتنقضي العدة بمضي الزمان حيث كانت.

١ في "م" "والتحسن".

٢ في "م" بالذال المعجمة وهو لفظ المنتهى "٣٥٢/٢" والغاية "٩/٣" والمثبت لفظ الإقناع "١١٧/٤" وفي حاشية المنتهى: الظاهر أنه ينطق بمما أو أنه في الأصل بالذال ثم استعمل بالذال.

٣ ظاهره سواء كان إثماً أو غير وهو أولى خلافاً لظاهر الإقناع. حاشية اللبدي "ص: ٣٥٢".

## باب استبراء الإمام

وهو واجب في ثلاثة مواضع:

أحدها : إذا ملك الرجل ولو طفلاً أمة يوطأ مثلها حتى ولو ملكها من طفل أو ١ أنثى أو كان بائعها قد استبرأها أو باع أو وهب أمته ثم عادت إليه بفسخ أو غيره حيث ٢ انتقل الملك لم يحل استمتاعه بها ولو بالقبلة حتى يستبرئها.

الثاني : إذا ملك أمة ووطئها ثم أراد أن يزوجه أو يبيعها قبل الاستبراء فيحرم فلو خالف صح البيع دون النكاح وإن لم يطأها جاز.

الثالث : إذا أعتق أمته أو أم ولده أو مات عنها لزمها استبراء نفسها إن لم تستبرئ قبل.

## فصل

واستبراء الحامل: بوضع الحمل ومن تحيض: بحیضة والآيسة والصغيرة والبالغ ٣ التي لم تر حيضاً: بشهر

والمرتفع حيضها ولم تدر ما رفعه: بعشرة ٤ أشهر والعامة مارفعه: بخمسين سنة وشهر.

١ قوله "طفل أو" سقط من "ب" و "م".

٢ في "أ" "وحيث" بزيادة الواو. وكذا في "ن".

٣ في "م" "البالغ" وكلاهما صحيح في القاموس "ص: ١٠٠٧": "جارية بالغ وبالغة: مدركه".

٤ في "ن" "فبعشرة".

(٢٨٤/١)

ولا يكون الاستبراء إلا بعد تمام ملك الأمة كلها ولو لم يقبضها وإن ملكها حائضا لم يكتف بتلك الحيضة.

وإن ١ ملك من تلزمها عدة اكتفى بها.

وإن ادعت الأمة الموروثة تحريمها على الوارث بوطء مورثه أو ادعت المشتراة أن لها زوجا صدقت.

١ في "ن" فإن".

(٢٨٥/١)

كتاب الرضاع

كتاب الرضاع

...

كتاب الرضاع

يكره استرضاع الفاجرة والكافرة وسيئة الخلق والجذماء والبرصاء.

وإذا أرضعت المرأة طفلا بلبن حمل لاحق بالواطئ ١ صار ذلك الطفل ولدهما وأولاده وإن سفلوا أولاد

ولدهما وأولاد كل منهما من الآخر أو غيره إخوته وأخواته وقس على ذلك.

وتحريم الرضاع في النكاح وثبوت الحرمة كالنسب بشرط أن يرتضع خمس رضعات في العامين ٢ فلو

ارتضع بقية الخمس بعد العامين بلحظة: لم تثبت الحرمة.

ومتى امتص الثدي ثم قطعه ٣ ولو قهرا ثم امتص ثانيا: فرضعة ثانية.

والسعوط في الأنف والوجور في الفم وأكل ما جبن أو خلط بالماء ٤ وصفاته باقية: كالرضاع في الحرمة.

---

١ في "أ" "بالوطء".

٢ واختار شيخ الإسلام ثبوت: الحرمة بالرضاع إلى الفطام ولو بعد الحولين أو قبلهما وفي الاختيارات: الارتفاع بعد الفطام لا ينشر الحرمة وإن كان دون الحول. حاشية اللبدي "٩٤/٧".

٣ في "أ" "قطع".

٤ أي: وشربه خمس دفعات أما شربه دفعة واحدة فكرضعة واحدة ولو حلب في خمسة أوقات كما في الإقناع. حاشية اللبدي "ص: ٣٥٦".

(٢٨٧/١)

---

وإن شك في الرضاع أو عدد الرضعات بنى على اليقين.

وإن شهدت به مرضية ثبت التحريم.

ومن حرمت عليه بنت امرأة كأمه وجدته وأخته وإذا أرضعت طفلة حرمتها عليه أبدا.

ومن حرمت عليه بنت رجل: كأبيه وجدته وأخيه وابنه إذا أرضعت زوجته بلبنه طفلة حرمتها عليه أبدا.

(٢٨٨/١)

---

كتاب النفقات

مدخل

...

كتاب النفقات

يجب على الزوج ما لا غنى لزوجته عنه من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن بالمعروف ويعتبر الحاكم ذلك إن تنازعا بهما.

وعليه مؤنة نظافتها من دهن وسدر وثن ماء الشراب ١ والطهارة من الحدث والخبث وغسل الثياب. وعليه لها خادم إن كانت ممن يخدم مثلها وتلزمه مؤنسة لحاجة.

فصل

والواجب عليه دفع الطعام في أول كل يوم ويجوز دفع عوضه إن تراضيا ولا يملك الحاكم أن يفرض عوض القوت دراهم ٢ إلا بتراضيهما وفرضه ليس بلازم.

ويجب ٣ لها الكسوة في أول كل عام وتملكها بالقبض فلا بدل لما سرق أو بلي وإن انقضى العام

والكسوة باقية فعليه كسوة للعام ٤.

١ في "أ" "للشرب". وفي "م" الشاب".

٢ في "ب" "مثلا". وكذا في "ن".

٣ في "ج" تجب".

٤ في "أ" "العالم".

(٢٨٩/١)

الجدید وإن مات أو ماتت ١ قبل انقضائه رجع عليها بقسط ما بقي.

وإن أكلت معه عادة أو كساها بلا إذن سقطت.

فصل

والرجعية مطلقا والبائن والناشر الحامل والمتوفى عنها زوجها حاملا كالزوجة في النفقة والكسوة والمسكن.

ولا شيء لغير الحامل منهن ولا لمن سافرت لحاجتها أو لترهة أو زيارة ولو بإذن الزوج.

ولو ٢ ادعى نشوزها أو أنها أخذت نفقتها وأنكرت فقولها بيمينها.

ومتى أعسر بنفقة المعسر أو كسوته أو مسكنه أو صار لا يجد النفقة إلا يوما دون يوم أو غاب الموسر

وتعذرت عليها النفقة بالاستدانة وغيرها فلها الفسخ فورا ومتراخيا ولا يصح بلا حاكم فيفسخ بطلبها

أو تفسخ ٣ بأمره.

وإن امتنع الموسر من النفقة أو الكسوة وقدرت على ماله: فلها الأخذ منه بلا إذن بقدر كفايتها وكفاية

ولدها الصغير.

١ في "ج" "زيادة: أو بانت". وكذا في "ن".

٢ في "ب" "وأن". وكذا في "ج" و "ن".

٣ في "أ" "تفسخ".

(٢٩٠/١)



## باب نفقة الأقارب والمماليك

ويجب ١ على القريب نفقة أقاربه وكسوتهم وسكناهم بالمعروف بثلاثة شروط الأول:  
الأول : أن يكونوا فقراء لا مال لهم ولا كسب.

الثاني: أن يكون المنفق غنيا إما بماله أو كسبه وأن يفضل عن قوت نفسه وزوجته ٢ ورقيقه يومه وليلته.  
الثالث: أن يكون وارثا لهم بفرض أو تعصيب إلا الأصول والفروع فتجب ٣ لهم وعليهم مطلقا.  
وإذا كان للفقير ورثة دون الأب فنفقته على قدر إرثهم ولا يلزم الموسر منهم مع فقر الآخر سوى قدر إرثه.

ومن قدر على الكسب أجبر لنفقة من تجب عليه من قريب وزوجة ومن لم يجد ما يكفي الجميع بدأ بنفسه فزوجته فريقيه فولده فأبيه فأمه فولد ابنه فجده فأخيه ثم الأقرب فالأقرب.  
ولمستحق النفقة أن يأخذ ما يكفيه من مال من تجب ٤ عليه بلا إذنه إن امتنع.

١ في "في" "ج" "يجب". وكذا في "ن".

٢ في "أ" "عن قوته وقوت زوجته".

٣ في "أ" و "ب" وفي "ج" و "م" و "ن". "فتجب".

٤ في "ن" "يجب".

(٢٩١/١)

منها زوج أو قريب وأنفق أجنبي بنية الرجوع رجع.  
ولا نفقة مع اختلاف الدين إلا بالولاء.

### فصل

وعلى السيد: نفقة مملوكه وكسوته ومسكنه وتزويجه إن طلب.

وله أن يسافر بعبد المزوج وأن يستخدمه نهارا.

وعليه إعفاف أمته: إما بوطنها أو تزويجها أو بيعها.

ويحرم أن يضربه على وجهه أو يشتم أبويه ولو كافرين أو يكلفه من العمل ما لا يطيق.

ويجب أن يريحه وقت القيلولة ووقت النوم والصلاة المفروضة.

وتسن مداواته إن ١ مرض وأن يطعمه من طعامه.

وله تقييده إن خاف عليه وتأديبه.

ولا يصح نفيه ٢ إن أبى.

وللإنسان تأديب زوجته وولده ولو مكلفا بضرب غير مبرح.  
ولا يلزمه بيع رقيقه مع قيامه بحقوقه.

١ في "أ" "إذا" بدل "إن".

٢ قوله: "ولا يصح نفيه" لا يوجد في "ن".

(٢٩٢/١)

### فصل

وعلى مالك البهيمة إطعامها وسقيها فإن امتنع أجبر فإن أبي أو عجز: أجبر على بيعها أو إجارتها أو ذبحها إن كانت تؤكل.  
ويحرم لعنها وتحميلها مشقا وحلبها ما يضر ولدها وضربها في وجهها ووسمها فيه وذبحها إن كانت لا تؤكل.  
ويجوز استعمالها في غير ما خلقت له.

(٢٩٣/١)

### باب الحضانة

وهي حفظ الطفل غالبا عما يضره والقيام بمصالحه: كغسل رأسه وثيابه ودهنه وتكحيله وربطه في المهد ونحوه وتحريكه لينام.  
والأحق بها: الأم ولو بأجرة مثلها مع وجود متبرعة ثم أمها القريب فالقريب ثم الأب ثم أمهاته ثم الجد ثم أمهاته ثم الأخت لأبوين ثم لأم ثم لأب ثم العمت كذلك ثم خالات أمه ثم خالات أبيه ثم عمت أبيه ثم بنات إخوته وأخواته ثم بنات أعمامه وعماته ثم لباقي العصابة: الأقرب فالأقرب.  
ولا حضانة لمن فيه رق ولا لفاسق ولا لكافر على مسلم ولا لمتزوجة بأجنبي.

(٢٩٣/١)

ومتى زال المانع أو أسقط الأحق حقه ١ ثم عاد، عاد الحق له.  
وإن أراد أحد الأبوين السفر ويرجع فالمقيم أحق بالحصانة وإن كان لسكنى وهو: مسافة قصر فالأب أحق ودونها فالأم أحق.

## فصل

وإذا بلغ الصبي سبع سنين عاقلا خيرا بين أبويه فإن اختار أباه كان عنده ليلا ونهارا ولا يمنع من زيارة أمه ولا هي من زيارته وإن اختار أمه كان عندها ليلا وعند أبيه نهارا ليؤدبه ويعلمه.  
وإذا بلغت الأنثى سبعا كانت عند أبيها وجوبا إلى أن تتزوج.  
ويمنعها ومن يقوم مقامه من الأفراد.  
ولا تمنع الأم من زيارتها ولا هي من زيارة أمها إن لم يخف الفساد.  
والجنون ولو أنثى عند أمه مطلقا.  
ولا يترك المحضون بيد من لا يصونه ويصلحه.

---

١ في "ن" زيادة: "منها".

(٢٩٤/١)

---

## كتاب الجنائيات

### مدخل

...

## كتاب الجنائيات

وهي: التعدي على البدن بما يوجب قصاصا أو مالا.  
والقتل ثلاثة أقسام:  
أحدهما: العمد العدوان ويختص القصاص به أو الدية فالولي مخير ١ وعفوه مجانا أفضل.  
وهو: أن يقصد الجاني من يعلمه آدميا معصوما فيقتله بما يغلب علي الظن موته به فلو تعمد جماعة قتل واحد ٢ قتلوا جميعا إن صلح فعل كل واحد منهم للقتل وإن جرح واحد منهم جرحا والآخر مائة ومن قطع أو بط سلعة خطوة من مكلف بلا إذنه أو من غير مكلف بلا إذن وليه فمات فعليه القود.  
الثاني: شبه العمد وهو: أن يقصده بجناية لا تقتل غالبا ولم يجرحه بها فإن جرحه ٣ ولو جرحا صغيرا قتل به.

الثالث: الخطأ وهو: أن يفعل ما يجوز له فعله من دق أو رمي صيد ٤ نحوه أو يظنه ٥ مباح الدم

فبين ٦ آدميا معصوما.

١ في "ب" "زيادة: "بين القصاص أو الدية".

٢ في "م" "زيادة: "منهم".

٣ في "ن" "زيادة: "بها".

٤ في "م" "أو" بدل الواو.

٥ أدرجه في "م" في الشرح.

٦ في "أ" "فيتين". وكذا في "ن".

(٢٩٥/١)

ففي القسمين الأخيرين الكفارة على القاتل والدية على عاقلته.

ومن قال لإنسان: اقتلني أو اجرحني فقتله أو جرحه: لم يلزمه شيء وكذا لو دفع لغير مكلف آلة قتل ولم يأمره به.

(٢٩٦/١)

### باب شروط القصاص في النفس

وهي أربعة: الأول : تكليف القاتل فلا قصاص على صغير ومجنون بل الكفارة في ما هما والدية على عاقلتهما.

الثاني : عصمة المقتول فلا كفارة ولا دية على قاتل حربي أو مرتد أو زان محصن ولو أنه مثله.

الثالث : المكافأة: بأن لا يفضل القاتل المقتول حال الجنابة بالإسلام أو الحرية أو الملك ١.

فلا يقتل المسلم ولو عبدا بالكافر ولو حرا ولا الحر ولو ذميا بالعبد ولو مسلما ولا المكاتب بعبدته ولو كان ذا رحم محرم له ٢.

ويقتل الحر المسلم ولو ذكرا بالحر المسلم ولو أنثى والرقيق كذلك وبمن هو أعلى منه والذمي كذلك.

١ في "ن" "أو بالحرية أو الملك".

٢ هذا ما صححه المرداوي في الإنصاف "٤٦٨/٩" وتصحيح لفروع "٦٣٨/٥" وصحح في التنقيح

المشيع "ص: ٣٥٤" خلافه فقال: "ويقتل ذي الرحم الحرم".

(٢٩٦/١)

---

الرابع: أن يكون المقتول ليس بولد للقاتل فلا يقتل الأب وإن علا ولا الأم وإن علت بالولد ولا ولد الولد وإن سفل ويورث القصاص على قدر الميراث فمتى ورث القاتل أو ولده شيئا من القصاص فلا قصاص.

(٢٩٧/١)

### باب شروط استيفاء القصاص

وهي ثلاثة:

الأول : تكليف المستحق فإن كان صغيرا أو مجنونا حبس الجاني إلى تكليفه فإن احتاج لنفقة ١ فلولي المجنون فقط العفو إلى الدية.

الثاني : اتفاق المستحقين على استيفائه فلا ينفرد به بعضهم وينتظر قدوم الغائب ٢ وتكليف غير المكلف. ومن مات من المستحقين فوارثه كهو. وإن عفا بعضهم ولو زوجا أو زوجة أو أقر بعفو شريكه سقط القصاص.

الثالث : أن يؤمن في استيفائه تعديه إلى الغير فلو لزم القصاص حاملا لم تقتل حتى تضع ثم ان وجد من يرضعه قتلت وإلا فلا ٣ حتى ترضعه حولين.

---

١ في "أ" "إلى نفقة" وكذا في "م".

٢ "الغائب" لا توجد في "م".

٣ "فلا" لا توجد في "ج".

(٢٩٧/١)

### فصل

ويحرم استيفاء القصاص بلا حضرة سلطان ١ أو نائبه ويقع الموقع.

ويحرم قتل الجاني بغير السيف وقطع طرفه بغير السكين لتلا يحيف ٢.

وإن بطش ولي المقتول بالجاني فظن أنه قتله فلم يكن وداواه أهله حتى برئ: فإن شاء الولي دفع دية فعله

وقتله وإلا تركه.

١ في "م" "سلطان" بالتنكير.

٢ الحيف: هو الجور والظلم. المطلع "ص: ٣٦١".

(٢٩٨/١)

### باب شروط القصاص فيما دون النفس

من أخذ بغيره في النفس أخذ به ٣ فيما دونها ومن لا فلا.

وشروطه أربعة:

أحدها : العمد العدوان فلا قصاص في غيره.

الثاني : إمكان الاستيفاء بلا حيف: بأن يكون القطع من مفصل أو ينتهي إلى حد كمارن الأنف وهو: ما

لان منه فلا قصاص في جائفة ولا في ٤ قطع القصبة أو قطع بعض ساعده أو ساق أو.

١ في "م" "سلطان" بالتنكير.

٢ الحيف: هو الجور والظلم. المطلع "ص: ٣٦١".

٣ "به" لا توجد في "ج".

٤ "في" لا توجد في "ج".

(٢٩٨/١)

عضد ١ أو ورك فإن خالف فاقتص بقدر حقه ولم يسر: وقع الموقع ولم يلزمه شيء.

الثالث : المساواة في الاسم فلا تقطع اليد بالرجل وعكسه و في الموضع: فلا تقطع اليمين ٢ بالشمال

وعكسه.

الرابع : مراعاة الصحة والكمال فلا يؤخذ كاملة الأصابع أو ٣ الأظافر بناقصتها ولا عين صحيحة

بقائمة ولا لسان ناطق بأخرس ولا صحيح بأشل من يد ورجل وأصبع وذكر ٤ ولا ذكر فحل بذكر

خصي ويؤخذ بمارن صحيح بمارن أشل وأذن صحيحة بأذن شلاء.

فصل

ويشترط لجواز القصاص في الجروح انتهاؤها إلى عظم: كجرح العضد والساعد والفخذ والساق والقدم

والموضحة والمهاشمة والمنقلة والمأمومة.  
وسراية القصاص هدر وسراية الجناية مضمونة ما لم يقتصر ربحا قبل برئه: فهدر أيضا.

- 
- ١ في "أ" "أو ساق أو عضد". وكذا في "م".
  - ٢ في "أ" "اليمنى".
  - ٣ في "أ" "بالواو". وكذا في "ج" و "م".
  - ٤ "ذكر" لا توجد في "أ" ولا في "ن".

(٢٩٩/١)

---

#### كتاب الدييات

##### مدخل

...

#### كتاب الدييات

من أتلف إنسانا أو جزءا منه بمباشرة أو سبب: إن كان عمدا فالدية في ماله وإن كان غير عمد فعلى عاقلته.

ومن حفر تعديا بئرا قصيرة فعمقها آخر: فضمان تالف بينهما وإن وضع ثالث سكيناً فـ أثلاثا وإن وضع واحد حجرا تعديا فعثر فيه إنسان فوقع في البئر: فالضمان على واضع الحجر كالدافع.  
وإن تجاذب حران مكلفان حبلا فانقطع فسقطا ميتين: فعلى عاقلة كل دية الآخر وإن اصطدما فكذلك.  
ومن أركب صغيرين لا ولاية له على واحد ١ منهما فاصطدما فماتا: فديتهما من ماله.  
ومن أرسل صغيرا لحاجة فأتلف نفسا أو مالا: فالضمان على مرسله.  
ومن ألقى حجرا أو عدلا مملوءا بسفينة فغرقت ضمن جميع ما فيها.  
ومن اضطر إلى طعام غير مضطر أو ٢ شرابه فمنعه حتى مات أو

- 
- ١ في "أ" "أحد".

- ٢ في "أ" "بالواو".

(٣٠١/١)

أخذ طعام غيره أو ١ شرابه وهو عاجز أو أخذ دابته أو ما يدفع به عن نفسه من سبع ونحوه فأهلكه ضمنه.

## فصل

وإن تلف واقع على نائم غير متعد بنومه فهدر وإن تلف النائم فغير هدر. وإن سلم بالغ عاقل نفسه أو ولده إلى سابع حاذق ليعلمه فغرق أو أمر مكلفا يتزل بئرا أو يصعد شجرة فهلك أو تلف أجبر لحفر بئر أو بناء حائط بدم ونحوه أو أمكنه إنجاء نفس من مهلكة ٢ فلم يفعل أو أدب ولده وزوجته في نشوز أو أدب سلطان رعيته ولم يسرف فهدر في الجميع. وإن أسرف أو زاد على ما يحصل به المقصود أو ضرب من لا عقل له من صبي ٣ أو ٤ غيره: ضمن. ومن نام على سقف فهوى به لم يضمن ما تلف بسقوطه.

---

١ في "أ" "بالواو.

٢ في "م" و "ن" "هلكته".

٣ أي لا يميز لأنه لا فائدة في تأديبه لعدم عقله والمميز يعقل. حاشية اللبدي "ص: ٣٨١".

٤ في "أ" "بالواو.

(٣٠٢/١)

---

## فصل في مقادير ديات النفس

دية الحر المسلم طفلا كان أو كبيرا مائة بغير أو مائتا بقرة أو ألفا شاة أو ألف مثقال ذهب ١ أو اثنا عشر ألف درهم فضة. ودية الحرة المسلمة على النصف من ذلك ودية الكتابي الحر كدية الحرة المسلمة ودية الكتابية على النصف ٢ ودية المجوسي الحر ثمانمائة درهم والمجوسية على النصف. ويستوي الذكر والأنثى فيما يوجب دون ثلث الدية فلو قطع ثلاث أصابع حرة مسلمة لزمه ثلاثون بعيرا فلو قطع رابعة قبل براء ردت إلى عشرين. وتغلظ دية قتل الخطأ ٣ في كل من حرم مكة وإحرام وشهر حرام بالثلث فمع ٤ اجتماع الثلاثة يجب ديتان. وإن قتل مسلم كافرا عمدا أضعف ديته ٥ ودية الرقيق: قيمته قلت أو كثرت.

---

١ في "م" و "ن" "ذهبا".



٢ في "م" زيادة: "من ذلك".

٣ في "م" "خطأ" بالتكثير.

٤ في "م" "ففي" والمثبت لفظ المنتهى "٤٣٠/٢" والغاية "٢٧٦/٣".

٥ ظاهر: تخصيص التضعيف بالقتل وظاهر تعليلهم بإزالة القود أن ذلك في غيره مما يوجب القود من الجراح وعدم قطع الأطراف أيضا وصرح به في الوجيز واعتمد عثمان النجدي في حواشيه على المنتهى: عدم التضعيف في الجراح. حاشية اللبدي "ص: ٣٨٤".

(٣٠٣/١)

## فصل

ومن جنى ١ على حامل فألقت جنينا حرا مسلما ذكرا كان أو أنثى فديته: غرة قيمتها: عشر دية أمه ٢ وهي: خمس من الإبل ٣.

والغرة: هي عبد أو أمة وتتعدد الغرة بتعدد الجنين.

ودية الجنين الرقيق: عشر قيمه أمه.

ودية الجنين المحكوم بكفره: غرة قيمتها: عشر قيمة ٤ أمه.

وإن أُلقت الجنين حيا لوقت يعيش لمثله وهو: نصف سنة فصاعدا ففيه ما في الحي فإن كان حرا ففيه دية كاملة وإن كان رقيقا ففيه دية وإن اختلفا في خروجه حيا أو ميتا فقول الجاني. ويجب في الجنين الدابة: ما نقص من قيمة أمه.

١ في "أ" "أجنى".

٢ فيه نظر لأنه قد تكون أم الحر المسلم كتابية أو رقيقة كما لو تزوجها حر واشترط الحرية أو غيرها فلا تكون الغرة: عشر دية أمه فلو قال: كغيره: "قيمتها خمس من الإبل" لكان أولى على أن الإبهام بقوله: "وهي خمس من الإبل" لا يرفع التسميح في العبارة. حاشية اللبدي "ص: ٣٨٤".

٣ قال في نيل المآرب "٣٣٨/٢": ولو قال: "ودية الجنين الحر المسلم غرة عبد أو أمة قيمتها خمس من الإبل" لكان أخصر.

٤ "أ" زيادة "دية".

(٣٠٤/١)

## فصل في دية الأعضاء

من أتلف ما في الإنسان منه واحد: كالأنف واللسان والذكر ففيه دية كاملة.  
ومن أتلف ما في الإنسان منه شيئا كاليدين والرجلين والعينين والأذنين والحاجبين والتدين والخصيتين  
ففيه ١ الدية وفي أحدهما: نصفها ٢.  
وفي الأجفان الأربعة: الدية وفي أحدها: ربعها وفي أصابع اليدين: الدية وفي أحدها عشرها وفي الأنملة إن  
كانت من إبهام نصف عشر الدية وإن كانت من غيره ٣: فثلث عشرها وكذا أصابع الرجلين وفي السن:  
خمس من الإبل وفي إذهاب نفع عضو من الأعضاء: دية ٤ كاملة.

- 
- ١ أفرد الضمير مع أن المتقدم شيئا وعبرة المنتهى: "ففيهما الدية" حاشية اللبدي "٣٨٥"
  - ٢ في "أ" زيادة وما فيه ثلاثة أشياء كالأنف يشمل على المنخرين ففيه: الدية وفي واحد منها ثلثها وما  
فيه منه أربعة أشياء كالأجفان ففيه: الدية وفي واحد منها: ربعها.
  - ٣ في "ن" "غيرها".
  - ٤ في "م" و "ن" و "ج" "ديته".

(٣٠٥/١)

## فصل في دية المنافع

تجب الدية كاملة في إذهاب كل من سمع وبصر وشم وذوق وكلام ١ وعقل وحذب ومنفعة مشي  
ونكاح وأكل وصوت وبطش.  
وإن ٢ أفرع إنسانا أو ضربه فأحدث بغائط أو بول أو ريح ٣: ولم يدم فعليه ثلث الدية وإن دام فعليه  
الدية.

- 
- ١ وفي إذهاب الكلام بحسابه ويقسم على ثمانية وعشرين حرفا. حاشية اللبدي "ص: ٣٨٦".
  - ٢ في "م" "ومن".
  - ٣ في "ن" "أو بول، أو بريح".

(٣٠٦/١)

## فصل في دية الشجة والجائفة ٤

الشجة: اسم لجرح الرأس ٥ والوجه.

وهي خمسة:

أحدها : الموضحة التي توضح العظم وتبرزه وفيها: نصف عشر

٤ قوله: "في دية الشجة والجائفة" لا يوجد في "ن".

٥ في "أ" "اسم الجرح في الرأس".

(٣٠٦/١)

الدية: خمسة أبصرة ١ فإن كان بعضها في الرأس وبعضها في الوجه: فموضحتان.

الثاني : الهاشمة: التي توضح العظم وتشمه وفيها: عشرة أبصرة.

الثالث : المنقلة: التي توضح وتشم وتنقل العظم وفيها: خمسة عشر بعيرا.

الرابع : المأمومة التي تصل إلى جلدة الدماغ وفيها: ثلث الدية.

الخامسة : الدامغة: التي تحرق الجلدة وفيها الثلث أيضا

## فصل

وفي الجائفة: ثلث الدية وهي: كل ما يصل إلى الجوف: كبطن وظهر وصدر وحلق.

وإن جرح جانبا فخرج من الآخر: فجائفتان.

ومن وطئ زوجة صغيرة لا يوطأ مثلها فحرق ما بين ٢ مخرج بول ومني أو ما ٣ بين السبيلين فعليه الدية

إن لم يستمسك البول وإلا فجائفة.

١ ظاهره أنه لا فرق بين كون الموضحة في حر مسلم أو في حرة مسلمة وهو مقتضى ما تقدم من أنه لا

فرق بين الذكر والأنثى فيما يوجب دون ثلث الدية خلافا لظاهر المنتهى في قوله: "فمن حر مسلم:

خمس أبصرة: حاشية اللبدي "ص: ٣٨٧".

٢ قوله: "ما بين" لا يوجد في "م"

٣ "ما" لا توجد في "أ"

(٣٠٧/١)

وإن كانت ١ الزوجة من يوطاً مثلها لمثله أو أجنبية كبيرة مطاوعة ولا شبهة فوق ذلك فهدر.

١ في "م" زيادة: "الزوجة".

(٣٠٨/١)

### باب العاقلة

وهي: ذكور عصبة الجاني نسبا وولاء.

ولا تحمل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا إقرارا ولا ما دون ثلث دية ذكر مسلم ولا قيمة متلف.  
وتحمل الخطأ وشبه العمد مؤجلا في ثلاث سنين وابتداء حول القتل من الزهوق والجرح من البرء ويبدأ  
بالأقرب فالأقرب كالإرث.

ولا يعتبر أن يكونوا وارثين لمن يعقلون عنه بل متى كانوا يرثون لو لا الحجب عقلوا.

ولا عقل على فقير وصبي ومجنون ٢ وامرأة ولو معتقة.

ومن لا عاقلة له أو له وعجزت فلا دية عليه وتكون في بيت المال كدية من مات في زحمة: كجمعة  
وطواف فإن تعذر الأخذ منه سقطت.

١ في "م" زيادة: "الزوجة".

٢ لكن إذا بلغ الصغير أو عقل المجنون عند الحول: لزمه وإن كان عاقلا فجن بعد الحول فليعه قسطه  
وإن جن مع الحول أو في أثنائه فلا شيء عليه ومثله فقير استغنى وعكسه. حاشية اللبدي "ص: ٣٨٨".

(٣٠٨/١)

### باب كفارة القتل

لا ١ كفارة في العمد.

وتجب فيما دونه في مال القاتل لنفس محرمة ولو جنينا.

ويكفر الرقيق بالصوم والكافر بالعتق وغيرهما يكفر بعتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
ولا إطعام هنا.

وتتعدد الكفارة بتعدد المقتول.

ولا كفارة على من قتل من يباح قتله: كزان محصن ومرتد وحربي وباغ وقصاص ٢ ودفعاً عن نفسه.

---

١ في "ن" بزيادة الواو "ولا".

٢ في "م" "قصاصا".

(٣٠٩/١)

---

كتاب الحدود

مدخل

...

كتاب الحدود

لا حد إلا على مكلف ملتزم ١ عالم بالتحريم.

وتحرم الشفاعة وقبولها في حد ٢ الله تعالى بعد أن يبلغ الإمام وتجب إقامة الحد ولو كان من يقيمه ٣ شريكا في المعصية.

ولا يقيمه إلا الإمام أو نائبه والسيد على رقيقه.

وتحرم إقامته في المسجد.

وأشدّه: جلد الزنا فالقذف فالشرب فالتعزير.

ويضرب الرجل قائما بالسوط.

ويجب اتقاء الوجه والرأس والفرج والمقتل.

وتضرب المرأة جالسة وتشد عليها ثيابها وتمسك يداها.

ويحرم بعد الحد حبس وإيذاء بكلام والحد كفارة لذلك الذنب.

ومن أتى حدا ستر نفسه ولم يسن أن يقر به عند الحاكم.

وإن اجتمعت حدود لله تعالى من جنس تداخلت ومن أجناس: فلا.

---

١ أي: لحكمنا فيدخل فيه الذمي ويخرج: الحربي والمستأمن والمعاهد. حواشي الإقناع "١٠٤٧/٢".

٢ في "م" "حد لله".

٣ في "م" مقيمه" بدل: "من يقيمه".

(٣١١/١)

## باب حد الزنا

الزنا: هو فعل الفاحشة في قبل أو دبر.  
فإذا زنا المحصن وجب رجه حتى يموت والمحصن هو من وطئ زوجته في قبلها بنكاح صحيح وهما حران مكلفان.  
وإن زنا الحر غير المحصن جلد مائة جلدة وغرب عاما إلى مسافة قصر.  
وإن زنى الرقيق: جلد خمسين ولا يغرب.  
وإن زنى الذمي بمسلمة: قتل.  
وإن زنى الحربي: فلا شيء عليه.  
وإن زنى المحصن بغير المحصن ١ فلكل حده.  
ومن زنا ببهيمة عزر.  
وشرط وجوب الحد ثلاثة:  
أحدها: تغييب الحشفة أو قدرها في فرج ٢ أو دبر لآدمي حي.  
الثاني: انتفاء الشبهة.  
الثالث: ثبوته إما بإقرار أربع مرات ويستمر على إقراره أو.

---

١ في "ن" المحصنة".

٢ في "ن" زيادة: "أصلي". وبهذا القيد يخرج الخنثى المشكل. حاشية اللبدي "ص: ٣٩٣".

(٣١٢/١)

---

بشهادة ١ أربعة رجال عدول.  
فإن كان أحدهم غير عدل حدوا للكدف.  
وإن شهد أربعة بزناه بفلانة فشهد أربعة آخرون أن الشهود هم الزناة بها ٢ صدقوا وحد الأولون فقط للكدف والزنا.  
وإن حملت من لا زوج لها ولا سيد: لم يلزمها شيء.

---

١ في "م" "شهادة" بدون الباء.

٢ "بها" لا يوجد في "م".

(٣١٣/١)

---

## باب حد القذف

ومن قذف غيره بالزنا حد للقذف ثمانين إن كان حراً ٣ وأربعين إن كان رقيقاً.  
وإنما يجب بشروط تسعة:  
أربعة منها في القاذف: وهو أن يكون: بالغاً عاقلاً مختاراً ليس بوالد للمقذوف وإن علا كقود ٤.  
 وخمسة في المقذوف: وهو كونه: حراً مسلماً عاقلاً عفيفاً عن الزنا يوطأ مثله ٥.  
 لكن لا يحذف غير البالغ حتى: يبلغ لأن الحق في حد القذف

---

٣ الظاهر: أن المراد من كان كامل الحرية وأن المبعض كالقن. حاشية اللبدي "٣٩٥".

٤ قواه: "كقود" لا توجد في "م".

٥ في "م" "يطأ، ويوطأ مثله".

(٣١٣/١)

---

للأدومي فلا يقام بلا طلبه.

ومن قذف غير محصن عزر.

ويثبت الحد هنا وفي الشرب والتغريب بأحد أمرين إما بإقراره مرة أو شهادة عدلين.

### فصل

ويسقط حد القذف بأربعة بعفو المقذوف أو بتصديقه أو بإقامة البينة أو باللعان.

والقذف: حرام وواجب ومباح.

فيحرم ١ فيما تقدم.

ويجب على من يرى زوجته تزني ثم تلد ولداً يقوى ٢ على ظنه أنه من الزنا لشبهه به.

ويباح إذا رآها تزني ولم تلد ما يلزمه نفيه ورافقها: أولى.

### فصل

وصريح القذف: يا منيوكة يا منيوك يا زاني يا عاهري يا لوطي "ولست ولد فلان" فقذف لأمه.

وكنائته: زنت يداك أو رجلاك أو يدك أو رجلك ٣ أو بدنك.

---

١ في "ن" "ويحرم" بالواو.

٢ في "م" "يغلب". وفي الهامش: في نسخة "يقوي".  
٣ "أو رجلك" لا توجد في "م".

(٣١٤/١)

---

يا مخنث يا قحبة ١ يا فاجرة يا خبيثة.  
أو يقول لزوجته شخص: فضحت زوجك وغطيت رأسه وجعلت له قرونا وعلقت عليه أولادا من غيره  
وأفسدت فراشه فإن أراد بهذه الألفاظ حقيقة الزنا حد وإلا عزر.  
ومن قذف أهل بلدة أو جماعة لا يتصور الزنا منهم عزر ولا حد وإن كان يتصور الزنا ٢ منهم عادة  
وقذف كل واحد بكلمة: فلكل ٣ واحد حد وإن كان إجمالا فحد واحد.

---

١ قال السعدي: قحب البعير والكلب: سعل. وهي في زماننا المعدة للزنى.  
٢ في "أ" "منهم الزنا".  
٣ في "ن" "فلقيه لكل" بزيادة: "عليه".

(٣١٥/١)

### باب حد المسكر

من شرب مسكرا مائعا أو استعط به أو احتقن ٤ به أو أكل عجينا ملتوتا به أو ٥ لم يسكر: حد ثمانين إن  
كان حرا ٦ وأربعين إن كان رقيقا.  
بشرط كونه مسلما مكلفا مختارا عالما أن كثيره يسكر.  
ومن تشبه بشراب الخمر في مجلسه وآنيته حرم وعزر.  
ويحرم ٧: العصير إذا أتى عليه ثلاثة أيام ولم يطبخ.

---

٤ في "م" زيادة: "به". وفي "ن" أدرجها في الشرح.  
٥ في "ج" و "م" و "ن" "ولو" بدل "أولم".  
٦ قال في الإنصاف "٢٢٩/١٠" هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب.  
٧ "يحرم" لا يوجد في "أ".



## كتاب التعزير

### مدخل

...

### كتاب ١ التعزير

يجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة.

وهو من حقوق الله تعالى لا يحتاج في إقامته إلى مطالبة إلا إذا شتم الولد والده فلا يعزر ٢ إلا بمطالبة والده.

ولا يعزر: الوالد بحقوق ولده.

ولا يزداد في جلد التعزير على عشرة أسواط ٣ إلا إذا وطئ أمة له فيها شرك: فيعزر بمائة سوط إلا سوطا وإذا شرب مسكرا نهار رمضان: فيعزر بعشرين مع الحد.

ولا بأس: بتسويد وجه من يستحق التعزير والمناداة عليه بذنبه.

ويحرم حلق لحيته وأخذ ماله.

١ في "م" و "ن" "باب".

٢ في "أ" "ولا يعزر" بالواو.

٣ قال شيخ الإسلام في الاختيارات: إذا كان المقصود دفع الفساد ولم يندفع إلا بالقتل، قتل وحيثئذ فمن تكرر منه جنس الفساد ولم يرتدع بالحدود المقدرة بل استمر على الفساد فهو كالصائل الذي لا يندفع إلا بالقتل فيقتل. حواشي الإقناع "٢/١٠٦٤".

## فصل

ومن الألفاظ الموجبة للتعزير قوله لغيره: يا كافر ١ يا فاسق يا فاجر يا شقي يا كلب يا حمار يا تيس يا رافضي يا خبيث يا كذاب يا خائن يا قرنان يا قواد يا ديوث يا علق.  
ويعزر من قال لدمي: يا حاج أو لعنه بغير موجب ٢.

١ إذا لم يعتقد كفره كما في نهاية المبتدئين. حاشية اللبدي "ص: ٤٠١".

٢ قال في الفروع "١١٦/٦": لأنه ليس له أن يلغنه بغير موجب إلا أن يكون صدر من النصراني ما يقتضي ذلك.

(٣١٨/١)

### باب القطع في السرقة

ويجب بثمانية شروط:

أحدها: السرقة وهي: أخذ مال الغير من ماله أو نائبه على وجه الاختفاء.  
فلا قطع على: منتهب ومختطف ٣ وخائن في وديعة لكن يقطع جاحد العارية.  
الثاني: كونه السارق مكلفا مختاراً عالماً بأن ما سرقه يساوي نصاباً.

٣ الفرق بين المنتهب والمختطف أن الأول: يأخذ الشيء جهرة مع سكون منه وطمأنينة والثاني: يأخذ الشيء جهرة ولكن مع سرعة وخوف وأما السرقة: فعلى وجه الاختفاء. حاشية اللبدي "ص: ٤٠٢".

(٣١٨/١)

الثالث: كون المسروق مالا لكن لا قطع بسرقة الماء ولا بإناء فيه خمر أو ماء ولا بسرقة مصحف ولا بما عليه من حلي ولا بكتب بدع ١ وتصاوير ولا بآلة هو ولا بصليب أو صنم.  
الرابع: كون المسروق نصاباً وهو: ثلاثة دراهم أو ربع دينار أو ما يساوي أحدهما وتعتبر القيمة حال الإخراج.

الخامس: إخراج من حرز فلو سرق من غير حرز فلا قطع.

وحرز كل مال: ما حفظ فيه عادة فنعل برجل وعمامة على رأس: حرز ويختلف الحرز بالبلدان وبالسلطين ٢.

ولو اشترك جماعة في هتك الحرز وإخراج النصاب: قطعوا جميعاً وإن هتك الحرز أحدهما ودخل الآخر فأخرج المال: فلا قطع عليهما ولو تواطأ.

السادس: انتفاء الشبهة: فلا قطع بسرقة ٣ من مال فروعه وأصوله وزوجه ٤ ولا بسرقة من مال له فيه شرك أو لأحد ممن ذكر.

السابع: ثبوتها إما بشهادة عدلين ويصفاهما ولا تسمع قبل الدعوى أو بإقرار مرتين ولا يرجع حتى يقطع.

الثامن : مطالبة المسروق منه بماله ٥.

١ في "م" "بدعة".

٢ في "م" "والسلاطين" بدون الباء.

٣ في "أ" "بسرقه".

٤ في "أ" "زوجته". وكذا في "م" و "ن".

٥ في "ن" "بمال".

(٣١٩/١)

ولا قطع عام مجاعة غلاء.

فمضى توفرت ١ الشروط قطعت يده اليمنى من مفصل كفه وغمست وجوبا في زيت مغلي وسن تعليقها في عنقه ثلاثة أيام إن رآه الإمام.

فإن عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل كعبه بترك عقبه فإن عاد لم تقطع ٢ وحبس حتى يموت أو يتوب.

ويجتمع القطع والضمان فيرد ما أخذه ٣ لملكه ويعيد ما خرب من الحرز. وعليه أجره القاطع وثمان الزيت.

١ في "ن" زيادة: "هذه".

٢ في "م" و "ن" "لم يقطع".

٣ في "م" "أخذ".

(٣٢٠/١)

### باب حد قطاع الطريق

وهم: المكلفون المنتزموون الذين يخرجون على الناس فيأخذون أموالهم مجاهرة ويعتبر ثبوته ببينة أو إقرار مرتين والحرز والنصاب ولهم أربعة أحكام. إن قتلوا ولم يأخذوا مالا: تحتم ٤ قتلهم جميعا. إن قتلوا وأخذوا مالا: تحتم ٥ قتلهم وصلبهم حتى يشتهروا.

---

٤ في "م" "حتم".

٥ في "م" "حتم".

(٣٢٠/١)

---

إن أخذوا مالا ولم يقتلوا: قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف حتما في آن واحد.  
إن أخافوا الناس ولم يأخذوا مالا: نفوا من الأرض فلا يتركون يأوون إلى بلد حتى تظهر توبتهم.  
ومن تاب منهم قبل القدرة عليه سقطت عنه حقوق الله تعالى وأخذ بحقوق الآدميين.

### فصل

ومن أريد بأذى ١ في نفسه أو ماله أو حريمه ٢ دفعه بالأسهل فالأسهل فإن لم يندفع إلا بالقتل قتله ولا شيء عليه.  
ويجب أن يدفع عن حريمه وحريم غيره وكذا في غير الفتنة عن نفسه ونفس غيره وماله لا مال نفسه ٣.  
ولا يلزمه حفظه عن ٤ الضياع والهلاك ٥.

---

١ في "أ" "أذى".

٢ في "أ" "حرمته".

٣ في "أ" "غيره".

٤ في "م" "من" بدل: "عن".

٥ الضياع: ذهاب الشيء عن رأي العين مع وجوده والهلاك: ذهاب عين الشيء كاستهلاك المائع  
بشرب أو إراقة أو المراد بالضياع: تلف الحيوان بالهلاك: تلف أو الهلاك: عطف بيان. حاشية اللبدي  
"ص: ٤٠٧".

(٣٢١/١)

---

### باب قتال البغاة

وهم: الخارجون على الإمام بتأويل سائغ ولهم شوكة.  
فإن اختل شرط من ذلك فقطاع طريق.  
ونصب الإمام فرض كفاية.

ويعتبر كونه قرشياً بالغاً عاقلاً سميعاً بصيراً ناطقاً حراً ذكراً عدلاً عالماً ذا بصيرة كافئاً ابتداءً ودواماً. ولا ينعزل بفسقه.

وتلزمه مراسلة البغاة وإزالة شبههم وما يدعونه ١ من المظالم فإن رجعوا وإلا لزمه قتلهم ويجب على رعيته معونته ٢.

وإذا ترك البغاة القتال حرم قتلهم وقتل مدبرهم وجريحهم.

ولا يغنم ما لهم ولا تسبى ذراريهم ويجب رد ذلك إليهم.

ولا يضمن البغاة ما أ تلفوه حال الحرب.

وهم: في شهادتهم وإمضاء حكم حاكمهم ٣ كأهل العدل.

---

١ في "م" "يدعون".

٢ في "ن" "معاونته".

٣ في "م" و "ن" "حكم حاكمهم" بدل: "حكمهم".

(٣٢٢/١)

---

### باب حكم المرتد

وهو: من كفر بعد إسلامه.

ويحصل الكفر بأحد أربعة أمور:

بالقول: كسب الله تعالى و ١ رسوله أو ملائكته أو ادعا ٢ النبوة أو الشركة له تعالى.

بالفعل: كالسجود للصنم ونحوه وكإلقاء المصحف في قاذورة.

بالاعتقاد: كاعتقاد الشريك له تعالى أو أن الزنا والخمر ٣ حلال أو أن الخبز حرام ونحو ذلك مما أجمع

عليه إجماعاً قطعياً وبالشك في شيء من ذلك.

فمن ارتد وهو مكلف مختار استتيب ثلاثة أيام: وجوباً فإن تاب فلا شيء عليه ولا يحبط عمله وإن

أصر قتل بالسيف ولا يقتله إلا الإمام أو نائبه فإن قتلته غيرهما بلا إذن ٥ أساء وعزر ولا ضمان ولو كان

قبل استتابته.

ويصح إسلام المميز وردته لكن لا يقتل حتى يستتاب بعد بلوغه ثلاثة أيام.

---

١ في "م" و "ن" "أو" بدل الواو.

٢ في "م" "ادعى" بدل: "دعا".

٣ في "أ" "وأن الزنا والخمر". وفي "م" بالواو بدل: "أو".

٤ قوله: "وجوب" أدرجه في "م" في الشرح.

٥ قوله: "بلا إذن" لا يوجد في "م".

(٣٢٣/١)

## فصل

وتوبة المرتد وكل كافر: إتيانه بالشهادتين مع رجوعه عما كفر به ولا يغني قوله: محمد رسول الله عن كلمة التوحيد وقوله: أنا مسلم توبة وإن كتب كافر الشهادتين صار مسلماً وإن قال: أسلمت أو ١: أنا مسلم أو: أنا مؤمن: صار مسلماً.

ولا يقبل في الدنيا بحسب الظاهر توبة زنديق وهو: المنافق الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر ولا من تكررت رذته أو سب الله تعالى أو رسوله أو ملكا له وكذا من قذف نبيا أو أمه ويقتل حتى ولو كان كافرا فأسلم.

١ في "أ" بالواو.

(٣٢٤/١)

## كتاب الأطعمة

### مدخل

...

### كتاب الأطعمة

يباح كل طعام طاهر ١ لا مضرة فيه حتى المسك ونحوه.

ويحرم النجس: كالميتة والدم ولحم الخنزير. وكذا ٢ البول والروث ولو طاهرين.

ويحرم من حيوان البر الحمر الأهلية وما يفترس بنابه: كأسد ونمر وذئب وفهد وكلب وقرد ودب ونمس وابن آوى وابن عرس وسنور ولو برياً وتعلب وسنجاب وسمور.

ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهين ٣ وحدأة وبومة.

وما يأكل الجيف: كنسر ورخم وقاق ٤ ولقلق وغراب وخفاش وفار وزنبور ونحل وذباب وهدهد وخطاف وقنقذ ونيص وحية وحشرات.

ويؤكل ما تولد من مأكول طاهر: كذاب الباقلاء ودود الخل والجبن تبعاً لا انفراداً.

١ قال اللبدي في حاشية "ص: ٤١٦": لو زاد: "غير مستقذر" ليخرج به البول والرجيع، الطاهران كما يأتي لكان أولى.

٢ "كذا" لا توجد في "م".

٣ "شاهين" لا توجد في "م".

٤ في "م" زيادة: "لقلق".

(٣٢٥/١)

## فصل

ويباح ماعدا هذا: كهيئة الأنعام والخيل وباقي الوحش: كضبع وزرافة وأرنب ووبر ويربوع وبقر وحش وحمرة وضب وظباء وباقي الطير: كنعام ودجاج وطاووس وبيغاء وزاغ وغراب وزرع. ويحل كل ما في البحر غير ضفدع ١ وحية وتمساح. وتحرم الجلالة: وهي ٢ التي أكثر علفها النجاسة ولبنها وبيضها حتى تحبس ٣ ثلاثاً وتطعم الطاهر. ويكره أكل تراب وفحم وطين وأذن قلب وبصل وثوم ونحوهما ما لم ينضج بطبخ.

## فصل

ومن اضطر جاز ٤ له أن يأكل من المحرم ما يسد رمقه فقط ومن لم يجد إلا آدمياً مباح الدم: كحربي وزان محصن: فله قتله وأكله.

١ بكسر الضاد والdal والأثنى ضفدعة ومنهم: من يفتح الدال. حواشي الإقناع "١٠٨٤/٢".

٢ "وهي" لا توجد في "أ" ولا "ن".

٣ في "أ" تجلس".

٤ في الإقناع: وجب وكذا في المنتهى لقوله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} ، وقد يقال: الجواز هنا ما قابل التحريم فيدخل الجواب نعم الإطلاق في محل التقيد خطأ كما هو القاعدة. حاشية اللبدي "ص: ٤٢٠".

(٣٢٦/١)

ومن اضطر إلى نفع مال الغير مع بقاء عينه وجب على ربه بذله ١ مجانا.  
ومن مر بثمر بستان لا حائط عليه ولا ناظر ٢: فله من غير أن يصعد على شجرة ٣ أو يرميه بحجر أن يأكل ولا يحمل.  
وكذلك ٤ الباقلاء والحمص.  
وتجب ضيافة المسلم على المسلم في القرى دون الأمصار يوما وليلة ويستحب ٥ ثلاثا.

---

١ في "ن" زيادة: "له".

٢ في "أ" "ناظر" بالطاء المهملة. وكذا في "م".

٣ في "أ" "شجر".

٤ في "م" و "ن" "كذا".

٥ في "ن" و "ن" "تستحب".

(٣٢٧/١)

---

### باب الذكاة

وهي: ذبح أو نحر الحيوان المقدور عليه.

وشروطها أربعة:

أحدها : كون الفاعل عاقلا مميزا قاصدا للذكاة.

فيحل: ذبح الأنثى والقن والجنب والكتابي ٦ لا: المرتد

---

٦ إذا كان أبواه كتابيين أما لو كان أحدهما غير كتابي فل تحل ذبيحته ومن انتقل ممن لا تحل ذبيحتهم إلى دين أهل الكتاب فإنها تحل ذبيحته كما يعلم من الإقناع في باب أحكام أهل الذمة وجزم في كتاب النكاح بأنه لا تصح مناكحته ففي كلامه نوع تناقض. حاشية اللبدي "ص: ٤٢٢".

(٣٢٧/١)

---

والجوسي والوثني والدرزي والنصيري.

الثاني : الآلة فيحل الذبح بكل محدد من حجر وقصب وخشب وعظم غير السن والظفر.

الثالث : قطع الحلقوم والمريء ويكفي قطع البعض منهما فلو قطع رأسه حل.



ويحل ذبح ما أصابه سبب الموت: من منخنقة ومريضة وأكيلة سيع وما صيد بشبكة أو فخ أو أنقذه من مهلكة إن ذكاه وفيه حياة مستقرة: كتحرّيك يده أو رجله أو طرف عينه.

وما قطع حلقومه أو أبينت حشوته فوجود حياته كعدمها لكن لو قطع الذابح الحلقوم ثم رفع يده قبل قطع المريء: لم يضر إن عاد فتم ١ الذكاة على الفور وما عجز عن ذبحه: كواقع في بئر أو ٢: متوحش فذكاته لجرحه في أي محل كان.

الرابع: قول: "بسم الله" لا يجزئ غيرها عند حركة يده بالذبح وتجزئ بغير العربية ولو أحسنها. ويسن التكبير.

وتسقط: التسمية سهوا لا جهلا ومن ذكر مع اسم الله تعالى اسم غيره لم تحل.

---

١ في "أ" "فأتم". في "ب" فتم".

٢ في "م" بالواو بدل: "أو".

(٣٢٨/١)

---

## فصل

وتحصل ذكاة الجنين بذكاة أمه وإن خرج حيا حياة مستقرة لم يباح إلا بذبحه.

ويكره الذبح بآلة كالة وسلخ الحيوان أو ١ كسر عنقه قبل زهوق ٢ نفسه.

وسن ٣: توجيهه للقبلة على جنبه الأيسر والإسراع في الذبح.

وما ذبح فغرق ٤ أو تردى من علو أو وطئ عليه شيء يقتله مثله: لم يحل.

---

١ في "ن" بالواو بدل: "أو".

٢ في "أ" "زهق".

٣ في "ج" "ويسن".

٤ قال اللبدي في الحاشية "ص: ٤٢٥": هذا وإن كان المذهب فعندي فيه نظر لأنه قد تقدم أن ما قطع

حلقومه فقط كالميتة وهذا قد قطع حلقومه ومريته فلم لا يجعل كأنه مات بالذبح ولا يضره وقوع في ماء

ونحوه؟ على أنه قد تقدم قريبا أنه يكره كسر عنقه قبل الزهوق وقالوا: ولا يؤثر ذلك في حلها مع أنه

معين على زهوق الروح كثر دية من علو وأولى. ثم رأيت "م، ص" قال: وقال الأكثر: يحل.

(٣٢٩/١)

---

كتاب الصيد

كتاب الصيد

...

كتاب الصيد

يباح: لقاصده ويكره: لهوا.

وهو أفضل مأكول.

فمن أدرك صيدا مجروحا متحركا فوق حركة مذبوح واتسع ١ الوقت لتذكيته: لم يباح إلا بها.

وإن لم يتسع بل مات في الحال: حل بأربعة شروط:

أحداها : كون الصائد أهلا للذكاة ٢ حال إرسال الآلة ومن رمى صيدا فأثبتته ثم رماه ثانيا فقتله: لم يحل.

الثاني : الآلة وهي نوعان:

ما له حد يجرح به ٣ كسيف وسكين وسهم.

الثاني: جارحة معلمة: ككلب غير أسود وفهد وباز وصقر وعقاب وشاهين.

---

١ في "ن" "واتسع".

٢ قال ابن نصر الله: ينبغي أن يزداد في أهلية الصائد: حالا لما علم أن الصيد الحرام لا يباح ولم أر من

تعرض له قاله في حواشي الكافي. حاشية اللبدي "ص: ٢٨٤".

٣ "به" لا توجد في "م" و "ن" أدرجه في الشرح.

(٣٣١/١)

---

فتعليم الكلب والفهد بثلاثة أمور:

بأن يسترسل إذا أرسل ويتزجر إذا زجر وإذا أمسك لم يأكل.

وتعليم الطير بأمرين: بأن يسترسل إذا أرسل ويرجع إذا وعي.

ويشترط: أن يجرح الصيد فلو قتله بصدم أو خنق: لم يباح.

الثالث : قصد الفعل وهو: أن يرسل الآلة لقصد الصيد فلو سمى وأرسلها لا لقصد الصيد أو لقصد له ولم

يره ١ أو استرسل الجراح بنفسه فقتل صيدا لم يباح ٢.

الرابع : قول: "بسم الله" عند إرسال جارحه ٣ أو رمي سلاحه ولا تسقط هنا سهوا.

وما رمي من صيد فوق في ماء أو تردى من علو أو وطئ عليه شيء وكل ٤ من ذلك يقتل مثله؛ لم يحل.

ومثله: لو رماه بمحدد فيه سم وإن رماه بالهواء أو على شجرة أو حائط فسقط ميتا حل.

- 
- ١ أي لم يعلمه أما رؤية البصر فلا تشترط لصحة صيد الأعمى وحله. حاشية اللبدي "ص: ٤٣٠".
  - ٢ في "م" "لم يبح".
  - ٣ في "ن" "الجارحة" بأل التعريف.
  - ٤ "وكل" لا توجد في "أ".

(٣٣٢/١)

---

## كتاب الإيمان

### مدخل

...

### كتاب الإيمان

لا تتعقد اليمين إلا بالله تعالى أو اسم ١ من أسمائه أو صفة من صفاته: كعزة الله وقدرته وأمانته. وإن قال: يميناً بالله أو قسماً أو شهادة انعقدت. وتتعقد بالقرآن وبالمصحف وبالتوراة ونحوها من الكتب المترلة. ومن حلف بمخلوق: كالأولياء والأنبياء عليهم السلام أو: بالكعبة أو نحوها: حرم ولا كفارة. فصل

وشروط ٢ وجوب الكفارة خمسة أشياء:

أحدها : كون الحالف مكلفاً.

الثاني : كونه مختاراً.

الثالث : كونه قاصداً لليمين فلا تتعقد ممن سبق على لسانه بلا

---

١ في "ن" "باسم".

٢ في "أ" "شروط" وكذا في "ن".

(٣٣٣/١)

---

قصد كقوله: لا والله وبلى والله في عرض ١ حديثه.

الرابع : كونها على أمر مستقل فلا كفارة على ماض بل إن تعمد الكذب فحرام وإلا فلا شيء عليه.

الخامس : الحنث بفعل ما حلف على تركه أو ترك ٢ ما حلف على فعله فإن كان عين وقتا تعين وإلا لم يحنث حتى يئأس من فعله بتلف الخلو ف عليه أو موت الخالف.

ومن حلف بالله لا يفعل كذا أو ليفعلن كذا إن شاء الله أو ٣ إن أراد الله أو إلا أن يشاء الله واتصل لفظا أو حكما لم يحنث فعل أو ترك بشرط أن يقصد الاستثناء قبل تمام المستثنى منه.

#### فصل

ومن قال: طعامي علي حرام أو: إن أكلت كذا فحرام أو: إن فعلت كذا فحرام: لم يحرم وعليه إن فعل كفارة يمين.

ومن قال: هو يهودي أو: نصراني ٤ أو مجوسي أو يعبد الصليب أو الشرق إن فعل كذا أو: هو بريء من الإسلام أو من النبي صلى

---

١ بضم العين: جانبه وأما بالفتح فهد خلاف الطول وتصح إرادته هنا مجازا وظاهره ولو على أمر مستقل ومثله لو عقدها يظن صدق نفسه فبان خلافه لكن يحنث في طلاق وعتاق فقط على المذهب وتقدم في الهوامش وعنه: لا يحنث فيهما أيضا واختار الشيخ وغيره. حاشية اللبدي "ص: ٤٣٢".

٢ في "ن" "يترك".

٣ في "م" زيادة: "أن".

٤ في "م" زيادة: "أو مجوسي". وفي "ن" أدرجها في الشرح.

(٣٣٤/١)

---

الله عليه وسلم أو: هو كافر بالله تعالى إن لم يفعل كذا: فقد ارتكب محرما وعليه كفارة يمين إن فعل ما نفاه أو ترك ما أثبتته.

ومن أخبر عن نفسه بأنه حلف بالله ولم يكن حلف: فكذبة لا كفارة فيها ١.

#### فصل

وكفارة اليمين على التخيير: إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة مؤمنة فإن لم يجد صام ثلاثة أيام متتابعة وجوبا إن لم يكن عذر.

ولا يصح أن يكفر الرقيق بغير الصوم وعكسه الكافر.

وإخراج الكفارة قبل الحنث وبعده سواء.

ومن حنث ولو في ألف يمين بالله تعالى ولم يكفر: فكفارة واحدة.

---

١ على الأصح الذي مشى على في المنتهى والإقناع. نيل المآرب "٤٢٤".

(٣٣٥/١)

---

### باب جامع الإيمان

يرجع في الإيمان إلى نية الحالف فمن دعي لعداء فحلف لا يتغدى ٢: لم يحنث بغير غدائه إن قصده.  
أو حلف: لا يدخل دار فلان وقال: نويت اليوم: قبل حكما فلا يحنث بالدخول في غيره.

---

٢ في "ب" "لا يتغدى".

(٣٣٥/١)

---

ولا عدت رأيتك تدخلين دار فلان ينوي منعها فدخلتها: حنث ولو لم يرها.

### فصل

فإن لم ينو شيئا رجع إلى سبب اليمين وما هيجهها.

فمن حلف: ليقضين زيدا حقه غدا فقصاه قبله أو: لا يبيع كذا إلا بمائة فباعه بأكثر أو: لا يدخل بلد  
كذا لظلم فيها فزال ودخلها أو: لا يكلم زيدا لشربه الخمر فكلمه وقد تركه: لم يحنث في الجميع.

### فصل

فإن عدم النية والسبب رجع إلى التعيين فمن حلف: لا يدخل دار فلان هذه فدخلها وقد باعها أو: وهي  
فضاء أو: لا كلمت هذا الصبي فصار شيخا وكلمه ١ أو: لا أكلت هذا الرطب فصار تمرا ثم أكله:

حنث في الجميع فإن عدم النية والسبب رجع إلى التعيين فمن حلف: لا يدخل دار فلان هذه فدخلها  
وقد باعها أو: وهي فضاء أو: لا كلمت هذا الصبي فصار شيخا فكلمه أو: لا أكلت هذا الرطب فصار  
تمرا ثم أكله: حنث في الجميع

### فصل

فإن عدم النية والسبب والتعيين: رجع إلى ما تناوله الاسم وهو ثلاثة: شرعي فعرفي فلغوي.

---

١ في "م" "فكلمة".

فاليمين المطلقة تنصرف إلى الشرعي وتتناول الصحيح منه.

فمن ١ حلف: لا ينكح أو لا يبيع أو لا يشتري فعقد عقدا فاسدا: لم يحنث لكن لو قيد ٢ يمينه بممتنع الصحة كحلفه: لا يبيع الخمر ثم باعه: حنث بصورة ذلك.

#### فصل

فإن عدم الشرعي فالأيمان مبناها على العرف.

فمن حلف: لا يطأ امرأته: حنث بجماعها أو: لا يطأ أو يضع قدمه في دار فلان: حنث بدخوله راكبا أو ماشيا حافيا أو منتعلا أو: لا يدخل بيتا: حنث بدخول المسجد والحمام وبيت الشعر أو: لا يضرب فلانة فحنقها أو نتف شعرها أو عضها: حنث فإن عدم الشرعي فالأيمان مبناها على العرف فمن حلف: لا يطأ امرأته: حنث بجماعها أو: لا يطأ أو يضع قدمه في دار فلان: حنث بدخولها ٣ راكبا أو ماشيا حافيا أو منتعلا.

أو ٤ لا يدخل بيتا: حنث بدخول المسجد والحمام وبيت الشعر.

أو ٥ لا يضرب فلانة فحنقها أو نتف شعرها أو عضها: حنث.

١ في "ن" "فإن".

٢ في "ن" زيادة: "الحالف".

٣ في "م" "بدخوله".

٤ في "أ" "بالواو بدل: "أو".

٥ في "ب" "أو" بدل بالواو. وكذا في "ن".

#### فصل

فإن عدم العرف رجع إلى اللغة.

فمن ١ حلف: لا يأكل لحما حنث بكل لحم حتى بالحرث: كالميتة والخنزير لا بما لا يسمى لحما كالشحم ونحوه.

ولا يأكل لبنا فأكله ٢ ولو من لبن آدمية: حنث ولا يأكل رأسا ولا بيضا: حنث بكل رأس ويبض حتى برأس الجراد ويبضه ولا يأكل فاكهة: حنث.

بكل ما يتفكه به حتى بالطبخ لا القشاء والخيار والزيتون والزعرور ٣ الأحمر.  
ولا يتغذى فأكل بعد الزوال أو ٤ لا يتعشى فأكل بعد نصف الليل أو ٥ لا يتسحر فأكل قبله: لم يحنث.  
ولا يأكل من هذه الشجرة: حنث بأكل ثمرها فقط ولا يأكل [من] ٦ هذه البقرة: حنث بأكل شيء منها  
لا من لبنها وولدها.

---

١ في "ن" "فإن".

٢ في "م" "فأكل".

٣ بضم الزاي: من ثمر البادية يشبه النبق في خلقه وفي طعمه حموضة. قاله في الحاشية. حواشي الإقناع  
"١٠٩٩/٢".

٤ في "أ" بالواو.

٥ في "أ" بالواو

٦ الزيادة من "ا" "ب".

(٣٣٨/١)

---

ولا يشرب من هذا النهر أو البئر فاغترف يأناء ١ وشرب ٢ حنث لا إن ٣ حلف: لا يشرب من هذا  
الإناء فاغترف منه وشرب.

فصل

ومن حلف: لا يدخل دار فلان أو لا يركب دابته: حنث بما جعله لعبه أو آجره أو استأجره لا بما  
استعاره.

ولا يكلم إنسانا: حنث بكلام كل إنسان حتى بقول ٤: اسكت ولا كلمت فلانا فكاتبه أو راسله: حنث  
ولا بدأت فلانا بكلام فتكلما معا: لم يحنث ولا ملك له: لم يحنث بدين ولا مال له أو لا يملك مالا:  
حنث بالدين وليضربن فلانا بمائة فجمعها وضربه بها ضربة واحدة: بر لا إن حلف ليضربنه مائة.  
ومن حلف: لا يسكن هذه ٥ الدار أو ليخرجن أو ليرحلن منها: لزمه الخروج بنفسه وأهله ومتاعه  
المقصود فإن أقام فوق زمن يمكنه الخروج فيه عادة ولم يخرج حنث فإن لم يجد مسكنا أو أبت زوجته  
الخروج معه ولا يمكنه إجبارها فخرج وحده لم يحنث وكذا البلد إلا أنه يبر بخروجه وحده إذا حلف  
ليخرجن منه ولا يحنث في الجميع بالعود ما لم تكن نية أو سبب.

---

١ في "أ" زيادة: منه".

٢ في "ن" زيادة: منه".

٣ في "أ" "إذا".

٤ في هامش "ب" في نسخة "حتى بقوله" وكذا في "ج" و "ن".

٥ في "ن" هذا "بدل: "هذه".

(٣٣٩/١)

---

والسفر القصير: سفر يبر به من حلف: ليسافرن ويحنت به من حلف: لا يسافر.

وكذا النوم اليسير.

ومن حلف: لا يستخدم فلانا فخدمه وهو ساكت: حنت ولا يبات ١ أو لا يأكل ببلد كذا فبات أو ٢

أكل خارج بنيانه: لم يحنت.

وفعل الوكيل كالموكل فمن حلف: لا يفعل كذا فوكل فيه من يفعله: حنت

---

١ في "ج" و "ن" "لا بيت".

٢ في "أ" بالواو.

(٣٤٠/١)

### باب النذر

وهو مكروه لا يأتي بخير ولا يرد قضاء.

ولا يصح إلا بالقول من مكلف مختار.

وأنواعه المنعقدة ستة أحكامها مختلفة:

أحدها : النذر المطلق كقوله: لله علي نذر فيلزمه كفارة يمين وكذا: إن قال: "علي نذر إن فعلت كذا"

ثم يفعله ٣.

الثاني : نذر لجأج وغضب كـ "إن كلمتك أو: إن لم أعطك أو: إن كان هذا كذا: فعلي الحج أو العتق

أو صوم سنة أو مالي

---

٣ في "ن" "فعله".



صدقة: فيخير بين الفعل أو كفارة يمين.

الثالث : نذر مباح كـ: "لله علي أن ألبس ثوبي أو أركب دابتي" فيخير أيضا.

الرابع : نذر مكروه كطلاق ونحوه: فيسن أن يكفر ولا يفعله.

الخامس : نذر معصية ١ كشرب الخمر ٢ وصوم يوم العيد ونحوه ٣ فيحرم الوفاء ٤ به ويكفر ويقضي الصوم.

السادس : نذر تبرر: كصلاة وصيام ولو واجبين واعتكاف وصدقة وحج وعمرة بقصد التقرب أو يعلق ذلك بشرط حصول نعمة أو دفع نقمة كـ: "إن شفى الله مريضتي أو سلم مالي فعلي كذا: فهذا يجب الوفاء به.

#### فصل

ومن نذر صوم شهر معين: لزمه صومه متتابعا فإن أفطر لغير عذر: حرم ولزمه استئناف الصوم مع كفارة يمين لفوات المحل و لعذر: بنى ويكفر لفوات التتابع.  
ولو نذر شهرا مطلقا أو صوما متتابعا غير مقيد بزمان: لزمه التتابع.

١ وينعقد على الأصح وهو من مفردات المذهب. نيل المآرب "٢/٣٩٤".

٢ في "ن" "نهر" بالتنكير.

٣ "ونحوه" لا توجد في "م".

٤ في "أ" زيادة "به".

فإن أفطر لغير عذر: لزمه استئنافه بلا كفارة ولعذر: خير بين استئنافه ولا شيء عليه وبين البناء ويكفر.  
ولمن نذر صلاة جالسا أن يصلّيها قائما.

## كتاب القضاء

### مدخل

...

## كتاب القضاء

وهو فرض كفاية.

فيجب على الإمام أن ينصب بكل إقليم قاضيا و ١ يختار لذلك أفضل من يجد علما وورعا ويأمره بالتقوى وتحري العدل.

وتصح ولاية القضاء والإمارة منجزة ومعلقة.

وشرط لصحة التولية: كونها من إمام أو نائبه فيه وأن يعين له ما يوليه في الحكم والعمل وبلد.

وألفاظ التولية الصريحة سبعة:

وليتك الحكم أو قلدتكه ٢ و ٣ فوضت أو رددت أو جعلت إليك الحكم و ٤ استحلفتك واستنبتك في الحكم.

والكناية نحو: اعتمدت أو عولت عليك و ٥ وكلتك أو أسندت إليك: لا تنعقد بها إلا بقريئة نحو: فاحكم أو: فتول ما عولت عليك فيه.

---

١ في "م" بزيادة: "أن" "وأن يختار" وفي "ن" أدرجها في الشرح.

٢ في "أ" "قلدتك".

٣ في "أ" "أو" بدل الواو.

٤ في "ب" هنا وفي الذي بعده "أو" بدل الواو. وفي "ن" في الثانية فقط

٥ في "أ" "أو" بدل الواو. وكذا في "ن".

(٣٤٣/١)

---

## فصل

وتفديد ولاية الحكم العامة فصل الخصومات وأخذ الحق ودفعه للمستحق والنظر في مال اليتيم والمجنون والسفيه والغائب والحجر لسفه وفلس والنظر في الأوقاف لتجري على شرطها ١ وتزويج من لا ولي لها.

ولا يتفديد ٢ الاحتساب على الباعة ولا إلزامهم بالشرع.

ولا ينفذ حكمه: في غير محل عمله.

## فصل

ويشترط في القاضي عشر خصال:

كونه بالغاً عاقلاً ذكراً حراً مسلماً عدلاً سميعاً بصيراً متكلماً مجتهداً ولو في مذهب إمامه للضرورة.  
فلو حكم اثنان فأكثر بينهما شخصاً صالحاً للقضاء: نفذ حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من ولاه الإمام  
أو نائبه ويرفع الخلاف فلا يحل لأحد نقضه حيث أصاب الحق.

١ في "م" و "ن" "لشروطها".

٢ في "أ" "يستفيد" وكذا في "م" و "ن".

٣ قال شيخ الإسلام: لا تشترط الحرية في الحاكم واختاره أبو الخطاب وابن عقيل وصرح في الإقناع  
وغيره: أنها تصح ولاية عبد: إمارة سرية وقسم صدقة وفي إمارة صلاة واستثنى إمارة جمعة وعيد.  
حاشية الروض "٥١٧/٧".

(٣٤٤/١)

## فصل ١

ويسن كون الحاكم قويا بلا عنف لينا بلا ضعف حليماً متأنياً متفطناً عفيفاً بصيراً بأحكام الأحكام قبله.  
ويجب عليه العدل بين الخصمين في لحظه ولفظه ومجلسه والدخول عليه إلا المسلم مع الكافر: فيقدم  
دخولاً ويرفع جلوساً.

ويحرم عليه أخذ الرشوة ٢ ولا يسار أحد الخصمين أو يضيفه أو يقوم له دون الآخر ٣.  
ويحرم عليه الحكم وهو غضبان كثيراً أو حاقن أو في شدة جوع أو عطش أو هم أو ملل أو كسل أو  
نعاس أو برد مؤلم أو حر مزعج فإن خالف وحكم صح إن أصاب الحق.  
ويحرم عليه أن يحكم بالجهل أو ٤ وهو متردد فإن خالف وحكم: لم يصح ولو أصاب الحق.  
ويوصي الوكلاء والأعوان ببابه بالرفق بالخصوم وقلة الطمع ويجتهد أن يكونوا شيوخاً أو كهولاً من  
أهل الدين والعفة والصيانة.

ويباح له ٥: أن يتخذ كاتباً يكتب الوقائع ويشترط كونه مسلماً.

١ في "م" زيادة: "آداب القاضي".

٢ بتثليث الرءاء. الإكمال "٢٥٠/١".

٣ أما لو لهما فلا كراهية كما في المنتهى. حاشية اللبدي "ص: ٤٥٢".

٤ في "أ" بون الواو.

٥ قال في الفروع "٤٣/٦": والأشهر أنه يسن له.

(٣٤٥/١)

مكلفا عدلا ويسن كونه حافظا عالما.

(٣٤٦/١)

### باب طريق الحكم صفته

إذا حضر إلى الحاكم خصمان: فله أن يسكت حتى يبتدئا وله أن يقول: أيكما المدعي؟. فإذا ادعى أحدهما: اشترط كون الدعوى معلومة وكونها منفكة عما يكذبها ثم إن كانت بدين: اشترط كونه حالا.

وإن كانت بعين: اشترط حضورها لجلس الحكم لتعين ١ بالإشارة فإن كانت غائبة عن البلد: وصفها كصفات السلم.

فإذا أتم المدعي دعواه: فإن أقر خصمه بما ادعاه أو اعترف بسبب الحق ثم ادعى البراءة: لم يلتفت لقوله بل يحلف المدعي على نفي ما ادعاه ويلزمه بالحق إلا أن يقيم بينة ببراءته. وإن أنكر الخصم ابتداء: بأن قال لمدع قرضا أو ثمنا: ما أقرضني أو: ما باعني أو لا يستحق علي شيئا مما ادعاه أو لا حق له علي: صح الجواب فيقول الحاكم للمدعي: هل لك بينة؟ فإن قال: نعم قال له: إن شئت فأحضرها فإذا أحضرها وشهدت سمعها وحرّم ترديدها.

١ في "ب" "لتيقن".

(٣٤٦/١)

### فصل

ويعتبر في البينة: العدالة ١ ظاهرا وباطنا ٢.

وللحاكم أن يعمل بعمله فيما أقربه في مجلس حكمه وفي عدالة البينة وفسقها.

فإن ارتاب منها: فلا بد من المزكين لها فإن طلب المدعي من الحاكم أن يحبس ٣ غريمه حتى يأتي بمن يزكي

بينته: أجابه لما سأل وانتظره ثلاثة أيام فإن ٤ أتى بالمركين اعتبر معرفتهم لمن يزكونه بالصحة والمعاملة.  
فإن ادعى الغريم فسق المركين أو فسق البينة المزكاة وأقام بذلك بينة سمعت وبطلت الشهادة.  
ولا يقبل: من النساء تعديل ولا تجريح.  
وحيث ظهر فسق بينة المدعي أو قال ابتداء: ليس لي بينة قال الحاكم: ليس لك على غريمك إلا اليمين  
فيحلف الغريم على صفة جوابه في الدعوى ويحلى سبيله ويحرم تحليفه بعد ذلك. وإن كان

- 
- ١ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ومن قال الأصل في الإنسان العدالة فقد أخطأ وإنما الأصل فيه الظلم  
والجهل لقوله تعالى: {إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا} [الأحزاب: ٧٢] نيل المآرب "٤٥٤/٢".  
٢ ولا تعتبر باطنا في عقد نكاح. نيل المآرب "٤٥٤/٢".  
٣ في "أ" "حبس غريمه" بدل "أن يحبس غريمه". وفي "ب" "غرامة" بدل: "غرامة".  
٤ في "ن" "فإذا" بدل: "فإن".

(٣٤٧/١)

---

للمدعي بينة فله أن يقيمها بعد ذلك.  
وإن لم ١ يحلف الغريم: قال له الحاكم: إن لم تحلف وإلا حكمت ٢ عليك بالنكول.  
ويسن تكراره ثلاثا فإن لم يحلف حكم ٣ عليه بالنكول وألزمه الحق.  
فصل  
وحكم الحاكم يرفع الخلاف لكن لا يزيل الشيء عن صفته باطنا فمتى حكم له ببينة زور بزوجة امرأة  
ووطئ مع العلم: فكالزنا.  
وإن باع حنبلي متروك التسمية فحكم بصحته شافعي: نفذ.  
ومن قلد في صحة ٤ نكاح صح ولم يفارق بتغيره ٥ اجتهاده كالحاكم بذلك.  
فصل  
وتصح الدعوى بحقوق الآدميين على الميت وعلى غير المكلف وعلى الغائب مسافة قصر وكذا دونها  
إذا ٦ كان مستترا بشرط البينة في الكل.

- 
- ١ "لم" سقطت من "أ".  
٢ في "ن" "قضيت".  
٣ في "م" و "ن" "قضى".

٤ "صحة" لا توجد في "ن".

٥ في "أ" "بتغيير" بيايين.

٦ في "م" إن بدل "إذا".

(٣٤٨/١)

---

ويصح أن يكتب القاضي الذي ثبت عنده الحق إلى قاض آخر معين أو غير معين بصورة الدعوى الواقعة على الغائب بشرط أن يقرأ ذلك على عدلين ثم يدفعه لهما ويقول فيه: و١ إن ذلك قد ثبت عندي وإنك تأخذ الحق للمستحق فيلزم القاضي الواصل إليه ذلك ٢: العمل به.

---

١ في "ن" بون الواو.

٢ في "أ" زيادة "الكتاب". وأدرجها في "ن" في الشرح.

(٣٤٩/١)

### باب القسمة

وهي نوعان: قسمة تراض وقسمة إجبار.

فلا قسمة في مشترك إلا برضا الشركاء كلهم حيث كان في القسمة ضرر ينقص القيمة كحمام ودور صغار وشجر مفرد وحيوان.

وحيث تراضيا صحت وكانت يباع يثبت فيها ما يثبت فيه من الأحكام.

وإن لم يراضيا ودعا أحدهما شريكه إلى البيع في ذلك أو إلى بيع عبد أو بهيمة أو سيف ونحوه مما هو

شركة بينهما: أجبر إن امتنع فإن أبي: بيع عليهما وقسم الثمن.

ولا إجبار في قسمة المنافع فإن اقتسماها بالزمن: كهذا شهرا والآخر مثله أو بالمكان: كهذا في بيت

والآخر في بيت: صح جائزا ولكل الرجوع.

(٣٤٩/١)

### فصل

النوع الثاني: قسمة إجبار وهي: ما لا ضرر فيها ولا رد عوض وتنتهي في كل مكمل وموزون وفي دار

كبيرة وأرض واسعة ويدخل الشجر تبعاً وهذا النوع ليس بيعاً فيجبر الحاكم أحد الشريكين إذا امتنع.  
ويصح أن يتقاسما بأنفسهما وأن ينصبا قاسماً بينهما.  
ويشترط إسلامه وعدالته وتكليفه ومعرفته بالقسمة.  
وأجرته بينهما على قدر أملكهما.  
وإن تقاسما بالقرعة جاز ولزمت القسمة بمجرد خروج القرعة ولو فيها رداءة وضرر.  
وإن خير أحدهما الآخر بلا قرعة وتراضياً: لزمت بالتفرق.  
وإن خرج في نصيب أحدهما عيب جهله: خير بين فسخ أو ١ إمساك ويأخذ الأرض.  
وإن غبن غبناً فاحشاً بطلت.  
وإن ادعى كل أن هذا من سهمه تحالفاً ونقضت.  
وإن حصلت الطريق في حصة أحدهما ولا منفذ للآخر: بطلت.

---

١ في "أ" بالواو. وكذا في "م".

(٣٥٠/١)

---

### باب الدعاوى والبيّنات

ولا تصح الدعوى إلا من جائز التصرف.  
وإذا ١ تداعيا عينا لم تخل من أربعة أحوال:  
أحدها: أن لا تكون بيد أحد ولا ثم ظاهر ولا بينة فيتحالفاً ويتناصفاً ٢ وإن وجد ظاهر لأحدهما  
عمل به.  
الثاني: أن تكون بيد أحدهما فهي له يمينه فإن لم يحلف قضي عليه بالنكول ولو أقام بينة ٣.  
الثالث: أن تكون بيديهما كشيء: كل ممسك لبعضه ٤ فيتحالفاً ويتناصفاً ٥.  
فإن قويت يد أحدهما كحيوان: واحد سائقه والآخر ٦ راكبه أو قميص: واحد أخذ بكفه والآخر  
لابسه: فللثاني ٧ يمينه.  
وإن تنازع صانعان في آلة دكاهما: فآلة كل صنعة لصانعها.  
ومتى كان لأحدهما بينة فالعين له فإذا كان لكل منهما بينة.

---

١ في "م" "وإن".

٢ في "أ" "ويتناصفاها".

- ٣ في المنتهى والإقناع: إذا لم تكن بينة. نيل المآرب "٤٦٦/٢".
- ٤ في "م" "بعضه". والمثبت لفظ المنتهى "٦٣١/٢" والغاية "٤٥٤/٣".
- ٥ في "أ" "ويتناصفاه".
- ٦ في "م" و "ن" "والآخر" بأل التعريف.
- ٧ في "ن" "فهو للثاني بدل: "فللثاني".

(٣٥١/١)

---

به وتساو تا ١ من كل وجه تعارضتا وتساقطنا فيتخالفان ويتناصفان ما بأيديهما ويقترعان فيما عداه فمن خرجت له القرعة فهو له بيمينه.

وإن كانت العين بيد أحدهما: فهو داخل والآخر خارج وبينه الخارج مقدمة على بيعة الداخل لكن لو أقام ٢ الخارج بينة أنها ملكه والداخل بينة أنه اشتراها منه: قدمت بينته هنا لما معها من زيادة العلم أو أقام أحدهما بينة أنه اشتراها من فلان وأقام الآخر بينة كذلك عمل بأسبقهما تاريخا.

الرابع : أن تكون بيد ثالث فإن ادعاها لنفسه حلف لكل واحد يمينا فإن نكل أخذها ٣ منه مع بدنها واقتريا عليهما وإن أقر بها لهما اقتسماها وحلف لكل واحد يمينا وحلف كل واحد لصاحبه على النصف المحكوم له به.

وإن قال: هي لأحدهما وأجهله فصدقا لم يحلف وإلا حلف يمينا واحدة ويقرع بينهما فمن قرع حلف وأخذها.

---

١ في "أ" "تساويا".

٢ في "أ" "قام".

٣ "وأخذها" لا توجد في "م" و "ن".

(٣٥٢/١)

---

كتاب الشهادات

مدخل

...

كتاب الشهادات



تحمّل الشهادة في حقوق الآدميين فرض كفاية وأداؤها فرض عين ومتى تحملها وجبت كتابتها. ويجرم أخذ أجره وجعل عليها لكن إن عجز عن المشي أو ١ تأذى به: فله أخذ أجره مركوب. ويجرم كتم الشهادة ولا ضمان.

ويجب الإشهاد: في عقد النكاح خاصة ويسن: في كل عقد سواه. ويجرم أن يشهد إلا بما يعلمه والعلم إما برؤية أو سماع. ومن رأى شيئا بيد إنسان يتصرف فيه مدة طويلة: كتصرف الملاك من نقض وبناء وإجارة وإعارة: فله أن يشهد له بالملك والورع أن يشهد باليد والتصرف.

### فصل

وإن شهدا أنه طلق ٢ واحدة ونسيا عينها لم تقبل. ولو شهد أحدهما أنه [أقر] ٣ له بألف والآخر أنه أقر له بألفين،

---

١ في "أ" بالواو.

٢ في "م" و "ن" زيادة: "من نسائه".

٣ الزيادة من "أ" "ب".

(٣٥٣/١)

---

كملت بالألف ١ وله أن يحلف على الألف الآخر، مع شاهدة ٢ ويستحقه وإن شهدا أن عليه ألفا ٣ لزيد وقال أحدهما: قضاه بعضه بطلت: شهادته.

وإن شهدا أنه أقرضه ألفا ثم قال أحدهما: قضاه نصفه: صحت شهادتهما.

ولا يحل: لمن أخبره عدل باقتضاء الحق أن يشهد به.

ولو شهد اثنان في جمع من الناس على واحد منهم أنه طلق أو أعتق أو شهدا على خطيب أنه قال أو

فعل على المنبر في الخطبة شيئا ولم يشهد به أحد غيرهما: قبلت شهادتهما.

---

١ في "م" "بالألف" بال التعريف.

٢ "مع شاهدة" لا توجد في "م". وفي "ن" "مع شاهد".

٣ في "م" زيادة: "لزيد".

(٣٥٤/١)

## باب شروط بلوغ من تقبل شهادته

وهي ستة:

أحدها : البلوغ فلا شهادة لصغير ولو اتصف بالعدالة.

الثاني : العقل فلا شهادة لمعتوه ومجنون.

الثالث : النطق: فلا شهادة لأخرس إلا إذا أداها بخطه.

---

٤ في "م" "إن".

(٣٥٤/١)

---

الرابع : الحفظ: فلا شهادة لمغفل ومعروف بكثرة غلط وسهو.

الخامس : الإسلام: فلا شهادة لكافر ولو على مثله.

السادس : العدالة ويعتبر لها شيطان:

الصلاح في الدين وهو: أداء الفرائض برواتها واجتناب الحرم: بأن لا يأتي كبيرة ولا يدمن على صغيرة.

الثاني: استعمال المروءة بفعل ما يجمله ويزينه وترك ما يدنسه ويشينه.

فلا شهادة لمتمسخر ورقاص ومشعبد ولا لعب بشطرنج ونحوه.

ولا لمن يمد رجله بحضرة الناس أو يكشف من بدنه ما جرت العادة بتغطيته.

ولا لمن يحكي المضحكات ولا لمن يأكل بالسوق ويغتفر اليسير كاللقمة والتفاحة.

فصل

ومتى وجد الشرط بأن بلغ الصغير وعقل المجنون وأسلم الكافر وتاب الفاسق: قبلت الشهادة بمجرد ذلك.

ولا تشترط الحرية فتقبل شهادة العبد والأمة في كل ما تقبل فيه شهادة الحر والحرية.

ولا يشترط كون الصناعة غير دنيئة ١ ولا كونه بصيرا؛ فتقبل شهادة

---

١ في "م" "دنيه".

(٣٥٥/١)

---

الأعمى بما سمعه حيث تيقن الصوت وبما رآه قبل عماه.

### باب موانع الشهادة

وهي ستة ١:

أحدها : كون الشاهد أو بعضه ملكاً لمن شهد ٢ له وكذا لو كان زوجاً له ولو في الماضي أو كان من فروعه وإن سفلوا من ولد البنين والبنات أو من أصوله وإن علوا وتقبل لباقي أقاربه: كأخيه وكل من لا تقبل له فإنها تقبل عليه.

الثاني : كونه يجزى بها نفعاً لنفسه فلا تقبل شهادته لرفيقه ومكاتبه ولا لمورثه بجرح قبل اندماله ولا لشريكه فيما هو شريك فيه ولا لمستأجره فيما استأجره فيه.

الثالث : أن يدفع بها ضرراً عن نفسه: فلا تقبل شهادة العاقلة بجرح شهود قتل الخطأ ولا شهادة الغرماء بجرح شهود دين على مفلس ولا شهادة الضامن لمن ضمنه بقضاء الحق أو الإبراء منه وكل من لا تقبل شهادته له تقبل شهادته بجرح شاهد عليه.

الرابع : العداوة لغير الله تعالى: كفرحه بمسأته أو ٣ غمه لفرحه وطلبه له الشر فلا تقبل شهادته على عدوه إلا في عقد النكاح.

١ وكذا في الإقناع وعدّها في المنتهى سبعة فزاد من الموانع: الحرص على أدائها قبل استشهاد من يعلم بها قبل الدعوى أو بعدها. حاشية اللبدي "ص: ٤٧١".

٢ في "أ" "يشهد".

٣ في "م" بالواو، بدل: "أو".

الخامس : العصبية: فلا شهادة لمن عرف بها كتعصب جماعة على جماعة وإن لم تبلغ رتبة العداوة. السادس : أن ترد شهادته لفسقه ثم يتوب ويعيدها أو يشهد لمورثه بجرح قبل برئه ثم يبرأ ويعيدها أو ترد لدفع ضرر أو جلب نفع أو عداوة أو ملك أو زوجية ثم يزول ذلك وتعاد بخلاف ما لو شهد وهو كافر أو غير مكلف أو أخرس ثم زال ذلك وأعادوها.

## باب أقسام المشهود به

وهو ستة:

- أحدها : الزنا: فلا بد من أربعة رجال يشهدون به وأنهم رأوا ذكره في فرجها أو يشهدون أنه أقر أربعاً.
- الثاني : إذا ادعى من عرف بغنى أنه فقير ليأخذ من الزكاة: فلا بد من ثلاثة رجال.
- الثالث : القود والإعسار وما يوجب الحد والتعزير: فلا بد من رجلين ومثله: النكاح والرجعة والخلع والطلاق والنسب والولاء والتوكيل في غير المال.
- الرابع : المال وما يقصد به المال: كالقرض والرهن والوديعة<sup>١</sup> والعق والتدبير والوقف والبيع وجناية الخطأ فيكفي فيه رجلان أو

---

١ في "ن" "الوصية".

(٣٥٧/١)

- 
- رجل وامرأتان أو رجل ويمين لا امرأتان ويمين ولو كان لجماعة حق بشاهد<sup>١</sup> فأقاموه: فمن حلف أخذ نصيبه ولا يشاركه من لم يحلف.
  - الخامس : داء دابة وموضحة ونحوهما: فيقبل قول طبيب وبيطار واحد لعدم غيره في معرفته وإن اختلف اثنان قدم قول المثبت.
  - السادس : ما لا يطلع عليه الرجال غالباً كعيوب النساء تحت الثياب والرضاع<sup>٢</sup> والبكارة والشيوبة والحيض وكذا جراحة وغيرها في حمام وعرس ونحوهما مما لا يحضره الرجال فيكفي فيه امرأة عدل والأحوط: اثنتان.

### فصل

- فلو<sup>٣</sup> شهد بقتل العمد رجل وامرأتان لم يثبت شيء وإن شهدوا بسرقة: ثبت المال دون القطع.
- ومن حلف بالطلاق<sup>٤</sup> أنه ما سرق أو ما غصب ونحوه فثبت فعله برجل وامرأتين أو رجل<sup>٥</sup> ويمين: ثبت المال ولم تطلق.

---

١ في "م" زيادة: "واحد". وأدرجها في "ن" وفي الشرح.

٢ في "م" "الرضاعة".

٣ قال في الحاشية: لا يصح أن تكون الفاء للتفريع ولا بمثلة الاستدراك ولعلها تكون الفصيحة أو أنه محترز قوله: "القسم الثالث: القود". حاشية اللبدي "ص: ٤٧٥".

٤ وفي الإقناع: "والعتاق" ثم قال: "ولم يثبت طلاق ولا عتق" وفيه نظر فإن العتق يثبت بشاهد وامرأتين أو يمين كما تقدم ولهذا اقتصر في المنتهى على الطلاق وتبعه المؤلف وهو الصواب. حاشية اللبدي "ص: ٤٧٥".

٥ في "ن" "برجل" بزيادة الباء.

(٣٥٨/١)

### باب الشهادة على الشهادة وصفة أدائها

...

باب الشهادة على الشهادة ١ وصفة أدائها

الشهادة ٢ على الشهادة أن يقول: أشهد يا فلان على شهادتي: إني أشهد أن فلان بن فلان أشهدين على نفسه ٣ أو شهدت عليه أو أقر عندي بكذا.

ويصح: أن يشهد على شهادة الرجلين رجل وامرأتان ورجل وامرأتان على مثلهم وامرأة على امرأة فيما تقبل فيه المرأة.

شروطها أربعة:

أحدها : أن تكون في حقوق الآدميين.

الثاني : تعذر شهود الأصل بموت أو مرض ٤ أو غيبة مسافة قصر ويدوم تعذرهم إلى صدور الحكم فمضى أمكنت شهادة الأصل وقف الحكم على سماعها.

الثالث : دوام عدالة الأصل والفرع إلى صدور الحكم فمضى حدث من أحدهم قبله ما يمنعه ٥ وقف.

الرابع : ثبوت عدالة الجميع ويصح: من الفرع أن يعدل الأصل لا

١ في "م" زيادة: "والرجوع عن الشهادة".

٢ في "ب" بزيادة الواو: "والشهادة".

٣ في "م" زيادة: "بكذا" وأدرجها في "ن" في الشرح.

٤ في "ب" زيادة: "أو خوف". وكذا في "م" و "ن".

٥ في "م" "ما يمنعه قبله".

(٣٥٩/١)

تعديل شاهد لرفيقه وإن قال شهود الأصل بعد الحكم بشهادة الفرع: ما أشهدناهم بشيء لم يضمن  
الفريقان شيئاً.

### فصل

ولا تقبل الشهادة إلا بـ "أشهد" أو "شهدت" فلا يكفي ١ "أنا شاهد" و "لا أعلم" أو "أحقق" ٣ أو  
"أشهد بما وضعت به خطي" لكن لو قال من تقدمه غيره بالشهادة: "بذلك أشهد أو كذلك ٤ صح.  
وإذا رجع شهود المال أو العتق بعد حكم الحاكم: لم ينقض ويضمنون.  
وإذا علم الحاكم بشاهد زور بإقراره أو تبين كذبه يقيناً: عزره ولو تاب بما يراه ما لم يخالف نصاً وطيف  
به في المواضع التي يشتهر فيها فيقال: إنا وجدناه شاهد زور فاجتنبوه.

١ في "أ" ولا يكفي".

٢ "لا" لا توجد في "أ".

٣ في "م" "أتحقق".

٤ في "م" زيادة "أشهد".

٥ في "ب" "وإن" وفي الهامش في نسخة: "وإذا". وكذا في "ج" و "م".

(٣٦٠/١)

### باب اليمين في الدعاوي

البيئة على المدعي واليمين على من أنكر.  
ولا يمين على من منكر ادعي عليه بحق الله تعالى كالحد ولو قذفاً،

٦ في "أ" "الله".

(٣٦٠/١)

والتعزير والعبادة ١ وإخراج الصدقة والكفارة والنذر ولا على شاهد أنكر شهادته وحاكم أنكر حكمه.  
ويحلف المنكر في كل حق آدمي يقصد منه المال: كالديون والجنايات والإتلاف.  
فإن نكل عن اليمين قضى عليه بالحق.  
وإذا حلف على نفي فعل نفسه أو نفي دين عليه: حلف على البت وإن حلف على نفي دعوى على

غيره: كمورثه ورقيقه وموليه ٢ حلف على نفي العلم ومن أقام شاهدا بما عداه: حلف معه على البت. ومن توجه عليه حلف لجماعة: حلف لكل واحد يمينا ما لم يرضوا بواحدة.

#### فصل

وللحاكم تغليظ اليمين فيما له خطر كجناية لا توجب قودا وعتق ومال كثير قدر نصاب الزكاة. فتغليظ يمين المسلم أن يقول: والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغائب الضار النافع الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

---

١ في "أ" "العبادات".

٢ فيه نظر فإنه لا يحلف عن موليه إن كان غير مكلف بل يوقف الأمر إلى أن يكلف كما صرحوا به. حاشية اللبدي "ص: ٤٧٨".

(٣٦١/١)

---

ويقول اليهودي: "والله الذي أنزل التوراة على موسى وفلق له البحر وأنجاه ١ من فرعون وملأته". ويقول النصراني ٢: "والله الذي أنزل الإنجيل على عيسى وجعله يحيي الموتى ويرى الأكمه والأبرص ٣". ومن أبي التغليظ لم يكن ناكلا. وإن رأى الحاكم ترك التغليظ فتركه كان مصيبا.

---

١ في "أ" "نجاه".

٢ في "أ" "النصاراني".

٣ قال في المبدع "٥٣/٦" ظاهرة أنها تغلظ في حق كل نصراني بذلك وفيه إشكال لأن منهم من لا يعتقد أن عيسى رسول الله وإنما يعتقدونه ابناً لله تعالى عن ذلك فتغليظ اليمين بما يؤدي إلى خروج اليمين عن أن تكون يمينا فضلا عن أن تكون مغلظة.

(٣٦٢/١)

---

كتاب الإقرار

مدخل

...

## كتاب الإقرار

لا يصح الإقرار إلا من مكلف مختار ولو هازلا بلفظ أو كتابة لا بإشارة إلا من أحرص.  
لكن لو أقر صغير أو قن أذن لهما في تجارة في قدر ما أذن لهما فيه: صح.  
ومن أكره ليقر بدرهم فأقر بدينار أو ليقر لزيد فأقر لعمره: صح ولزمه.  
وليس الإقرار بإنشاء تمليك فيصح حتى مع إضافة الملك لنفسه ١ كقوله: كتابي هذا لزيد.  
ويصح إقرار المريض بمال لغير وارث ويكون من رأس المال وبأخذ دين من غير وارث لا إن أقر لوارث  
إلا ببينة.  
والاعتبار يكون من أقر له وارثا أو حال الإقرار لا الموت عكس الوصية.

١ لا يصح أن يكون هذا تفريعا على قوله: "وليس الإقرار بإنشاء تمليك" لأن قوله: "كتابي هذا لزيد" متناقض فيما يظهر حيث إن الإقرار إخبار عما في نفس الأمر فكيف يكون كتابه لزيد؟ وأما لو قيل: الإقرار بإنشاء تمليك لصح قوله "كتابي لزيد" لأنه لا منافاة في ذلك بخلاف الأول لكن لما كانت الإضافة تأتي لأدنى ملايسة صح الإقرار بذلك مع قولنا: هو ليس بإنشاء تمليك لكن التفريع غير ظاهر كما لا يخفى. حاشية اللبدي "ص: ٤٨١".

(٣٦٣/١)

وإن كذب المقر له المقر بطل الإقرار وكان للمقر أن يتصرف فيما أقر به بما شاء.

## فصل

والإقرار لقن غيره إقرار لسيدته ولمسجد أو مقبرة أو طريق ونحوه يصح ولو أطلق.  
ولدار أو ١ بهيمة: لا إلا إن عين السبب والحمل ولد ٢ ميتا أو لم يكن حمل: بطل و حيا فأكثر: فله بالسوية.  
وإن أقر رجل أو امرأة بزوجة الآخر فسكت أو جحده ثم صدقه: صح وورثه لا إن بقي على تكذيبه حتى مات.

١ في "أ" بالواو.

٢ في "ج" "فإن ولد". وكذا في "م". وفي "ن" "فولد".

(٣٦٤/١)



## باب ما يحصل به الإقرار وما يغيره

من ادعى عليه بألف فقال: نعم أو صدقت أو: أنا مقر أو: خذها أو: اتزها أو اقبضها: فقد أقر لا إن قال: أنا أقر أو: لا أنكر أو: خذ أو: اتزن أو: افتح كملك.  
و"بلى" في جواب "أليس لي عليك كذا" إقرار لا: نعم إلا من عامي.

(٣٦٤/١)

وإن قال: اقض ١ دين عليك ألفا أو: هل لي: أو لي عليك ألف؟ فقال: نعم أو قال: أمهلني يوما أو حتى أفتح الصندوق أو قال: له علي ألف إن شاء الله أو: إلا أن يشاء الله أو زيد: فقد أقر.  
وإن علق بشرط لم يصح سواء قدم الشرط ك: "إن شاء زيد فله علي دينار" أو أخوه ك: "له علي دينار إن شاء زيد أو: قدم الحاج" إلا إذا ٢ قال: "علي كذا ٣ إذا جاء وقت كذا" فله علي دينار: فيلزمه في الحال فإن فسره بأجل أو وصية: قبل بيمينه.  
ومن ادعى عليه بدينار فقال: إن شهد به زيد فهو صادق: لم يكن مقرا.  
فصل

فيما إذا وصل بالإقرار ما يغيره

إذا قال: "له علي من ثمن خمر ألف" لم يلزمه شيء وإن قال ٤: "ألف من ثمن خمر" لزمه.  
ويصح استثناء النصف فأقل فيلزمه عشرة في: "له علي عشرة إلا ستة" وخمسة في: "ليس لك علي عشرة إلا خمسة" بشرط أن لا

١ في "أ" "اقضني".

٢ في "ن" "إن".

٣ قوله: "علي كذا" لا يوجد في "م". وفي "ن" "له علي دينا إذا جاء وقت كذا فيلزمه في الحال".

٤ في "ن" زيادة "له علي".

(٣٦٥/١)

يسكت ما يمكنه الكلام فيه وأن يكون من الجنس والنوع ف: "له علي هؤلاء العبيد العشرة إلا واحدا" صحيح ويلزمه تسعة وله علي مائة درهم إلا دينارا: تلزمه المائة وله هذه الدار إلا هذا البيت قبل ولو كان أكثرها لا إن قال ١: إلا ثلثيها ونحوه وله الدار ثلثاها أو عارية أو هبة عمل بالثاني.

## فصل

ومن باع أو وهب أو عتق عبدا ثم أقر به لغيره لم يقبل ويغرمه للمقر له.  
وإن قال: غصبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو أو: ملكه لعمرو وغصبت من زيد: فهو لزيد ويغرم قيمته لعمرو و ٢: غصبت من زيد وملكه لعمرو: فهو لزيد ولا يغرم لعمرو شيئا.  
ومن خلف ٣ ابنين ومائتين فادعى شخص مائة دينار على الميت فصدق أحدهما وأنكر الآخر: لزم المقر نصفها إلا أن يكون عدلا ويشهد ويحلف معه المدعي فيأخذها وتكون الباقية بين الابنين.

---

١ في "ن" زيادة: "له".

٢ في "ن" "أو" بدل الواو.

٣ هكذا عبارة المنتهى فمن اسم شرط مبتدأ لا بد له من ربط وهو مفقود هنا وعبرة الإقناع: "وإن خلف .... إلخ" وهي أولى. حاشية اللبدي "ص: ٤٨٥".

(٣٦٦/١)

---

## باب الإقرار بالجمل

إذا قال: له علي شيء أو كذا وكذا وقيل ١ له: "فسره" ٢ فإن أبي حبس حتى يفسر ويقبل تفسيره بأقل متمول فإن مات قبل التفسير: لم يؤخذ وارثه بشيء.  
و: "له علي مال عظيم أو خطير أو كثير أو جليل أو نفيس" قبل تفسيره بأقل متمول.  
و: "له دراهم كثيرة" قبل بثلاثة.  
و: "له علي كذا ٣ وكذا درهم بالرفع أو بالنصب ٤ لزمه درهم وإن قال: بالجر أو: وقف عليه: لزمه بعض درهم ويفسره.

## فصل

إذا قال: "له علي ما بين درهم وعشرة" لزمه ثمانية و: "من درهم

---

١ في "م" "وقيل" بزيادة الواو.

٢ في "م" "فسر" بدون هاء الضمير.

٣ في "م" بزيادة الواو "وكذا".

٤ أما في الرفع: فلأن الدرهم بدل من: "كذا" مفردا أو مكررا أو معطوفا وأما في النصب فلأن تمييز

والمميز مفسر. وقال بعض النحاة: هو منصوب على القطع. حواشي الإقناع "١١٨٧/٢".  
وفي "ن" "والنصب" بالواو بدل: "أو".

(٣٦٧/١)

---

إلى عشرة أو: بين درهم إلى عشرة" لزمه: تسعة.  
و: "له درهم قبله درهم وبعده درهم أو: درهم ودرهم، ودرهم" لزمه ثلاثة وكذا: "درهم، درهم، درهم" فإن أراد التأكيد: فعلى ما أراد.  
و: "له درهم بل دينار" لزمه.  
و: "له درهم في دينار" لزمه: درهم فإن قال: "أردت العطف أو معنى مع" لزمه.  
و: "له درهم في عشرة" لزمه: درهم ما لم يخالفه عرف فيلزمه: مقتضاه أو يرد ١ الحساب ولو ٢ جاهلا:  
فيلزمه عشرة أو يرد ٣ الجمع: فيلزمه أحد عشر.  
و: "له تمر في جراب أو سيف ٤ في قراب أو ثوب في منديل" ليس إقراره الثاني.  
و: "له خاتم فيه فص أو سيف بقراب" إقرار بهما.  
وإقراره بشجرة ليس إقرارا بأرضها فلا يملك ٦ غرس مكانها لو ذهبت ولا أتجرة ما بقيت.  
و: "له علي درهم أو: دينار" يلزمه: أحدهما ويعينه.

---

١ في "م" "يريد".

٢ في "ن" زيادة: "كان".

٣ في "م" "يريد".

٤ في "ب" "سكين" بدل: "السيف". وكذا في "م".

٥ في "م" و "ن" "يأقرار".

٦ في "أ" "ولا تملك".

(٣٦٨/١)

#### خاتمة

---

إذا اتفقا على عقد والآخر صحته فقول مدعي الصحة بيمينه.  
وإن ادعى شيئا بيد غيرهما شركة بينهما بالسوية فأقر لأحدهما بنصفه: فالمقر به بينهما.

ومن قال بمرض موته: هذا الألف لقطة فتصدقوا به ولا مال له غيره: لزم الورثة الصدقة بجميعه ولو كذبوه.

ويحكم بإسلام من أقر ولو مميزاً أو قبيل موته بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.  
اللهم اجعلني من أقر بها مخلصاً في حياته وعند مماته وبعد وفاته واجعل [اللهم] ١ هذا خالصاً لوجهك الكريم وسبباً للفوز لديك بجنات النعيم.  
وصلى الله ٢ وسلم على أشرف العالم وسيد بني آدم وعلى سائر إخوانه من النبيين والمرسلين وعلى آل كل وصحبه أجمعين ٤ وعلى أهل طاعتك من أهل السماوات و ٥ الأرضين ٦.

---

١ الزيادة من "أ" و "ب".

٢ في "أ" "وصل اللهم" وفي "ب" "وصل وسلم".

٣ في "أ" "ولد".

٤ "أجمعين" لا توجد في "م".

٥ في "أ" زيادة: أهل". وكذا في "ن".

٦ في "أ" زيادة "كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكرك الغافلون".

(٣٦٩/١)

---

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله.

فله الحمد حتى يرضى وله الحمد على كل حال ١ والحمد لله وحده ٢.

قال مؤلفه سامحه الله تعالى ذو الجلال والإكرام ٣:

فرغت من تعليقه نهار السبت سابع عشر رجب الفرد المحرم بالجامع الأزهر المعمورة بذكر الملك  
العلام سنة تسع عشرة ٤ بعد الألف كان الختام والله سبحانه أسأل أن يتوفاني على الإسلام وأن يحشرنى  
ووالدي ٥ في زمرة محمد خير الأنام وأن ينفعنا بما تعلمناه من مشايخنا أولي الجدة والاحترام جزء الله تعالى  
عن المسلمين يوم البعث والقيام ٦ الخلود في دار السلام وأحياني وإياهم حياة طيبة حتى نلقاه،

---

١ في "أ" زيادة "وعلى جميع الأحوال".

في "ب" بعد هذا: "وكان الفراغ من كتابه هذه النسخة المباركة بعد العصر في: "جامع الرئيس" في:

"دوما" سادس وعشرين ذي الحجة الحرام سنة ألف ومائتين وثلاثة وثلاثين على يد الفقير الحقير الراجي  
عفو ربه القدير أفقر الورى وخويدم نعال الفقراء محمد الدارمي الحنبلي ابن حسن غفر الله له ولوالديه

ولمن دعاء له آمين وجميع المسلمين والمسلمات أجمعين. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين.

٢ في "أ" "رب العالمين" بدل "وحده".

٣ قوله: "ذو الجلال والإكرام" لا يوجد في "أ".

٤ في "أ" "تسعة عشر".

٥ قوله: "والدي" لا يوجد في "أ".

٦ في "أ" بدون الواو.

(٣٧٠/١)

---

وهو عنا راض ١ بمحمد عليه الصلاة والسلام ٢.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وكان الفراغ من أرقم حرفة على يد الفقير لربه الغني العبد الصغير المعترف بالذنب والتقصير راج عفو ربه القدير أنه بالإجابة جدير الفقير أبو السرور العبادي بلدا الشافعي مذهبيا الأزهري وطنا يوم الخميس المبارك سابع عشر جمادي الثانية سنة ثلاث وعشرين بعد الألف غفر الله لمن كتبه ولمن نظر فيه هفوة فأصلها ولكل المسلمين آمين، آمين، آمين.

---

١ في "أ" "وهو راض عنا".

٢ في "أ" بعد هذا: "وقد تم نسخه عصير نهار الاثنين المبارك سابع المحرم الذي هو افتتاح سنة أربع عشرة ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأكمل التحية وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين".

(٣٧١/١)